الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

مستقبل كردستان وسقوط
"الحلم الكردي"

المحكمة الخاصة بلبنان: تعريفها، اختصاصها،
قواعد الإجراءات والمحاكمة أمامها

سلاح الفوسفور الأبيض بين الحظر
والاستخدام

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وثلاثة – كانون الثاني ٢٠١٨

من الأجداد إلى الأحفاد

حين تلوح بوادر الحلول في المنطقة المحيطة، وليس من الثابت ذلك، تزداد المهمّات الملقاة على عاتق المؤسسة العسكرية، وتتجدّد العزائم من جديد، فإن يكن سلام قد حلّ، لا بدّ من الحفاظ عليه وتدعيم ركائزه. وإن تكن إمكانية انتقال الأزمات إلينا بطريقة أو أخرى لا تزال قائمة، فلا بدّ من التنبّه والاحتراز وافتراض الخلل وطرح العلاج.

وحين يتلبّد فضاء الأزمات ويتواصل المخاض السياسي والأمني في تلك المنطقة، وهو ما لا نتمناه ولا نريده، فإنّ اليقظة والسهر وتشريع أبواب التضحيات تتضاعف بالتأكيد، وتصبح مطلوبة بشكل حتمي، وإلاّ ما الذي منع امتداد النيران إلينا حتى الآن، وقد بلغت ألسنتها الفضاء، وتشعّبت مصادرها، وانهالت الأيدي، المجهول منها والمعلوم، تصبّ الزيت في مواقدها.

في الحالين، اليد على الزناد، والصّحوة في العين، والإنصات في الأذن، هذه هي رسالة الجندية، إنطلاقًا من وقفة الحارس الخفير عند مدخل ثكنته، مرورًا بالمراقب الساهر عند نقطة التفتيش، وصولًا إلى المقاتل في الميدان والمقيم في أعلى القمم حيث البرد والثلوج. الجندي في ذلك كلّه، لا يتساءل عن موعد بروز الأخطار وتقدّم الأعداء، ولا يسأم الانتظار والترقّب، ولا يسمح بالملل والكسل وشرود الذهن أن تتسلّل إلى نفسه. إن الراحة هي راحة البلاد لا راحته، والسهر هو سهره لا سهرها، من هنا الثقة بالجيش التي عبّرت عنهاالدولة بمؤسساتها وأفرادها، بمقيميها ومغتربيها، خلال الاحتفالات بعيد الاستقلال، خصوصًا بعد تمكّنه من دحر الإرهاب في عملية "فجر الجرود" ما انعكس اسقرارًا لدى الجميع، واقتناعًا لدى اللبنانيين كافة بأهمية مواصلة مسيرة الشرف والتضحية والوفاء، هذه المسيرة التي حمل رايتها الأجداد في سبيل تحقيق الاستقلال، تسلّمها الجيش أمانةً مقدسةً في أعناق أجياله، يبذلون العرق والدم للحفاظ عليها في ساحات الشرف والواجب.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

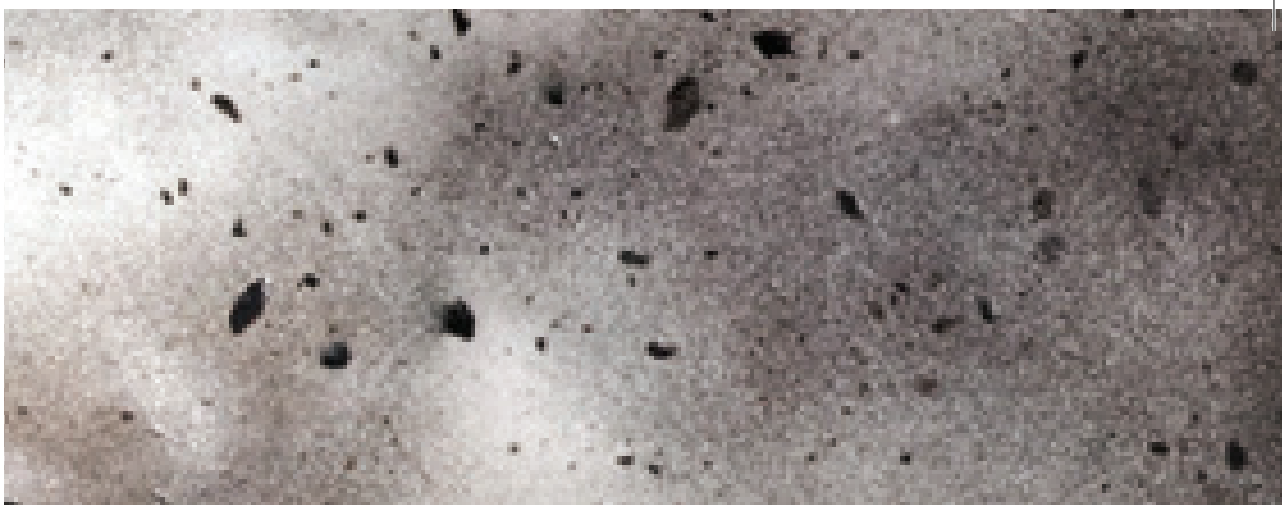

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر	أ. د. عصام مبارك

رئيس التحرير :أ.د. عصام مبارك

مديرة التحرير : جيهان جبّور

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلاّ بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: ***www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني. مديرية التوجيه. اليرزة. لبنان. هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وثلاثة – كانون الثاني ٢٠١٨

مستقبل كردستان وسقوط "الحلم الكردي"

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر ٥

المحكمة الخاصة بلبنان: تعريفها، اختصاصها، قواعد الإجراءات والمحاكمة أمامها

العميد سامي خوري ٤٧

سلاح الفوسفور الأبيض بين الحظر والاستخدام

د. تمارا برّو ٨١

ملخصات ..... ١١٠ – ١١٢

مستقبل كردستان وسقوط "الحلم الكردي"

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر*

المقدّمة

كانت الحركة الوطنية الكردية قد بدأت تتشكل في نهاية الحرب العالمية الأولى مع سقوط الإمبراطورية العثمانية. ففي أثناء تشكيل الجمهورية التركية واتجاهها إلى العلمنة، اعتقد الأكراد أنّها ستهدّد حتمًا طموحاتهم السياسية، وتتعارض كليًا مع تطلعاتهم لإقامة دولة مستقلة.

وظهرت في الفترة السابقة خلافات سياسية أساسية حول مستقبل كردستان حيث توزّع الأكراد بين خيارين: الأوّل، فكرة إقامة كيان ثقافي مستقل ضمن إطار الخلافة الإسلامية العثمانية. والثاني، فكرة قيام كيان قومي يرتكز على أفكار ومبادئ الثورة الفرنسية ومبادئها. وما شجّعهم على الخيار الثاني كان الحماس الذي أبداه الرئيس الأميركي وودرو ويلسون في مؤتمر السلام في باريس في العام ١٩١٨ لإقامة كردستان المستقلة.

*ضابط متقاعد في الجيش اللبناني

بلغ هذا الإنقسام حدوده القصوى في أعقاب هزيمة السلطنة العثمانية في العام ١٩١٨، حيث سارع الاستقلاليون إلى تشكيل بعثة خاصة وإيفادها إلى فرساي للمطالبة بالاعتراف بالأمة الكردية[١].

نصّت معاهدة "سيڤر sèvres" التي وقعت في ١٠ آب ١٩٢٠ على توصيته في الفصل ١١١ (البند ٦٤) على إقامة دولة كردية على جزء من أرض كردستان، لكن عادت معاهدة لوزان التي وقعت في ٢٤ تموز من العام ١٩٢٤ لتنقض هذا الوعد بإقامة دولة كردية، وألحقت المناطق الكردية بالدولة التركية وإيران والعراق وسوريا. لم تقرّر سلطات الانتداب الفرنسي والبريطاني المصير النهائي لمناطق شمالي العراق الغنية بالنفط، حيث بقي مصيرها معلّقًا ما بين الدولتين المنتدبتين، وذلك طمعًا من كل منهما باستغلال الثروات النفطية، ووضعت منطقة الجزيرة السورية تحت الانتداب الفرنسي[٢].

كان الإقليم الكردي الإيراني قد أُبقي خاضعًا للسيطرة الإيرانية، في الوقت الذي كانت بعض أجزائه خاضعة لسيطرة الزعيم الكردي الثائر "سيمكو".

بعد سقوط معاهدة sèvres عادت السلطات البريطانية وقرّرت ضم المناطق الكردية في شمالي العراق إلى المملكة العراقية. واعترفت عصبة الأمم في العام ١٩٢٥ بهذا الضم، مع وجود وعد بريطاني بإقامة كيان كردي مستقل في شمالي العراق[٣].

لن نتحدث في هذا البحث عن الثورات والصراعات التي شهدتها المناطق الكردية في شمالي العراق في ظل الوجود البريطاني أو في ظل الدولة العراقية

١- نزار عبد القادر، "قوس الأزمات والحروب"، شمص، ١٦ كانون الأول ٢٠١٥، الفصل السابع عشر.

٢- History of the Kurdish people-wikipedia the free encyclopedia.

٣- Jacques Neriah, "Kurdistan: the next flashpoint between Turkey-Iraq and the Syrian revolt, August 5, 2012.

المستقلة، وخصوصًا في ظل حكم البعث، ووجود صدام حسين على رأس الدولة. ولكن سنركّز الحديث عن فترة إنشاء الأقاليم والتي بدأت في آذار من العام ١٩٧٠ بعد الاتفاق بين المعارضة الكردية والحكومة العراقية عقب سنوات طويلة من القتال. لكن في العام ١٩٩١ وبفعل انتفاضة الشعب العراقي ضد نظام صدام حسين، عاد القتال إلى شمالي العراق، حيث شنت القوات العراقية حملات قاسية لإخضاع الأكراد، ممّا اضطر الكثير من السكان إلى الفرار والنزوح عن ديارهم. بعد إنشاء منطقة حظر طيران في نهاية حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١ عاد السكان واستكمل الأكراد حربهم ضد القوات العراقية، وتحولت المنطقة بحكم حماية الحلفاء إلى منطقة مستقلة بعد مغادرة القوات العراقية للمنطقة في تشرين الأول في العام ١٩٩١ لكن لم يعلن أيّ من الحزبين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني الكردستاني الاستقلال في ذلك الوقت.

وقد أدّى غزو العراق في العام ٢٠٠٣ والمتغيرات السياسية اللاحقة إلى وضع دستور جديد للعراق، شارك الأكراد في وضعه والتصديق عليه في العام ٢٠٠٥، حيث تحول الإقليم إلى كيان شبه مستقل ضمن عراق اتحادي.

تمتع الإقليم بعد ذلك بحكم ديمقراطي برلماني، وانتخب مسعود بارزاني رئيسًا للإقليم في العام ٢٠٠٥ وأعيد انتخابه في العام ٢٠٠٩.

كانت هناك مناطق لم يُبت بتبعيتها للإقليم أو للدولة الاتحادية، وفي ظل سيطرة "داعش" على أجزاء من العراق، نجحت البيشمركة الكردية في استعادة هذه المناطق وأعلنت ضمها للإقليم من دون موافقة بغداد.

في ظل الظروف الجديدة لتوسع الإقليم، اعتقد مسعود بارزاني بأن هناك فرصة سانحة للسير قدمًا في انفصال الإقليم عن العراق، وإعلان دولة مستقلة، فقرر إجراء استفتاء على الانفصال في ٢٥ أيلول من العام ٢٠١٧.

وعلى الرغم من كل النصائح الدولية والإقليمية فقد أصرّ بارزاني على السير قدمًا في عملية الانفصال.

بعد الاستفتاء نجحت القوات العراقية في استعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها كلّها، وبدأت أزمة ما بعد الاستفتاء بكل ارتداداتها وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الإقليم.

سنركّز في هذا البحث على الظروف التي رافقت وتبعت عملية الاستفتاء، مع كل ما ترتب وسيترتب عليها من نتائج سلبية على "الحلم الكردي" بالاستقلال، وسنستعرض كل التداعيات السياسية والاقتصادية ونتائجها على مستقبل الإقليم، وعلى علاقاته مع الدولة العراقية، وكل من تركيا وإيران.

لا بدّ أيضًا من استطلاع مدى قدرة أو قابلية القيادات الكردية لمراجعة الأخطاء الكبيرة التي ارتكبوها من خلال إصرارهم على إجراء الاستفتاء في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ على الرغم من كل الاعتراضات والنصائح التي أسديت إليهم من مختلف القوى الإقليمية والدولية. وسيكون أيضًا من الضروري والمفيد للبحث أن نحاول استشراف مستقبل الإقليم بعد هذه الانتكاسة المؤلمة.

١- الاستفتاء على الانفصال

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتفكك السلطنة العثمانية يبحث الكرد عن فرصة مؤاتية لإعلان دولتهم المستقلة، وقد بذلوا بالفعل جهوداً جبارة في هذا السبيل في الدول الأربع التي يوجدون فيها، بما في ذلك اللجوء إلى الثورة المسلحة، ولكن من دون جدوى. ويبدو أن الظروف الصعبة والمعقدة التي يواجهها العراق منذ الاحتلال الأميركي في العام ٢٠٠٣، خصوصاً في ظل التهديد المصيري الذي شكّلته "الدولة الإسلامية" بقيادة أبي بكر

البغدادي بعد احتلال الموصل ومناطق عراقية واسعة، وبعد إعلان الخلافة الإسلامية في العام ٢٠١٤، شجعت إقليم كردستان على إجراء استفتاء على الاستقلال.

يأتي هذا الاستفتاء في محاولة لاستغلال حالة الفوضى السياسية والأمنية والاجتماعية السائدة في العراق من أجل فرض أمر واقع حتى يجبر الحكومة العراقية على قبوله وذلك بسبب مشاغلها في الحرب على "الدولة الإسلامية"، وفي ظل الانقسامات الحادة التي ظهرت بين القوى السياسية الشيعية – الشيعية والشيعية – السنيّة[٤].

ومن المتوقع أن تؤدي نتائج الاستفتاء، والمخاوف التي يمكن أن تترتّب عليه إلى تعميق هذه الانقسامات الداخلية، بالإضافة إلى إثارة المزيد من التوترات الإقليمية، وخصوصًا في كل من تركيا وإيران وسوريا.

لا يمكن أن تحقق نتائج الاستفتاء وحدها قيام الدولة الكردية المستقلة في الإقليم، فالاستفتاء لا يتعدّى كونه عملية استشارية نظمتها سلطات الإقليم من أجل تأكيد رغبة الأكثرية في الاستقلال.

كان من الطبيعي أن تشهد المناطق الكردية في اليوم التالي للاستفتاء مظاهرة شعبية عارمة، وأن تعمَّ الاحتفالات جميع المدن والبلدات الكردية، ولكن سرعان ما أدرك الجميع أنّه لا يمكن ترجمة نتائج الاستفتاء إلى إجراءات سياسية وإدارية واقتصادية من أجل تغيير بنية السلطات القائمة في الإقليم، وبالتالي الانتقال بوضعه السياسي والقانوني من جزء من الدولة العراقية إلى دولة مستقلة، ذات سيادة.

كما أنّ المؤسسات القائمة ستبقى سواءٌ في بغداد أو في الإقليم على حالها في المستقبل المنظور، وتمارس وظائفها كالمعتاد، وسيدرك الجميع

٤- kirk Sowell, "The Aggresive rhetoric Kurdistan symbolic referendum risks" September 21, 2017. www.carnegieendoroment.org/sada/73187?.

أنّه لن يكون من السهل تفكيك الدولة الفيديرالية ومؤسساتها الرسمية من رئاسة الجمهورية إلى البرلمان إلى الحكومة بمجرد إعلان نتائج الاستفتاء. فالاستفتاء يشكل عملية سياسية كردية داخلية، وكان من المتوقع والطبيعي أن ترفض نتائجه السلطات المركزية في بغداد، وذلك انطلاقًا من اعتباره مخالفًا للدستور العراقي، والذي جرى إقراره بعد التصويت عليه من قبل جميع المكونات العراقية، بما فيها المكوّن الكردي.

وانطلاقًا من ذلك تواجه قيادات الإقليم بعد الاستفتاء مأزقًا كبيرًا ومعقّدًا، يمكن تحديد أطره من خلال طرح مجموعة من الأسئلة: ما هي الجهات الفاعلة التي أرادت الاستقلال من خلال طرح الاستفتاء؟ كيف تصوّرت تحقيق ذلك؟ وما هي الخريطة الجغرافية للدولة الجديدة؟ وهل تبقى هذه الدولة رهنًا لعائلات وقيادات تقليدية؟ هل يمكن الانتقال نحو دولة مدنية؟ هل يمكن تسويق نتائج الاستفتاء في بغداد وفي عواصم الجوار لمنع حدوث تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية تهدّد الاستقرار الداخلي والإقليمي؟ هل يمكن تأمين الاعتراف الدولي وبالتالي تحقيق الشرعية الدولية للدولة الوليدة؟

في البحث عن أجوبة لهذه الأسئلة الأساسية لإجراء عملية الانتقال إلى الدولة الموعودة، كان لا بدّ من استعادة التجارب القاسية التي مرّ بها الإقليم نتيجة الخلافات على السلطة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨ بين الحزب الديموقراطي الكردي بقيادة مسعود بارزاني وبين حزب الاتحاد الوطني الكردي بقيادة جلال طالباني والذي انتهى فعليًا بوساطة أميركية بدأت في العام ١٩٩٨، والتي ترجمت في العام ٢٠٠٥ بتوافق الحزبين على تشكيل حكومة وحدة، نجحت في تحقيق الاستقرار في الإقليم، بعد أن سمحت للعائلتين باقتسام عائدات النفط بينهما.

في هذا السياق، كان لا بدّ من التساؤل عن قدرة مسعود بارزاني على

الاستمرار في السلطة كرئيس للدولة، وذلك على غرار تمسكه بحكم الإقليم والاستمرار فيه على الرغم من انتهاء ولايته، وفشله في القيام بأي إصلاحات أو محاربة الفساد المستشري[٥]. من هنا فإن تجربة الماضي القريب لا تبشّر بالخير (حتى ولو توافرت لها مستقبلًا الظروف المؤاتية دوليًا) ويميل عدد من الخبراء المتتبعين للتطورات السياسية في الإقليم، بأنّ الدعوة الجديدة للاستفتاء لم تتعدَّ كونها مناورة لتدعيم شعبية بارزاني المتهاوية بدل تحقيق الحلم الكردي. في المقابل استبقت بغداد ودول الجوار وخصوصًا تركيا وإيران، الاستفتاء بجملة من المواقف والتدابير التصعيدية والتي تؤشر إلى استعدادها لمواجهة مشروع الانفصال بكل الوسائل المتاحة. لقد اعتبر حيدر العبادي رئيس الوزراء أنّ المشروع يشكّل تهديدًا مباشرًا لوحدة العراق وأمنه وأنّه يُعتبر مخالفة واضحة للدستور، وأنّ الخطوة الأولى ستكون استعادة السلطة المركزية لسيادتها على المداخل الحدودية والمطارات، ودعوة جميع دول العالم إلى عدم شراء النفط من الإقليم. بينما اعتبرت تركيا بأنّ الاستفتاء يشكل تهديدًا للأمن القومي التركي. وذهب الرئيس أردوغان إلى اعتباره مغامرة، وأنّ تركيا تحتفظ بكل الخيارات لمواجهته. ويبدو أنّ الموقف الإيراني لا يقل قسوة وصلابة عن الموقف التركي، حيث أقفلت الأجواء مع الإقليم، مع إمكانية تصعيد لإقفال كامل الحدود البرية.

في قراءة موضوعية للحدث في شمالي العراق وسوريا، وعلى الرغم من كل المواقف الإقليمية والدولية الرافضة له ولنتائجه فإنه لا يمكن لأحد أن ينكر المظلومية التاريخية التي لحقت بالأكراد منذ انعقاد مؤتمر لوزان في العام ١٩٢٤، وحرمانهم معظم الحقوق، وفي طليعتها حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولة خاصة بهم. فالأكراد يطالبون بإقامة هذه الدولة

٥- هوشنك أوسي، "خيارات مسعود بارزاني الصعبة"، الحياة ١٩ تشرين الأول ٢٠١٧.

منذ تفكّك السلطنة العثمانية، وقد تمخّضت محادثات للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في مؤتمر السلام في باريس في العام ١٩١٩ عن وعد بإعطائهم دولة لكن سرعان ما تغيّر الأمر بعد نتائج الحرب التي خاضها أتاتورك ومطالبته بتوسيع حدود الجمهورية التركية [٦] .

جاء الاستفتاء واستثمار نتائجه من أجل الانفصال في سياق المكاسب التي حقّقها الأكراد نتيجة حرب الخليج في العام ١٩٩١، والغزو الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣، حيث نجحوا في إقامة كيان شبه مستقل، ضمن نظام فدرالي نص عليه دستور الجمهورية العراقية الجديدة الذي جرى إقراره عام ٢٠٠٥.

يبدو بوضوح أنّ قيام الدولة الإسلامية على أجزاء واسعة من العراق وسوريا ودخول أكراد سوريا والعراق كطرفين أساسيين في الحرب على هذه الدولة قد قدّما فرصة تاريخية لهم، حيث اعتقدوا أنّهما قد فتحا أمامهم الباب على مصراعيه للتوسّع جغرافيًا إلى خارج مناطقهم ولتسريع كل الإجراءات من أجل تحقيق الانفصال عن الدولة الأم.

أشارت ردود الفعل العراقية والإقليمية والدولية كلّها إلى مدى صعوبة أو حتى استحالة نجاح المشروع الذي قاده مسعود بارزاني في شمالي العراق، وخصوصًا في ظل إصراره على ضم محافظة كركوك، ومناطق من نينوى وديالى وصلاح الدين إلى المحافظات الكردية الثلاث داهوك وأربيل والسليمانية. وأجمعت المواقف الدولية على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق، ورفض أيّ تغيير في حدوده القائمة منذ قرن كامل. ورأت بعض الأوساط في إصرار بارزاني على هذا الاستفتاء، ورفض كل دعوات تأجيله هروبًا إلى الأمام، أراده من أجل تسجيل موقف تاريخي، ومن أجل استعادة شعبيته والتغطية على بحر الفساد المحيط بحكمه[٧].

٦- Margret Macmillan, "The peace Makers, The Paris peace conference 1919" John. Murray, London, 2011, pp. 400-420

٧- Iraqi and foreign reactions to Kurdistan referendum plan, September 6, 2017 www.rudaw.net/english/middleeast/turkey/09062017.

كان من المتوقّع أن يدعو بارزاني الحكومة العراقية للحوار حول موضوع الانفصال، لكنه لم يجد آذانًا صاغية في بغداد، بالإضافة إلى مواجهة تدابير تصعيدية لحصار الإقليم، شارك فيها بقوة كل من أنقرة وطهران. وبالفعل فإنّ هذه التدابير للاقتصاص من الإقليم لم تقتصر على إقفال الأجواء والمعابر والعقوبات الاقتصادية بل تجاوزتها إلى ما هو سياسي وأمني وعسكري، خصوصًا بعد ضمّ المناطق المتنازع عليها، بما فيها كركوك والتي تشكل برميل بارود يمكن أن يؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية، هذا بالإضافة إلى احتمال انفجار حرب أهلية عراقية بين الكرد والعرب بعد أن اعتبرت الحكومة العراقية أنّه لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي أمام قيام هذه "الدولة المصطنعة" المخالفة للدستور ولإرادة الشعب العراقي.

وكان من المتوقّع أن يعلن بارزاني، في المستقبل المنظور، الاستقلال لدولة فاشلة جديدة، وسيكون من الصعب الحفاظ على استمراريتها، مع ترجيح أن يكون مصيرها كمصير جمهورية "مها باد" التي أنشئت في العام ١٩٤٦ في إيران والتي جرى إسقاطها في السنة نفسها[٨] .

٢- إصرار بارزاني ورفض عراقي ودولي

وقفت الحكومة العراقية ومعها دول العالم والمنطقة ضد قرار الاستفتاء الذي أصرّ مسعود بارزاني على تنفيذه على الرغم من وجود تيار داخلي معارض لتوقيت الاستفتاء.

فحشد العراق قواته العسكرية والأمنية واستنفر ميليشياته الطائفية، من أجل إسقاط الاستفتاء وإلغاء مفاعيله بالكامل. وتناسى العراقيون العرب خلافاتهم من أجل التحضير لمواجهة مع الأكراد تحفظ وحدة العراق، وهو الأمر الذي لم يحصل منذ سقوط نظام صدام حسين. لقد أظهرت أزمة

٨- The Mahabad republic: 1946, https://link.springer.low/chapter/10.1057/9780230377424_3

الاستفتاء بأنّ فكرة النظام العراقي الموحّد، والذي يضم كل الإثنيات لم تسقط، وما زالت حية في نفوس معظم السنّة والشيعة العرب، وهو مؤشر على أنّ العراق لن يتهاون في مواجهة العملية الانفصالية الكردية. وأثبتت سرعة الحشد وشموليته بأنّ عراق ما بعد صدام لم يتغيرّ في موقفه من استقلال الأكراد، وبأنّه لا يزال يرفض الاعتراف بحق الأكراد في الحصول على هوية وطنية خاصة بهم[٩].

واستفاد حيدر العبادي من الانتصار الذي حقّقه على "داعش" في مواجهته للاستفتاء وحشد الطاقات السياسية والعسكرية كلّها لدحره. كما نجح في تأليب كل من إيران وتركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضدّ الاستفتاء. لكن نجاح العبادي في هذه المواجهة يطرح عدّة أسئلة: هل يوطد هذا النجاح المسيرة للتكامل الوطني في العراق؟ وهل يؤدي إلى إخراج السنّة من دائرة التهميش السياسي والاقتصادي إلى دائرة المشاركة الوطنية المتساوية مع الشيعة؟ وهل يؤسس لبناء "عقد اجتماعي جديد" يتساوى فيه السنّة والشيعة والأكراد؟

بعد الانتصار على أربيل، بات المطلوب من الحكومة المركزية أن تحل الأزمات الأساسية التي يواجهها العراق: أزمة الهوية، وأزمة تأسيس الدولة الجامعة، وأزمة الاقتصاد وإعادة بناء البنى الأساسية التي هدمتها الحروب. ولا يتطلب هذا الأمر التعامل مع آثار نشوء الدولة الإسلامية أو النفوذ الإيراني أو التواجد الأميركي وما سبّبه من علل سياسية منذ إسقاط نظام صدام حسين فقط، بل يفترض فيه أن يعالج جميع المشاكل والتعقيدات الداخلية والبنيوية السابقة للتدخّل الأميركي والإيراني.

وهناك أزمة راهنة عبّر عنها رئيس حكومة كردستان نيجرفان بارزاني

٩- "Iraq on edge as Kurdish, Iraqi forces face-off in kirkuk", VOA news
https://voanews.com/a/iraq-edge-kurdish-iraqi-forces-face-off.../4069088.html

بدعوته حيدر العبادي إلى عدم التعامل مع أزمة الإقليم بوصفه من "حزب الدعوة" بل عليه الترفّع والتصرّف على أنّه رئيس للحكومة الاتحادية، وبأنّه يقف على مسافة واحدة من المكونات العراقية كلّها. يشكل هذا الشعور تجاه رئيس الحكومة من قبل الأكراد وقسم من السنّة العرب عائقًا كبيرًا أمام عملية التأسيس لوطنية عراقية جامعة، يبدو أنّ العبادي من أكثر القيادات العراقية المؤهلة لقيادتها.

في المقابل، لا يمكن أن يفيد العناد الكردي في مواجهة الضغوط التي يمارسها العبادي على الإقليم أو مواجهة الضغوط التركية والإيرانية، أو التعبير عن الاستياء من الموقف الأميركي غير الداعم للاستفتاء، ولكنّه سيزيد من الأضرار التي تتهدّد الإقليم، ويعطّل مسارات التفاهمات السياسية الممكنة كلّها، ويشجّع على حصول مواجهة عسكرية بين القوات العراقية والبيشمركة، والتي ستجرّ حتمًا إلى مزيد من التدخل التركي والإيراني ضدّ الأكراد.

هذا وقد أدّت الأخطاء المتراكمة التي ارتكبتها قيادات الإقليم إلى الوضع الراهن الخطير، حيث وضع الأكراد أنفسهم في موقع صعب لا يمكن الخروج منه بسهولة، ومن دون تحمّل أثمان باهظة. فالتراجع عن الاستفتاء هو أشبه بالعملية الانتحارية، ولكن قدرة الأكراد على الرفض قد تراجعت بعد صدور حكم المحكمة الاتحادية ببطلانه. إنّه ثمن المجازفة التي اعتمدها مسعود بارزاني، على الرغم من كل النصائح له بضرورة تأجيل الاستفتاء. إنّ الاستمرار في العناد برفض إلغاء الاستفتاء سيؤدي إلى وضع كارثي، يتحوّل فيه الإقليم إلى فريسة تمزقها تركيا وإيران والحكومة المركزية. كما إنّ الحؤول دون حصول مثل هذه الكارثة على الإقليم سيتطلّب حتمًا تدخلًا أميركيًا لمنع الانزلاق المتسارع نحو مواجهة عسكرية يتشارك فيها الأطراف الثلاثة ضد الأكراد.

يعتقد معظم القياديين الكرد أنّ أوساطًا أميركية عديدة قد شجّعت الأكراد على اتخاذ خطوات متقدمة على طريق الاستقلال، من خلال اعتبارها أنّ الدولة الكردية قد أصبحت واقعًا لا عودة عنه. وظهر ذلك جليًا من خلال مباركة هذه الأوساط للسيطرة الكردية على كركوك، وما تؤمنه من مصادر مالية من عائدات النفط، وأنّ هذا الأمر الواقع ستتقبّله بغداد مع الزمن. واعتبرت القيادات الكردية أنّ استثمارات الولايات المتحدة في تسليح البيشمركة، والشراكة بين الطرفين الأميركي والكردي في الحرب ضد "داعش"، يشكّل رصيدًا يمكن البناء عليه للسير قدمًا نحو الاستقلال[١٠].

لكنّ القيادات الكردية فوجئت بمواقف إدارة ترامب والتي جاءت صادمة بكل المقاييس، واعتقدت هذه القيادات أنّ التصريحات مخادعة وتستعمل للاستهلاك السياسي المحلي، وهذا ما دفع بارزاني للاستمرار في عناده.

في ظل انتكاسة الاستفتاء تبقى علاقات الأكراد مع الولايات المتحدة في غاية الأهمية، فهي وحدها تملك القدرة لدفع الطرفين الكردي والعراقي إلى طاولة المفاوضات لحل كامل المسائل العالقة بين بغداد وأربيل، ممّا يفضي لاحقًا لتأسيس فيدرالية حقيقية في العراق، تمنع تقسيم البلاد إلى ثلاث دويلات. ويعوّل الأكراد على الولايات المتحدة أن يقتصر النفوذ الإيراني في داخل العراق وبالتالي منع تبني نظام شيعي مماثل للنظام الإيراني فيه.

يتطلّب احتواء النفوذ الإيراني في العراق من واشنطن بأن تبني استراتيجية شاملة ومتماسكة تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يشارك فيها عدد من الدول الإقليمية الحليفة، إلّا أنّ هذا الأمر ما زال بعيد المنال في ظل الاستراتيجية "المبعثرة" التي تعتمد على التصريحات السياسية الرنانة،

١٠- يصرّ الأميركيون أنّهم أنذروا الكرد من مغبة السير قدمًا في الاستفتاء.
Independence referendum" – financial times "US warns Kurdistan over
https://ft.com/content/69B5B776-ge58-11e7/BF945

بدل البرامج والمواقف التي تهدف إلى إضعاف إيران وحلفائها من الميليشيات المسلّحة، والتي تشكل أدوات إيران لإضعاف خصومها، ومد نفوذها. وما زالت الولايات المتحدة تعتمد سياسات متسامحة مع إيران في سوريا والعراق ولبنان واليمن، وستؤدي هذه السياسات المبعثرة في نهاية المطاف إلى نجاح الاستراتيجية الإيرانية.

يرى الأكراد العراقيون أنّ عدم اهتمام واشنطن بقضاياهم سيعطي فرصة لروسيا أن تكون الشريك البديل. وهم يرون أنّ الإمكانية متوافرة لديهم لإثارة اهتمام روسيا لهم، ضمن عملية عود على بدء، حيث كانت روسيا تعتبر أن دورها أساسي في العراق في الفترة التي سبقت الغزو الأميركي في العام ٢٠٠٣. ويدرك الأكراد أنّ روسيا تميل إلى الحفاظ على وحدة العراق، ولكنّها ستكون قادرة على تفهم أوضاع الأكراد والتجاوب معها. وهناك حوار فعلي قائم يشمل بعض قضايا النفط والغاز.

على خط آخر تفاجأ الأكراد بصلابة الموقف التركي المعارض للاستفتاء، وذهابه إلى حد التهديد بتجويع الإقليم وبالمشاركة مع القوات العراقية في إقفال المعابر بين تركيا والإقليم، مع استعداده لإرسال قواته ضمن عملية "درع دجلة" على غرار "درع الفرات" في سوريا، وإرسالها إلى العراق، وإنشاء شريط عازل بين العراق وسوريا[١١].

يعتقد كثيرون من الكرد أنّ إصرار بارزاني على إجراء الاستفتاء قد جاء على خلفية اعتقاده بأنّ واشنطن ستقف في نهاية المطاف إلى جانبه. ويبدو بوضوح أنّه كان مدفوعًا إلى إصدار أول وثيقة تاريخية تتحدّث عن استقلال الإقليم، هذا بالإضافة إلى رغبته في قطع الطريق على إيران التي تحاول فرض نفوذها على العراق.

١١- "Turkey Russia Tempers Erdogan's threat against Iraqi Kurdistan"
....https://www.al-monitor.com/.../turkey-russia-how-moscow-sees-ankara-response- refer

في الواقع لم يكن بارزاني ليثق بالأميركيين، وذلك على ضوء قراءته الموضوعية للتاريخ ومراجعته لسياسات أميركا تجاه الأكراد منذ مباحثات السلام في باريس في العام ١٩١٩. يضاف إليها مواقف أميركا بعد الغزو تجاه سيطرة الأكراد على كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها.

أكّد رفض بارزاني للنصائح الأميركية بعدم تنفيذ الاستفتاء، أنّه لا يتقيد بالتوصيات الأميركية، وأنّ ما يهتم له هو ما يريده الشعب الكردي منه.

ويرى الأكراد في تقويمهم لكل ما جرى على الأرض أنّ العبادي لم ينتصر عليهم، ولكن ما حقّقه قد جاء نتيجة الضوء الأخضر الأميركي لدواعٍ تكتيكية واستراتيجية تتعلق بمستقبل التواجد الأميركي العسكري على الأراضي العراقية.

استغلّت أربيل هذا الأمر لتنفيذ انسحاباتها العسكرية من العديد من المناطق، بعيد سقوط جبهة كركوك بفعل "خيانة" بعض الأطراف الكردية وخضوعها للضغوط الإيرانية[١٢].

في النهاية يجب أن يمثل ما حدث في العراق خلال هذه الفترة التي سبقت وتلت الاستفتاء الكردي، أمثولة تكون عبرة للدول العربية الأخرى، والإعداد لمواجهة تفشي الدعوات الانفصالية، والوقوف في وجه المخطط التقسيمي الذي يهدد بعض الدول العربية، وعلى رأسها سوريا وليبيا واليمن.

٣- المناطق المتنازع عليها

تمتد هذه المناطق من خانقين وجولاء على الحدود الإيرانية حتى سنجار على الحدود السورية، مرورًا بكركوك. وكانت الدولة الإسلامية قد احتلتها

١٢- الحياة، "المنتصرون على أربيل"، عدد الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٧.
الحياة، "التوافق الأميركي – الايراني حول الاستفتاءلا يصدم أربيل"، الجمعة ٢٩ أيلول ٢٠١٧.

بسهولة بعد سقوط الموصل. وتمكّنت قوات البيشمركة، بمساعدة فعّالة من قوات التحالف الدولي، من تحريرها من "داعش"، حيث ألحقت بالمناطق الكردية التي كانت قد صنفت في السابق بأنّها أراضٍ متنازع عليها، سواءٌ في كركوك أو سنجار أو في سهل نينوى. وأعلن المسؤولون الكرد أنّ إلحاق هذه المناطق بالإقليم قد حلّ الإشكال المرتبط بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، ولم يعد هناك أي إشكال لتنفيذ أي استفتاء للسكان في هذه المناطق لتقرير مصيرها. وكان من المفترض أن يحسم أمرها وفق دستور العام ٢٠٠٥ في آخر يوم من العام ٢٠٠٧. بعد الانتهاء من احتلال البيشمركة لهذه المناطق صرح الرئيس مسعود بارزاني في حزيران ٢٠١٤ "لقد حاولنا تطبيع الأوضاع في هذه المناطق عبر تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور. لكن محاولاتنا لم تثمر، والآن جرى تنفيذ أحكام هذه المادة، ولن نعود للحديث عنها".

منذ سقوط الموصل في العاشر من حزيران من العام ٢٠١٤، دأب مسعود بارزاني في كل مقابلة صحافية على تأكيد حق الإقليم في الاستقلال. ودعا تكرارًا برلمان الإقليم إلى اتخاذ الإجراءات القانونية والعملية من أجل القيام باستفتاء حول الاستقلال، مرددًا أنّ الاستفتاء سيشكل خطوة أساسية نحو تنفيذ الاستقلال، وذلك على الرغم من أنّه سيشكّل "مغامرة"، لكن لا بدّ للكرد من اغتنام الفرصة المؤاتية لإجرائه[١٣].

لكن يبدو أنّ تهديد "داعش" لأربيل، بعد احتلالها للمناطق المتنازع عليها، قد دفع سلطات الإقليم لصرف النظر عن إجراء الاستفتاء في العام ٢٠١٤. وكانت سلطات الإقليم متأكدة من تأييد الأكثرية الساحقة من الكرد للاستقلال، حيث سبق لها أن كلّفت شركة خاصة إجراء استفتاء غير رسمي في أثناء الانتخابات

١٣- "Disputed territories pose major challenge to Kurdish referendum"
https://www.al-monitor.com/pulse/ru/.../kurdish-referendum-disputed-areas-iraq.html

البرلمانية في العام ٢٠٠٥، وجاءت النتائج لتقول بأنّ نسبة ٩٨,٨ في المئة تؤيد الاستقلال، والذي شارك فيه ما يزيد عن مليوني ناخب. والفارق كبير بين ما جرى في العام ٢٠٠٥ وما جرى في العام ٢٠١٧، حيث لم يقتصر الاستفتاء الأخير على استبيان رأي الشعب بل طلب إليه التعبير عن رغبته في الاستقلال عن العراق، ولكن من دون الوعد بالذهاب إلى الاستقلال فورًا بل يجب أن يشكّل مدخلًا لحوار مع بغداد لضمان تنفيذه. واعتمدت هذه المرونة في تحديد موعد إعلان الاستقلال إدراكًا من قبل بارزاني بمخاطر استثاره ردود فعل غاضبة من قبل الحكومة الاتحادية والقوى الإقليمية والدولية، والتي عبّرت عن تحفظها على توقيت الاستفتاء في هذه الظروف الصعبة التي يواجهها العراق والدول المجاورة، لا بل منطقة الشرق الأوسط برمتها. من هنا فإنّ مسعود بارزاني قد أصرّ على ركوب هذه المغامرة الكبيرة، ولم يكن أمامه بعد سقوطها بالكامل سوى تحمّل المسؤولية والانسحاب من العمل السياسي، وفق ما أعلنه شخصيًا.

لم تكن السلطات الاتحادية في بغداد خلال السنوات التي سبقت الاستفتاء راضية عن سيطرة قوات الإقليم على المناطق المتنازع عليها، وكان من الواضح وجود رغبة لديها لانتزاعها أو على الأقل إرسال قوات أمنية وعسكرية إليها. أعلنت وزارة الدفاع العراقية في أثناء حكومة نوري المالكي في ٣ تمّوز من العام ٢٠١٢، وقبل وقوع كامل المناطق المتنازع عليها تحت سيطرة البيشمركة في العام ٢٠١٤ عن تشكيل "قيادة عمليات دجلة" للعمل في كركوك وديالى، وصلاح الدين. اعتبرت القيادة الكردية في حينه أنّ هذا القرار يشكل تهديدًا للإقليم. وردّ المالكي على ذلك بغضب حين أعلن بأن مغادرة رئيس الإقليم والمسؤولين إلى خارج البلاد يجب أن تخضع لموافقة الحكومة الاتحادية[١٤].

١٤- Ibid.

في الواقع، يبدو أنّ حكومة بغداد كانت تنتظر انتهاء الحرب مع "الدولة الإسلامية" للعمل على حسم الوضع في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، مع إدراكها الكامل بأنّ هذه الحرب ضد "داعش" ستوحّد السنّة والشيعة، وستردم الفجوة الكبيرة بينهما وتحقّق بالتالي وحدة وطنية، كان العراق بأمسّ الحاجة إليها لمواجهة الاندفاع الكردي لتوسيع حدود الإقليم، بالإضافة إلى العمل على خنق التيار الاستقلالي الكردي في سوريا بالضغط على "روجافا الفيدرالية" من الحدود العراقية. وتلاقت التطلّعات العراقية في هذا المجال مع المخاوف التركية والإيرانية من قيام إقليم كردي مستقل، وأظهرت كل من طهران وأنقرة رغبة في تنسيق مواقفها مع بغداد. وذهبت تركيا في نيسان ٢٠١٧ إلى حد التهديد بشن عملية "درع دجلة" في العراق، على غرار عملية "درع الفرات" التي شنتها في شمالي حلب، وذلك من أجل احتلال المثلث التركي – العراقي – السوري تحت شعار مواجهة خطر حزب العمال الكردستاني.

وهكذا، فإنّ إجراء الاستفتاء في الإقليم قد فتح الباب لتنفيذ خطة "قيادة عمليات دجلة" العراقية بدعم تركي وإيراني. لو لم يجرِ الاستفتاء لما وجدت الحكومة المركزية في بغداد حرية العمل لتنفيذ هذه الخطة، لأنه كان من المتوقّع أن تواجه هذه الخطة تحفّظات شديدة من قبل الولايات المتحدة وتركيا وإيران. أمّا في مسألة كركوك، فإنّ الأميركيين قد عبّروا سابقًا عن تحفظهم لبقائها تحت سيطرة الأكراد. قد ظهر هذا الموقف الأميركي بوضوح في مناسبتين: الأولى، بعد سقوط نظام صدام حسين في العام ٢٠٠٣، حيث سيطرت قوات من الاتحاد الوطني الكردستاني على المدينة، وأجبرتها القوات الأميركية لاحقًا على الانسحاب منها. والثانية، من خلال تقرير بايكر هاملتون، والذي رسم خطوط السياسة الأميركية في العراق في العام ٢٠٠٦، والتي رفضت بعد

دراسات مستفيضة فكرة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، خوفًا من أن يؤثر ذلك على استقرار دول الجوار. وأوصى هذا التقرير بضرورة إخضاع جميع الموارد النفطية العراقية لسلطة الدولة المركزية حصرًا، ومن دون أي مشاركة للأقاليم. ودعا التقرير بوضوح إلى التحذير من إخضاع كركوك لأي استفتاء، وعلى أساس أنّها أشبه ببرميل بارود قابل للانفجار، مقدّمًا فكرة إجراء تحكيم دولي حول كركوك إذا لزم الأمر. ويبدو بوضوح أنّ الجهات الكردية التي تعاونت مع السلطات العراقية (وأيضًا إيران بواسطة الجنرال قاسم سليماني) هي قريبة من القيادة العسكرية الأميركية في العراق، وعلى تواصل دائم مع ممثل التحالف الدولي السيد ماكفورك[١٥].

في هذا السياق يمكن تحميل مسعود بارزاني المسؤولية الكاملة عن الرفض القاطع للاستفتاء، وذلك بعد قراره بأن يشمل المناطق المتنازع عليها، أسوة بالمناطق الأخرى، من دون أن يدرك مدى حساسية المجتمع الدولي من هذا الموضوع. لكن يبدو أنّه انزلق إلى هذا الخطأ الكبير عن طريق الاستمرار في خطابه الاستقلالي التصعيدي، متجاوبًا مع حماس الشارع في أربيل، بالإضافة أيضًا إلى عناده الشخصي الذي تجاوز كل المعطيات السياسية الداخلية والخارجية.

تؤشر المعارضة الشاملة إقليميًا ودوليًا للاستفتاء، وسوء التحضيرات السياسية والعسكرية (في كركوك والمناطق الأخرى) إلى قصر نظر مسعود بارزاني وعدم إلمامه بنظرية الحرب، وديبلوماسية الحرب والسلام، حيث أنّه وعلى الرغم من خبرته وتمرسه بالسياسة لعقود، فقد نسي غدر السياسات الدولية للأكراد، وسمح لنفسه بالوقوع ضحية لإشارات ديبلوماسية خاطئة، أرادت توريطه والتحضير لإسقاطه سياسيًا، وهذا ما حدث بالفعل.

١٥- بدرخان علي، "كردستان العراق: تداعيات الاستفتاء وعجز بارزاني عن المبادرة قبل النكسة"، الحياة، الأحد ١٢ تشرين الثاني، ٢٠١٧.

٤- البعد الدستوري وقرار المحكمة الاتحادية

شهد البرلمان العراقي نقاشات حادة ومستفيضة خلال الأيام التي سبقت الاستفتاء والأسابيع الذي تلت حصوله، وتركز البحث حول لا دستورية الاستفتاء ومخالفته لعدة مواد دستورية. في المقابل حاولت سلطات الإقليم استيعاب الصدمة بالدعوة إلى الحوار، الأمر الذي رفضته حكومة بغداد انطلاقاً من تمسكها بما ينص عليه الدستور وخصوصًا المادة ١٤٠ منه، وأصرّت على ضرورة إلغاء الاستفتاء كشرط أساسي مسبق للحوار.

وسرعان ما عاد نائب رئيس الجمهورية الدكتور إياد علاوي وأسامة النجيفي من السليمانية بعد إجراء محادثات مع مسؤولين أكراد في أثناء حضورهما مراسم دفن رئيس الجمهورية الأسبق جلال طالباني، بمبادرة من أجل إطلاق عملية الحوار بين أربيل وبغداد، ولكنّها لم تقبل من السلطات المركزية، والتي أصرت على التقيد بالمواد الدستورية وخصوصًا المادّة الأولى، والمتعلّقة بشأن قانونية الاستفتاء والتي لا تشير إلى أي إمكانية لانفصال أي مكون من العراق، بل تشدّد على اعتباره دولة اتحادية واحدة مستقلة وذات سيادة.

وأصدرت المحكمة الاتحادية قرارًا بتفسير المادة الدستورية التي تؤكد عدم شرعية الاستفتاء على الانفصال، ولقي قرار المحكمة ترحيبًا أميركيًا، فيما لوّحت كتل نيابية كردية بالانسحاب من العملية السياسية في حال استمرار بغداد برفض الحوار[١٦].

أعلنت حكومة كردستان بعد صدور قرار المحكمة قبولها بتفسير المادة الدستورية، ورأى البعض أنّ هذا القبول هو بمثابة موافقتها على إلغاء الاستفتاء، من أجل الدخول في حوار لحل الأزمة.

وجاء في بيان حكومة الإقليم أنّه في معرض التزامها البحث عن حل

١٦- Hawze Hasan Hama, "Kurdish referendum a reaction to Iraqi Government's failure to Implement constitution". University of Sulaymaniah, September, 20, 2017
...www.mei.edu/content/article/kurdish-referendum-reaction-iraqi

الخلافات بطرق دستورية وقانونية، ورغبتها في التجاوب مع كل المبادرات، وفي مقدّمها مبادرة المرجعية الدينية المتمثلة بالسيد علي السيستاني بأنّها تحترم تفسير المحكمة الاتحادية العليا للمادة الأولى من الدستور، كما تؤكد إيمانها والتزامها البدء بحوار وطني شامل لحل الخلافات عن طريق تطبيق جميع المواد الدستورية، بما يضمن حماية الحقوق ودور السلطات الواردة في الدستور، باعتبارها السبيل الوحيد لضمان وحدة العراق المشار إليها في المادة المذكورة[١٧].

يؤكّد مسؤولون عراقيون أنّ الاتصالات لم تنقطع بين حكومتي أربيل وبغداد عبر قنوات متعددة من أجل حل الأزمة في شقّيها العسكري والسياسي. لكن يبدو أنّ رفض الأكراد تسليم المعابر الحدودية للقوات الاتحادية من دون مشاركتهم في إدارتها، الأمر الذي رفضته الحكومة المركزية، قد شكّل العقبة أمام انطلاق المفاوضات. كما ترفض الحكومة المركزية إجراء أي مفاوضات حول الموازنة والنفط قبل إعلان حكومة الإقليم صراحة إلغاء نتائج الاستفتاء.

كانت المحكمة الاتحادية قضت في وقت لاحق (٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٧) ببطلان الاستفتاء وكل النتائج المترتبة عليه، ما يوفر مخرجًا قانونيًا لفتح باب المفاوضات بين بغداد وأربيل لبحث الملفات الخلافية كلّها. لكن حكومة الإقليم تحفّظت على قرار المحكمة، على اعتبار أنّه حكم غيابي، لم يتمثّل الإقليم في الجلسات، ولكن لا يمكن المراجعة بحكم المحكمة الاتحادية العليا وفق القانون، كما أنّه لا يمكن لأي طرف داخلي أو خارجي طلب تجميد تنفيذه.

ترى الحكومة المركزية أنّ الحكم يزيل العقبات كلّها من طريق المفاوضات، وأنّ على أربيل قبوله كوسيلة لإلغاء الاستفتاء. لكن الحكم صدر وفيه ما يخالف التوقعات كلّها حيث أنّه يفتح الباب لمقاضاة رئيس الإقليم السابق

١٧- باسم فرنسيس، "الأكراد يقبلون قرار المحكمة الاتحادية بطلان استفتائهم عن الانفصال"، الحياة، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٧

مسعود بارزاني، ومحافظ كركوك المقال نجم الدين كريم ومسؤولين آخرين بتهمة تقسيم البلاد[١٨].

وقرّرت المحكمة بكامل أعضائها، استنادًا إلى الفقرة (ثالثًا) من المادة ٩٣ من الدستور، عدم دستورية الاستفتاء وإلغاء جميع الآثار المترتبة عليه. كما ذكرت أنّ قراراتها "ملزمة لجميع السلطات" وذلك استنادًا إلى المادة ٩٤ من الدستور. في الوقت الذي يكثّف فيه رئيس حكومة الإقليم اتصالاته الديبلوماسية مع ممثلي الدول الكبرى لحث بغداد على بدء الحوار مع الإقليم، كشف رئيس الجمهورية فؤاد معصوم عشية زيارته للكويت عن تفاؤله برغبة أربيل وبغداد في إنهاء الأزمة عبر حوار مثمر وهادئ. لكن يبدو أنّ المفاوضات الحقيقية ما زالت متأخرة وهذا ما دفع القيادي في حزب الاتحاد الوطني ملا بختيار إلى التلويح باللجوء إلى "المقاومة الشعبية الشاملة"، إذا ثبت عدم جدوى الاتصالات مع بغداد. كما ذكّر بحالة اللامبالاة التي كانت تجري فيها المفاوضات مع حكومة نوري المالكي حول القضايا الرئيسة مثل كركوك والنفط وحصّة الإقليم من الموازنة العامة.

ويعمل عدد من نواب البرلمان على استثمار قرار المحكمة الاتحادية العليا لطلب محاكمة مسعود بارزاني ومحافظ كركوك السابق بتهمة الخيانة العظمى. ومن المؤكد أن هذا المسعى، مع ما يقوم به ممثلو العرب والتركمان لحل مجلس المحافظة لن يساعد على تسهيل انطلاق عملية الحوار بين بغداد وأربيل.

ويبدو أنّ بغداد غير مستعجلة على بدء أي حوار إلّا بعد إخضاع أربيل لجميع شروطها، والتي لا تخلو من لغة التهديد وفرض عقوبات إذا لم تنفذ من قبل السلطات الكردية، وهذا ما يؤكد أنّ بغداد باتت تتحدّث بمنطق المنتصر.

أذعن الأكراد للعديد من مطالب بغداد، لجهة إقفال المطارات ونشر القوات

١٨- باسم فرنسيس، "المحكمة الاتحادية تقضي بلا دستورية استفتاء الأكراد"، الحياة، في ٢١ تشرين الثاني، ٢٠١٧.

العراقية في المناطق المتنازع عليها، ولكنهم لم يسلموا بعد المعابر المطلوب تسليمها مع تركيا وسوريا. ولم تَكفِ سيطرة بغداد على كركوك وعلى المنشآت النفطية لتقنع العبادي بالتجاوب مع مطلب الحوار، ويبدو أنّه يحاول استغلال رفض الحوار لتحقيق مكاسب سياسية تخدم مخططاته للانتخابات المقبلة. واللافت أنّ الحكومة المركزية لم تتقيد بالاتفاقات الأساسية حول حصة الإقليم من الموازنة والمحددة بـ١٧ في المئة، حيث جرى تخفيضها في الموازنة المقبلة، كما أنّ هناك ممارسات تخرج عن نصوص الدستور وأهمّها إطلاق صيغة شمالي العراق على إقليم كردستان. وهناك مطالب بتسليم مواطنين أكراد على خلفية قيامهم بنشاطات سياسية، أو المشاركة في تظاهرات شعبية[١٩].

في الواقع هناك تساؤلات عن دور إيران في حضّ العبادي على الاستمرار في مواقفه المتصلبة، وطالما أنّ الاستفتاء قد أصبح من الماضي فلماذا يصعّد العبادي من مواقفه، ويزيد من مطالبه وشروطه المسبقة لبدء الحوار المطلوب؟ للخروج من هذا المأزق، لا بدّ من أن تتحرّك واشنطن لجمع الطرفين حول طاولة مفاوضات بدل ترك الأمور تتطوّر لصالح تركيا وإيران.

قطعت التشنجات بين بغداد وأربيل الحدود المتوقّعة كلها، وقد ذهب بعض المسؤولين في إقليم كردستان إلى اتهام بغداد بالعمل لانتزاع الكيان الدستوري والقانوني للإقليم والتعامل معه كواحدة من المحافظات الأخرى.

وقد طالبت حكومة الإقليم مجلس الوزراء العراقي بعدم التصويت على الموازنة للعام ٢٠١٨ لأنّها تخالف المواد الدستورية ١٠٥ و١٠٦ و١٢١، ومواد القانون ٩٥ الصادر في العام ٢٠١٤، الذي يضمن المشاركة العادلة للإقليم في المؤسسات الاتحادية. ولفتت إلى أنّ مسودة مشروع الموازنة تطلق

١٩- "الأكراد يتهمون بغداد بمحاولة إلغاء إقليمهم"، الحياة، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.

على الإقليم تسمية محافظات الشمال. وهناك اتهامات متبادلة بين الطرفين حول مسؤولية تعطيل الحوار ووصلت هذه الاتهامات إلى حد اتهام بغداد بمحاولة إلغاء الكيان الخاص بالإقليم. وإنّ التعقيدات الراهنة تتطلّب تدخلًا أميركيًا مباشرًا وفاعلًا قبل فوات الأوان.

٥- الخسائر التي نتجت عن الاستفتاء

توالت الخسائر الكردية، الواحدة تلو الأخرى، منذ اليوم الأول لإعلان نتائج الاستفتاء الذي جرى في ٢٥ أيلول الماضي، وذلك بدءًا من انحسار سيطرة الإقليم على مساحات واسعة تصل إلى نسبة ٥٠ في المائة، بما فيها المناطق المتنازع عليها. يضاف إلى المساحات الجغرافية، خسارة الإقليم للحقول النفطية، وأهمها حقول كركوك، والتي كانت تشكّل مصدرًا أساسيًا لرفد حكومة الإقليم بالأموال اللازمة للتعويض عن تلكّؤ الحكومة المركزية في صرف حصة الإقليم من الموازنة العامة. بدأت النكسة باستعادة النظام لكركوك في ١٥ و١٦ تشرين الأول الماضي، وتبع ذلك استعادة مناطق خانقين وجلولاء، وقضاء سنجار ومناطق أخرى في سهل نينوى من قبل الجيش العراقي والحشد الشعبي.

لقد سقطت المناطق المتنازع عليها بسهولة وسرعة فائقتين، ومن دون أي مقاومة. وعزا مسعود البارزاني سقوطها من دون مقاومة إلى انسحاب قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني من دون قتال، وذلك تحت تأثير الضغوط التي مارستها إيران على قياداته[٢٠]. لكن يمكن التشكيك بصحة هذه الاتهامات ضدّ قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني، من خلال مراجعة السرعة والسهولة التي انسحبت فيها قوات البيشمركة التابعة للحزب

٢٠- تحدّث إياد علاوي عبر فضائية العربية عن أنّه تلقّى اتصالًا من قوباد جلال طالباني من السليمانية يخبره فيه بأنّه يتعرّض لضغوط كبيرة بشأن كركوك، ويؤشر ذلك إلى ضغوط إيران، والتي أدّت إلى انسحاب البيشمركة من المنطقة.
نشرة الأخبار المسائية بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٧.

الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه مسعود بارزاني نفسه، وخصوصًا من المناطق في سهل نينوى، والتي فتح سقوطها الباب أمام دعوات بعض فصائل الحشد الشعبي للتقدم باتجاه العاصمة أربيل.

هذا وقد فقد الإقليم الكردي بخسارته لآبار النفط في كركوك نصف وارداته، يضاف إليها خسائر أخرى لا تقل أهمية عن موارد آبار النفط، جراء سيطرة الحكومة الاتحادية على المعابر الحدودية. وسيكون من نتائج هذه الخسائر وضع الإقليم على طريق الإفلاس الاقتصادي، خصوصًا وأنّ هناك ديونًا مترتّبة على حكومة أربيل تقارب ٢٠ بليون دولار[٢١]. ستضطر حكومة أربيل في ظل الضائقة المالية المتفاقمة إلى تقديم المزيد من التنازلات للحكومة الاتحادية من أجل تسريع عملية صرف حصّة الإقليم من الموازنة العامة.

أظهرت ردود الفعل الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى سرعة التدابير وفعاليتها التي اتخذتها حكومة حيدر العبادي بأنّ قرار بارزاني بإجراء الاستفتاء، والعناد الذي أظهره لتنفيذه في الموعد الذي حدّده، قد شكّل خطأً فادحًا، يؤشر إلى سوء إدراكه لنتائج هذه المغامرة التي قرر خوضها، والتي أدّت بالفعل إلى تبديد الحلم الكردي بالاستقلال، كما أضاع جميع المكاسب التي حقّقها الإقليم من الفيدرالية الواسعة التي بدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٣، بعد سقوط نظام صدام حسين. ولا نغالي إذا قلنا بأنه لا يمكن في الوقت الراهن احتساب مجمل الخسائر المترتبة على هذا الخطأ الفادح، وذلك في ظل إصرار الحكومة الاتحادية وكل من تركيا وإيران على تلقين حكومة الإقليم وشعبه درسًا قاسيًا، وبالتالي الحؤول دون المطالبة بإجراء أي استفتاء جديد لعقود مقبلة[٢٢].

٢١- يقول شورش حاجي القيادي في حركة التغيير "السياسة الفاشلة لقطاع النفط في الإقليم رتبت ديونًا بمبلغ ١٤مليار دولار كقروض تركية ولشركات نفطية مثل فيتول وروزنفت وجنرال أنرجي".

٢٢- Kurdistan's Referendum Gamble – International policy Digest
www.intpolicydigest.org/2017/09/kurdistan-s-referendum-gamble

ترتّبت على أخطاء بارزاني في مقاربته لتحقيق حلم الاستقلال أكلاف باهظة. ولا بدّ في هذا السياق من التساؤل عما كان يراهن عليه، بعد أن ظهرت ردود الفعل الدولية والإقليمية الرافضة للاستفتاء بوضوح ومن دون أي لبس. تفرض الواقعية السياسية في حالة الرفض هذه، أن يسارع بارزاني إلى تعديل مسار الاستفتاء من المطالبة بالاستقلال إلى عملية استبيان سياسي لرأي الأكثرية الكردية. لكن يبدو أنّ عناده وإصراره على التحوّل إلى شخصية تاريخية قد منعاه من إبداء المرونة اللازمة، وبالتالي التراجع عن مطلب الاستقلال الناجز.

كان اللافت في الأمر، أنّ مسعود بارزاني ومعه جميع القوى الداعمة للاستقلال لم يحتاطوا لردود الفعل السياسية والعسكرية، وبالتالي الاستعداد لمواجهة هذه الضغوط ميدانيًا، والتي نجحت في استعادة السيادة الاتحادية على جميع المناطق المتنازع عليها بأقل الأثمان الممكنة.

في الاستنتاج العام لتقدير نتائج هذه المغامرة، في المدى البعيد، ليس أقلّها النتائج المترتبة على خسارة سيادة الإقليم على مناطق حيوية واسعة، فإنّ الاستفتاء قد تسبب بانقسامات عامودية جديدة داخل المجتمع الكردي. كما جدّد تبعية بعض الأحزاب والقوى السياسية الكردية لدول الجوار. هذا بالإضافة إلى خسارة بارزاني وحزبه لدعم حليفه التركي.

٦- التداعيات الاقتصادية والمصالح النفطية

يعتبر المسؤولون في إقليم كردستان بأنّ ما يعرقل انطلاق المفاوضات مع الحكومة الاتحادية أنّ "السلطات في بغداد متعدّدة وليست موحدة الآراء". ويؤشر ذلك إلى وجود أطراف متشددة، تتمتع بنفوذ قوي، يمكّنها من الضغط على رئيس الحكومة حيدر العبادي. ويرى هؤلاء المسؤولون أنّ الأمر يدعو إلى مطالبة واشنطن بالتدخّل مع بغداد، لتشجيعها على الدخول في مفاوضات مع سلطات الإقليم.

لكن يبدو أنّ مثل هذا الأمر لن يحدث قبل تخلي سلطات الإقليم للسلطة المركزية عن المنافذ الحدودية للإقليم، وإصدار قرار واضح، لا عودة عنه، بإلغاء الاستفتاء على الانفصال.

يؤكد المسؤولون في الإقليم التزامهم بالدستور العراقي، وقبولهم بحكم المحكمة الاتحادية العليا، وبأنّهم على استعداد لبدء الحوار ضمن هذا الإطار القانوني. رأى في هذا السياق مسرور بارزاني، المسؤول الأمني الكبير في الإقليم بعد اجتماعه مع مبعوث الرئيس الأميركي في التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" بريت مكغورك، أنّه "لا يمكن تطبيق، الدستور العراقي باستخدام وسائل غير دستورية". ويشير بذلك إلى الضغوط السياسية والعسكرية التي تمارس ضد الإقليم، بعد حدوث عملية انتشار القوات الاتحادية في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، مع الإصرار الكامل على إدارة المنافذ الحدودية للإقليم، مع كل من تركيا وسوريا وإيران.

يعتقد المسؤولون الأكراد أنّ أزمة إدارة المنافذ الحدودية باتت تقف حائلًا أمام الشروع في المفاوضات، وذلك انطلاقًا من شكوكهم حول وجود نوايا لدى بعض القيادات في بغداد بفرض حصار اقتصادي على الإقليم، وسيؤدي مثل هذا الحصار في حال حدوثه إلى كارثة اقتصادية واجتماعية، حيث أنّه سيؤدي إلى عزل الإقليم جوًا وبرًا بالكامل[٢٣].

هذا ويناور الطرفان في بغداد وأربيل لكسب الوقت، حيث ترى بغداد أنّ الوضع الناتج عن الاستفتاء، وبعد استعادة كركوك والمناطق المتنازع عليها يمثل فرصة سانحة لإخضاع سلطات الإقليم لمشيئتها، بعد أن عانت من تمرّدهم وعنادهم لسنوات طويلة منذ العام ٢٠٠٣. وتراهن أربيل على كسب الوقت لأطول فترة ممكنة، وذلك على أمل أن تتدخّل واشنطن للضغط على الطرفين لبدء الحوار، من دون التخلّي عن المنافذ الحدودية لبغداد. وكانت

٢٣- بدرخان علي، "كردستان العراق: تداعيات الاستفتاء وعجز بارزاني عن المبادرة قبل النكسة"، الحياة، ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٧.

السلطات في بغداد قد تلقّت قبول الإقليم حكم المحكمة الاتحادية العليا بفتور، وذلك ضمن رؤيتهم بضرورة التراجع كليًا عن نتائج الاستفتاء، في المقابل يرى المسؤولون في الإقليم أنّ بغداد تسعى من وراء ذلك إلى التنصّل من تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور. يضاف إلى ذلك عدد من التعقيدات الأخرى، حيث يطالب التركمان بالحصول على منصب محافظ كركوك، وهــو الأمر المرفوض وغير المقبول من قبل الأكراد. إذ إنّ هناك قناعة لدى القيادات في أربيل بأنّ الحصة المخصّصة للإقليم في الموازنة الجديدة، هي غير كافية، وبأنّها تُظهر بما لا يقبل الشك وجود نوايا واضحة لممارسة ضغوط مالية واقتصادية على الإقليم. دفعت المعضلة المتمثلة بتخفيض حصّة الإقليم من الموازنة العامة نواب الإقليم المقاطعين منذ ما يقارب الشهرين للمشاركة في جلسات البرلمان لمناقشة تقليص حصة الإقليم.

تسود مخاوف في الإقليم مصدرها الهيكلية البنيوية للحكم حيث تسيطر عائلتان متناحرتان على الحكم، طالباني وبارزاني، وتؤشر الحالة القائمة بعد استعادة كركوك والمناطق المتنازع عليها، وما تبعها من اتهامات بالخيانة إلى إمكانية الاتجاه إلى حرب أهلية على غرار تلك التي شهدها الإقليم بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨، وتثير هذه الحالة مخاوف الشركات النفطية من حالة عدم الاستقرار التي تواجه الإقليم، وما يشكّل خطرًا على استثماراتها في مختلف المناطق[٢٤].

يضاف إلى ذلك تخوّف الشركات الغربية من توسيع روسيا لاستثماراتها في حقول الإقليم النفطية، وبالتالي قلب الموازين لصالحها، وتشديد المنافسة على الشركات الغربية.

وقّعت روسيا، بواسطة شركتها "روسفنت" في شباط وحزيران ٢٠١٧ اتفاقية

٢٤- Shadi Abdelwhab, "Barzani's Gamble - Future for Advanced Studis.."
www.futurenae.com/m/mainpage/items/3268/barzani-gamble

لتقاسم إنتاج خمس مناطق نفطية في الإقليم، حيث بلغت هذه الاستثمارات ٤٠٠ مليون دولار. كما أعلنت بدء المفاوضات مع حكومة الإقليم لتمويل بناء خط أنابيب غاز، ومن المرجّح أن يسلك الأراضي السورية بدل تركيا. دفعت هذه التطوّرات شركة أكسون – موبيل للانسحاب من ثلاث مناطق استكشافية (بيتواته، وعربت، وقره هنجير) في الإقليم في نهاية كانون الأول من العام ٢٠١٦، بسبب انخفاض الإنتاج، الأمر الذي رأت فيه حكومة الإقليم على أنّه عدم التزام الشركة بالعقد[٢٥]. ويرجح أن تحصل "روسنفت" على عقد الاستثمار في هذه المناطق.

تعتبر بغداد أنّ استثمار جميع آبار النفط في الإقليم هو من حق الحكومة الاتحادية وصلاحيتها، وخصوصًا حقول كركوك، والتي جرى احتلالها من قبل قوات البيشمركة بعد انسحاب الجيش العراقي منها في العام ٢٠١٤. وتمثّل استعادة الحكومة الاتحادية لحقول الشمال أولوية بالنسبة لرئيس الوزراء حيدر العبادي، وأنّ التقصير في تحقيق ذلك سيؤثر سلبًا على وحدة العراق، ويدفع بالتالي مناطق أخرى كالبصرة والأنبار لطلب استغلال ثرواتها النفطية على غرار الإقليم. كما يشدّد البرلمان العراقي على أنّ على الحكومة استعادة السيطرة واحتلال جميع المناطق النفطية. وبالفعل فقد أمرت شركة النفط العراقية بإعادة تأهيل حقل نفط نينوى بعد الأضرار التي حلّت به، نتيجة النار التي أضرمتها "داعش" به.

هذا ودعمت تركيا خلال السنوات الماضية إقليم كردستان ماليًا، لاستثمار الثروات النفطية، كما سمحت بنقل النفط عبر خط أربيل – جيهان. لكن بعد إصرار بارزاني على الاستفتاء فقد تغيّر موقف تركيا، وعادت لتقول بضرورة الحفاظ على وحدة العراق، كما هدّدت بفرض عقوبات اقتصادية قاسية على الإقليم.

٢٥- الحياة، النسخة الورقية، "إقليم كردستان والمصالح النفطية"، ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٧
See also Reuters same date

وكان التطوّر المفاجئ من قبل روسنفت الروسية، التي بدأت بعد الاستفتاء مفاوضات مع الإقليم لمزيد من الاستثمار، بما يشمل حقول كركوك، وخط كركوك – جيهان، بالإضافة إلى استثمارات في مجال الغاز لنقله عبر تركيا إلى أوروبا. وحصلت روسنفت على حق استثمار خمس رقع، على أمل إنتاج ٣٠٠ ألف برميل يوميًا وتصديرها، وتتضمّن هذه الرقع بعض المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة بغداد في السابق. وتجري أيضًا دراسة إمكانية أن تضخ الشركة الروسية ثلاثة مليارات دولار من أجل إعادة هيكلة ديون الإقليم المعقودة مقابل تصدير النفط[٢٦].

كانت التواقعات قبل الاستفتاء في أن تبلغ عائدات قطاع النفط في الإقليم ما يقارب ٨ مليارات دولار سنويًا. وأن تتسبّب الاستثمارات الروسية في الإقليم بمزيد من التعقيدات لأي مفاوضات مستقبلية بين الإقليم وبين الحكومة الاتحادية، بالإضافة إلى تعقيدات أخرى مع المستثمرين الآخرين. يمكن لروسيا، في حال أرادت الدفاع عن مصالحها النفطية أن تلجأ إلى دعم موقف حكومة الإقليم إذا ما طالبت بغداد أو أي طرف آخر مجلس الأمن بفرض عقوبات على الإقليم، وسينتج عن ذلك تداعيات وتعقيدات اقتصادية وجيو–سياسية، من الصعب حلها لعقود مقبلة.

أضف إلى أنّ العراق والإقليم يقفان على أبواب أزمة طويلة عانت مثلها دول أخرى مثل جنوبي السودان. وكان العراق قد رفض منذ بداية إعادة بناء الدولة مبدأ المشاركة مع الإقليم في تقاسم الحقول أو العائدات النفطية.

لكن في نهاية المطاف، لا بدّ من البحث عن مخرج مقبول من الطرفين. كما يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد ديبلوماسية فاعلة لحل كل هذه المشكلات بما في ذلك ما يعود لحقول كركوك.

٢٦- Ibid.

٧- نقد بعد الهزيمة أم بكاء على الأطلال

الحديث عن قدرة الأكراد على إجراء نقد للأخطاء المرتكبة في إجراء الاستفتاء والنتائج الدراماتيكية التي ترتّبت عليه، يدفعنا إلى التساؤل عن مدى قدرة الأكراد ونضوجهم فكريًا وسياسيًا ومجتمعيًا على إجراء نقد ذاتي للهزيمة التي يواجهونها بعد الاستفتاء. هل بلغت طبقة الساسة والنخب الفكرية مستوى النضوج اللازم للانخراط في هذه العملية؟ أم هم مثل باقي شعوب المنطقة المحيطة بهم، إذا اعترفوا بالهزيمة، فإنّهم يجدون دائمًا الأعذار لها من خلال توصيفها بعبارات درامية، والعمل على إيجاد الأعذار لتحويلها إلى انتصارات وهمية؟

هناك أمثلة عديدة في التاريخ الحديث، حوّلت فيها قيادات عربية هزائمها إلى انتصارات، وجرت التغطية عليها بعبارات درامية مثل "النكبة في فلسطين"، و"نكسة حزيران" بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧. وهناك بعض القادة العرب الذين تحدّثوا عن انتصارات في الوقت الذي يمكن اعتبارها من خلال نتائجها بأنّها هزائم كبرى. هذا وقد أطلق صدام حسين ثلاثين صاروخًا على اسرائيل، ولكن حرب العام ١٩٩١ تدمر العراق وجيشه. ونذهب بعد ذلك إلى التغنّي بالانتصارات التي حققناها ضد الأعداء. مع العلم بأن الخسائر في الجانب العربي هي أضعاف ما أصاب هؤلاء الأعداء.

والسؤال المطروح بإلحاح: هل يملك الأكراد العقلانية، والمقاربة "الاقتصادية" والعلمية لإجراء نقد ذاتي لكل ما جرى، واستخلاص الدروس والعبر اللازمة؟ وإذا لم يفعلوا، فإنّهم سيقومون بما سبقهم إليه العرب، بالتمهيد داخل مجتمعهم لقبول الهزيمة، والعمل على امتصاص نتائجها، من خلال الدعوة للتأمّل بأسباب خسارة معركة تحضيرًا لاستكمال المسيرة لكسب الحرب[٢٧].

٢٧- الحياة، النسخة الورقية "النقد الذاتي بعد الهزيمة" ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.

من خلال متابعة التطوّرات والمواقف لمدّة شهرين بعد الاستفتاء يمكن القول بأنّ الكرد يعبرون الآن مرحلة امتصاص الصدمة، أو في مرحلة رصّ الصفوف لمواجهة نتائج الهزيمة، من دون الاهتمام بتوجيه مزيد من التّهم لقيادة مسعود بارزاني عن كل ما جرى من أحداث[٢٨]. لكن من المؤكد بأنّ الكرد يشعرون بمرارة بتقبّل الخطاب العدائي الصادر عن شريحة واسعة من العراقيين أو من إيران وتركيا، والذي يهدف إلى إذلالهم من خلال تضخيم هذا الانتصار الذي حقّقوه ضد أربيل وضدّ توق الشعب الكردي للحصول على هوية وطنية. لكن يمكن الاستنتاج بأنّ الكرد لا يختلفون عن العرب في سلوكيتهم في مرحلة امتصاص الصدمة، فهم يصفون مصطفى البارزاني بالقائد الشجاع الذي ضحّى بموقع الرئاسة من أجل تحقيق حلم الشعب الكردي بالاستقلال. ويقولون أيضًا بأنّ الفشل لم يكن ليحدث لولا امتلاك الخصوم قوّة تفوق قواهم، ولولا حصول خيانة بعض العملاء في صفوفهم، ولولا تقصير المستشارين الجهلة حول الرئيس، ولولا تآمر الدول الإقليمية والكبرى ضدهم. ويؤدي عذر "لولا" إلى تبرئة القائد من مسؤولية ما حدث، كما تغطّي على فساد النظام الذي بناه. ويدفع مثل هذا العذر القائد بارزاني للمكابرة في خطاب خروجه من السلطة من خلال إعلانه بأنّه غير نادم على كل ما فعله. وهذا يؤشر إلى مدى هوسه بكتابة صفحة مجيدة له في التاريخ الكردي. لذلك يمكن القول بأنّ المشهد عند انتهاء الاستفتاء وبدء الهزائم يشبه إلى حد كبير المشهد الذي واجهه العرب بعد هزيمة ١٩٦٧ واستقالة جمال عبد الناصر.

ويتكرّر المشهد مرة تلو الأخرى، حيث لم تخرج أي تظاهرة تدعو إلى محاسبة المسؤولين عن النتائج الكارثية لقرار الاستفتاء. لم تحصل أي ردات فعل احتجاجية لا في أربيل ولا في السليمانية، حتى أنّ الحركات المعارضة لحكم

٢٨- "Kurdistan referendum: Kurdish leader Masoud Barzani resigns as iraqi Protesters swarm parliament". www.independent.co.uk/news/world/middle-east/kurdistan....

بارزاني لم تطالب بتحميله المسؤولية، وأن التظاهرة الوحيدة التي نظمتها المعارضة كانت للمطالبة بدفع رواتب المعلمين. لم تقتصر الخسائر المترتبة على هذه الهزيمة المدوية على تبدّد حلم الكرد بالاستقلال بل هي أتت على كل ما حقّقوه من مكاسب منذ ما يقارب ثلاثة عقود من الحكم الذاتي. هذه الخسائر بشموليتها من المفترض أن تشكّل حافزًا للمثقفين والسياسيين الكرد للشروع في القيام بعملية نقد ذاتي في العمق لكل ما فعلوه خلال هذه العقود. ويجب أن لا يقتصر النقد الذاتي على نتائج الاستفتاء بل أن يشمل كل النواحي السياسية والاقتصادية، بما فيها قضايا الفساد، والمنطلقة من الاقتصاد الريعي القائم على عائدات النفط وإهمال قطاعات الإنتاج التقليدية بما فيها الزراعة، والتي كانت مزدهرة جدًا في زمن سيطرة نظام بغداد على الإقليم.

في ظلّ الاقتصاد الريعي القائم على عائدات النفط، سيشعر الكرد تدريجيًا بفداحة خسارتهم لكركوك وثرواتها النفطية، والتي كانت تغطي ما تحتاجه من أموال وبديل لعدم صرف حصتها من الموازنة العامة، والتي كانت بغداد تتلكأ في صرفها. لقد خسر الكرد في هذه المعركة النفط وعائداته، كما خسروا إمكانية تحويل المدينة إلى مدينة كردية، تكون لهم بمثابة ما هي عليه مرتبة القدس بالنسبة للفلسطينيين والعرب[٢٩].

حصلت هذه الهزيمة في إقليم كردستان، وهي تمثّل صورة مصغرة عن بقية الهزائم التي تشهدها دول ومجتمعات عربية عديدة تمتد من ليبيا إلى اليمن وسوريا. في المقابل اجتمعت القوى الإقليمية والدولية للتعبير عن إدانتها ورفضها للاستفتاء الكردي في شمالي العراق. والمشهد نفسه تكرّر وفي التوقيت نفسه في إقليم كاتالونيا في إسبانيا، وذلك على الرغم من البعد في المسافة والزمن والتاريخ بين المنطقتين. ويؤشر كل ذلك إلى عدم اهتمام القوى الكبرى

٢٩- Alore Dziandosz,"The Economic Case Against an Independent Kurdistan", September 26,2017.
www.theatlantic.com/international/archive/2017/09

والمؤسسات الدولية بمصائر الشعوب الصغيرة والمغلوبة على أمرها. إنّه زمن القوة و"البلطجة" الدولية، زمن تتستّر فيه الدول القوية بأولوية الحفاظ على الستاتيكو السياسي، وقوّة الدولة من أجل مواجهة مخاطر الإرهاب، والفوضى.

وقد اعتقد مسعود بارزاني وحكومته بأنّ أمامهم فرصة تاريخية لتحقيق الحلم الكردي بالاستقلال، وذلك انطلاقًا من اعتقادهم بقبول أميركا وأوروبا لهم وحاجتها لقوتهم من أجل محاربة الجماعات الإرهابية كالدولة الإسلامية، والقاعدة وغيرها. واعتقد الكرد بأنّ الغرب ينظر إليهم بأنّهم أقوياء وأكثر تطورًا من كل الشعوب التي تحيط بهم، ولكنّهم تناسوا أنّ إثنيتهم الواحدة غير كافية لتأهيلهم كي يصبحوا شعبًا موحدًا بالمنطق السياسي. فهناك كيانات عديدة لا بدّ من تفكيكها سياسيًا، وتغيير حدودها، وتغيير الموازين الجيوستراتيجية في المنطقة كلها في حال السير قدماً للاعتراف للأكراد بقيام دولتهم المستقلّة.

اعتقد الكرد بأنّهم أفضل من العرب، وقدّموا أنفسهم للغرب بهذه الصورة، متجاهلين إدراك هذا الغرب مدى الانقسام الحاصل بين مختلف القوى السياسية في إقليم كردستان نفسه، وأنّه لا يمكن وقف عملية الحشد الشعبي لدعم الزعامات المحلية القائمة والتي تستغل بؤس شعبها، على غرار ما يجري في المجتمعات العربية، والإيرانية والتركية.

في عملية النقد الذاتي التي يفترض أن تجريها النخب الكردية، من الضروري أن تدرك أنّها أخطأت في عدم دعمها لثورات الشعوب العربية ضد أنظمتها "القاتلة" وذلك لأنّه من الطبيعي أن يتعاطف الشعب الكردي الذي يطالب بالحرية والاستقلال مع مطالب الشعوب المجاورة وآلامها، والتي عاش معها منذ قرون عديدة. هذا الأمر لا ينطبق فقط على أكراد العراق بل وأيضًا على أكراد سوريا، حيث اتّهم هؤلاء (الحزب الديمقراطي الكردستاني) بالوقوف إلى

جانب النظام السوري، بينما كان من المفترض أن يكون موقفهم داعمًا للثورة.

في المحصّلة، يتساوى الفشل الكردي في مقاربة موضوع الاستقلال مع الفشل العربي في تحقيق دولة المواطنة المستقلة والديمقراطية، وأنّ محاولات الكرد لإقناع الغرب بأنّهم متميّزون عن جيرانهم، قد باءت بالفشل. وهذا يعني أنّ مصيرهم سيبقى معلّقًا لعقود مقبلة، ومتشابكًا مع مصائر شعوب المنطقة الراضخة لعبودية يفرضها عليها زعماء وقادة مستبدّون، يحكمونها بالحديد والنار. أمّا لجهة تحقيق المصير، والذي يمثل حقًا مبدئيًا معترفًا به دوليًا، فإنّ حظهم للفوز بهذا الحق لا يختلف عن حظ الشعب الفلسطيني، والذي يستمر في النضال للاستقلال وإنشاء دولته منذ عقود طويلة، ولكن من دون جدوى[٣٠].

لم تنفع النسبة العالية التي حصل عليها الاستفتاء (أكثر من ٩٢ في المئة)، ومظاهرات التأييد التي عمّت الإقليم بارزاني لاحتواء ردود الفعل والنتائج السلبية التي أثارها الاستفتاء للحفاظ على موقعه كرئيس للإقليم. لقد أدرك بسرعة أن عليه أن يدفع ثمن فشله في تقدير ردود فعل بغداد وإيران وتركيا، بالإضافة إلى المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الرافضة لمشروعه الانفصالي.

وفات بارزاني أيضًا تقدير هشاشة الوضع السياسي الداخلي، والانقسام التاريخي المستمر، والذي يصل إلى حد العداء مع الإتحاد الوطني الكردستاني والجماعات الإسلامية. يضاف إلى كل ذلك سوء تقديره لقوة الجيش العراقي، المدعوم من الحشد الشعبي وما يؤمنه ذلك لحكومة بغداد من حرية للقيام بعمل عسكري حاسم.

إنّ أفضل الدروس التي يجب أن يستوعبها الكرد بعد هذه التجربة يتركّز على إدراكهم، في الوقت الذي يسعون فيه إلى فتح حوار مع الحكومة المركزية في

٣٠- راجع الحياة، "الفشل الكردي والحرية العربية"، الخميس ٢ تشرين الثاني ٢٠١٧. وأيضًا الحياة، "النقد الذاتي بعد الهزيمة الكردية"، الخميس ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.

بغداد، بأنّ حيدر العبادي لا يختلف في موقفه منهم عن موقف بشار الأسد تجاه معارضيه، فهو غير مستعد للتنازل لهم عن أي من حقوقهم المشروعة، مع استعداده غير المشروط لقبول المزيد من النفوذ الأميركي والإيراني في العراق، والذي يعطيه القوة والعمق الاستراتيجي لممارسة المزيد من الضغوط عليهم، لدفعهم إلى الخضوع والاستسلام الكاملين.

في النهاية كان قرار بارزاني المستند إلى طموحاته السياسية "غير الموفقة وغير المشروعة" قرارًا خاطئًا، بكل المقاييس، وسيتحمّل الجميع نتائجه الكارثية[٣١].

٨- مستقبل سيادة الإقليم

لا بدّ من التساؤل عما يخبئه المستقبل لإقليم كردستان بعد نجاح حكومة بغداد في استعادة كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، والتي تشكّل استعادتها تطوّرًا بارزًا في الصراع بين بغداد وأربيل منذ الغزو الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣. وكان أوّل الغيث استقالة مسعود بارزاني وتنحيه عن دوره في حكم الإقليم، وعودته إلى صفوف البيشمركة، وفق ما وعد به في آخر خطاب له.

يشعر الكرد بحراجة الموقف، ويدفعهم الوضع الجديد الناتج عن خسارة المناطق المتنازع عليها، والتصلب الذي تظهره حكومة العبادي سواء لجهة السيطرة على جميع المعابر والمطارات أو لجهة رفض كل دعوات حكومة الإقليم للحوار إلى التعبير عن هواجسهم تجاه نوايا الحكومة الاتحادية لإلغاء الإقليم بعد فرض السيطرة الكاملة على جميع البنى التحتية الأساسية واحتلال المنشآت والقواعد العسكرية. ويبدو أنّ أوّل الغيث قد بدأ من خلال

٣١- amal Chomani in an interview, published by "Diwan" sponsored by Carnegie Middle East (Michchail young's regular survey of experts) October 26, 2017.

إطلاق بغداد على الأراضي المستعادة توصيف "المحافظات الشمالية".

ويبدو في نظر بعض المراقبين أنّ ثمة تداعيات كارثية إضافية هي مرشحة للظهور في المدى المتوسط بعد الفشل الذريع في تمرير نتائج الاستفتاء، حيث من المتوقع أن تخسر سلطات الإقليم العديد من صلاحياتها والمكاسب الأخرى التي حقّقتها منذ العام ٢٠٠٣، وقد تتوسع هذه الخسائر لتشمل مكاسب جرى تحقيقها بعد حرب الخليج في العام ١٩٩١ [٣٢].

وينظر الإقليم إلى إصرار بغداد للسيطرة على معبري "خابور" و"فيشخابور" عند الحدود التركية، والحدود السورية، بالإضافة إلى سيطرة بغداد على خطوط التّماس مع الإقليم ومن دون أي مشاركة فعلية من قبل قوات البيشمركة.

تأتي كل هذه الاستحقاقات بعد تنحي مسعود بارزاني، والذي زاد من تعقيدات المشهد السياسي الكردي، حيث عادت جميع التناقضات التاريخية والجديدة لتطفو من جديد بين مختلف الأحزاب والفئات السياسية الكردية. من المؤكد أنّ هشاشة صلاحيات السلطة التنفيذية وضياعها وفعاليتها بعد توزيع صلاحيات رئاسة الإقليم من قبل البرلمان بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، سيخلق في ظل اشتداد الخلافات وتصاعد الاحتقان السياسي، وكما ظهر بعد الهجوم على البرلمان من قبل أنصار بارزاني، وحرق مقار لأحزاب أخرى، حالة من الفلتان والفوضى، والتي قد تتحوّل إلى مواجهات دموية، بخطورة المواجهات التي حدثت في العام ١٩٩٤ بين الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال طالباني وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود بارزاني.

٣٢- "Kurdistan: after vote for independence, what's next?", September 27, 2017. what-s-next"
-www.theconversation.com/kurdistan-aftervote-for-independence

دفعت خطورة المشهد الجديد بعض مسؤولي الاتحاد الوطني إلى تحذير بارزاني من دفع الأوضاع نحو اندلاع حرب داخلية، كوسيلة للتغطية على هزيمته. ويلاحظ أنّ العديد من الأحزاب الكردية قد شهد خلافات وانقسامات قبل إجراء الاستفتاء، حيث جرى الانقسام حول تأييد أو رفض الاستفتاء، وحول المكاسب والمخاطر التي يمكن أن تترتب على الإصرار على تنفيذه على الرغم من المعارضات القوية لإجرائه من قبل بغداد، ومن قبل القوى الإقليمية والدولية.

تستند الهواجس التي تبديها قيادات كردية حول نوايا بغداد تجاه الإقليم على قرار صدر عن البرلمان العراقي في ٣١ تشرين الأوّل الماضي يقضي بمنع وجود أي قوات خارجة على سلطة الحكومة الاتحادية في محافظة كركوك. يضاف إلى ذلك محاولات تبذلها الجماعات التركمانية للاستفادة من ضعف الموقف الكردي، من خلال المطالبة بجعل منطقتي تلعفر وطوزخورماتو محافظتين تتمتّعان بالحكم الذاتي.

وهناك مخاوف "مشروعة" من أن تؤدي الأزمة الحالية التي يواجهها الإقليم إلى إضعاف بنية السلطة في جميع فروعها المدنية والعسكرية والأمنية، جراء تخفيض حصة الإقليم من الموازنة العامة من ١٧ في المئة إلى ١٢,٦٧ في المئة. ومن المتوقّع أن تزداد الضغوط المالية على الإقليم، من خلال وقف الحكومة الاتحادية صادرات نفط الإقليم إلى تركيا، في وقت تصرّ فيه تركيا على استعادة قرض بقيمة ٤ بلايين دولار قدمته لسلطات الإقليم لتمكينها من دفع رواتب الموظفين وقوات البيشمركة[٣٣].

وهناك اقتراحات جديدة تتحدّث عنها بعض المراجع السياسية في بغداد تتعلق بتوزيع الموازنة المخصصة للإقليم على مختلف محافظاته، وفق

٣٣- Angelina Rascouet and Khalid Al Ansary, "How Iraq's Kurdish Independence Referendum Could Impact Oil Markets".www.bloomberg.com

النظام المعمول به مع المحافظات الأخرى، ويجري تقسيمها وفق عدد السكان في المحافظات الكردية وليس وفق ما تريده سلطات الإقليم.

وتبدي حكومة العبادي إصرارها على فرض سيطرتها على آبار النفط داخل الإقليم، مقابل دفعها حصة الإقليم من الموازنة العامة. وسيؤدي هذا الأمر إلى فشل جميع المحاولات التي بذلها الإقليم لفرض سيطرته على جميع الثروات النفطية والغازية الموجودة فيه، وعلى أساس أنّها تخضع لمبدأ السيادة الذي تتمتع به السلطات المحلية، على حساب السلطات الاتحادية. كما أنّ سلطات الإقليم قد مارست حقّها السيادي بتوسيع اتفاقيات مع تركيا لنقل النفط، ومع شركات عالمية للتنقيب والاستثمار.

ومن هنا يبدو أنّ بغداد سائرة قدمًا في تغيير كل قواعد التعامل مع الإقليم، وخصوصًا في المجالات المالية واستغلال الثروات، بما في ذلك التعامل مع محافظات الإقليم على غرار تعاملها مع المحافظات الأخرى، والذهاب أيضًا نحو وضع أسس للإنفاق المالي عبر هيئة رقابة مالية اتحادية.

ومع استمرار بغداد في تنفيذ هذه الإجراءات، فإنّ ذلك سيقود حتمًا ليس فقط إلى إضعاف سلطات الإقليم، ولكن إلحاق الوهن بها والذي سيؤسّس عمليًا إلى إلغاء الكيان شبه المستقل للأكراد.

٩- الاستنتاجات

من المتوقّع أن تستمر الأزمة القائمة بين بغداد. فقرار أربيل بتجميد نتائج الاستفتاء أو إعلانها بقبول قرار المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية الاستفتاء لم يخفّفا من ردود فعل حكومة بغداد "الغاضبة"، وهي تتجه لاتخاذ المزيد من التدابير "الزاجرة" لإجبار سلطات الإقليم على إلغاء الاستفتاء وكل النتائج المترتّبة عليه في المستقبل. وبلغت التدابير التي اتخذتها بغداد حدًا من التصعيد، لم يتوقعه المراقبون للأزمة، وهو يتمثّل بإصدار أوامر بتوقيف نائب رئيس الإقليم كوسرات رسول على خلفية تصريحاته ضد الجيش العراقي.

وتؤشر مذكرة التوقيف ضد زعيم كردي بحجم رسول إلى وجود إرادة وتصميم لدى الحكومة المركزية للتدخل في كل مفاصل السياسة الكردية للإقليم.

ولم تعد السيطرة على كركوك وآبار النفط حولها هي العقدة الوحيدة في العلاقات بين بغداد وأربيل، فالأمور قد تعدّت كل المناطق المتنازع عليها (والتي استعادتها السلطة)، كما تعدّت قرار السلطات الاتحادية بالسيطرة على كل الثروات النفطية في الشمال الكردي. ولقد ظهرت أبعاد الأزمة القائمة من خلال تصريح رئيس الوزراء حيدر العبادي وأعضاء في حكومته عن العلاقات مع محافظات شمالي العراق، وبما يؤشر إلى وجود نوايا لعدم الاعتراف بالكيان الخاص لإقليم كردستان، والمعترف به رسميًا بموجب دستور العام ٢٠٠٥. وكان اللافت في هذا السياق عزل محافظ كركوك الكردي الهوية وتعيين محافظ بديل من أصل عربي. وتمثّل هذه الخطوات فعليًا تراجعًا من قبل السلطات المركزية عن مضمون المادة ١٤٠ من الدستور، والعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل غزو ٢٠٠٣. وكان لتهجير ما يقارب مئة ألف كردي عن كركوك وقعه السيئ لدى سلطات الإقليم، والتي اعتبرت الأمر بأنّه أشبه بعملية تنظيف عرقي.

ما زالت الأزمة الناتجة عن الاستفتاء في بداياتها، وهناك أسئلة عديدة ومعقدة تطرح حول مستقبل الإقليم، وسيكون من الصعب إيجاد إجابات عنها.

لعلّ من أكثر الأمور تعقيدًا استقراء سلوكيات القيادات الجديدة للإقليم في التعامل مع بغداد وتركيا وإيران مثل نيجرفان ومسرور بارزاني وقوباد طالباني بعد تنحّي مسعود بارزاني ووفاة جلال طالباني. ولا تقتصر المعضلة التي سيواجهها هؤلاء القادة الشباب على التعامل مع مطالب بغداد التصعيدية بل تتعداها إلى ملء الفراغ السياسي الحاصل، من دون التنكّر إلى المحطات التاريخية التي اختطها الآباء والمقاتلون الأكراد منذ العام ١٩٩١.

في رأينا سيفتح الوضع الجديد الناتج عن الاستفتاء الباب أمام مزيد من التدخلات الإيرانية والتركية في شؤون الإقليم الداخلية، مع توقّع أن تحقّق إيران أكبر قدر من النفوذ.

وعليه، لن يكون العراق بعد الاستفتاء، كما كان قبله، حيث يقف أمام وقائع جيوسياسية جديدة، بعد تفكيك "دولة الخلافة" وبعد استعادة المبادرة بإسقاط المشروع الانفصالي. ولا بدّ من استثمار هذه الوقائع من قبل رئيس الحكومة العبادي من أجل العمل على العودة إلى السلطة بعد الانتخابات المقبلة في نيسان ٢٠١٨ مع أكثرية نيابية جامعة للسنة والشيعة والأكراد من أجل تشكيل حكومة قادرة على تحقيق العدالة والاستقرار العام لعراق موحد وقوي، يسهم في إعادة تصحيح موازين القوى الإقليمية المختلّة بفعل التدخّلات العسكرية الإيرانية والإسرائيلية والروسية والأميركية في أزمات عدد من الدول العربية.

خريطة المناطق المتنازع عليها

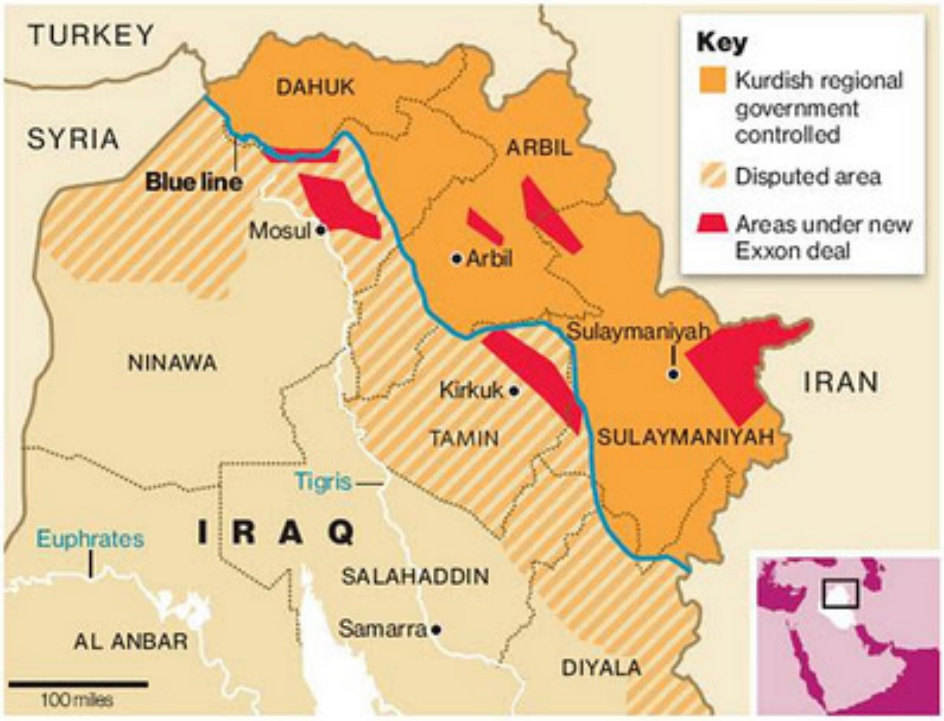

منشورة من قبل شركة آكسون للنفط.

قائمة المراجع

1- Ahmad Mahmoud, "Iraqi Kurds and Nation- Building". Palgrave Macmillan, U.S. 2007.

2- Ofra Bengio. " The Kurds of Iraq: Building a state".Lynn Rienner Pulication. 2012.

3- Gerard Chalian. "A people without a country: The Kurds and Kurdistan". Interlink Publishing Group 1993.

4- Quil Laurance. "Invisible Nation: How The Kurds Quest for Statehood Is Shaping Iraq and The Middle East". Walker and Company. 2008.

5- Doctor Saadi Al Malih. " Heritage of Iraqi Minorities". Dar Ashtar- pdf copy.

6- Joost Hiltermann. " The Kurds: A Divided Future". May 19, 2016. (see The New York Times book Review) www.nybooks.com/daily/2016/05/19/kurds-syria-iraq-divided.

7- Wadie Jwaideh. "The Kurdish Nationalist Movement: opportunities. Mobilization and dentity". Syracuse university press. 2006.

8- Masoud Barzani. "Mustafa Barzani and The Kurds Liberation Movement 1931-1961". Palgrave Macmillan, 2003.

9- Susan Meiselas. "Kurdistan in the Shadow of History". University of Chicago Press, 2008.

10- Keriun Yildiz. "The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future". Pluto Press, 2007.

١١– العميد نزار عبد القادر، "هلال الأزمات والحروب"، شمص، ٢٠١٥. أنظر الفصل السابع عشر، "الأكراد بين خياري الانفصال والوحدة".

١٢– العميد نزار عبد القادر، "الربيع العربي والبركان السوري– نحو سايكس– بيكو جديد"، شمص، ٢كانون الأول ٢٠١٢.

١٣– زياد فرحان، "الكرد الأزيديون في إقليم كردستان"، نسخة pdf صادر عن دار عشتار.

١٤– "Books and Documents- Heritage of Iraqi Minorities"

صادر عن مجلس مطارنة روما و تاندو باريتي فونديشن" في روما – زيارات ميدانية ومصادر أصلية يعتبر المؤلف أنّ الاقليات في خطر، وأنّ على الحكومة العراقية حمايتهم واذا لم تحم الحكومة العراقية الأقليات، فإنّ العراق سيكون من دون أقلياته بعد عقدين أو ثلاثة. (المسيحيون– المندانية– الأيزيدية– الكاكائية– البهائية).

١٥– جغرافيا إقليم كردستان العراق– موسوعة ويكيبديا

١٦– إقليم كردستان في سطور

020000=14fs=?www.cabinet.gov.krd/p/p.aspxx

١٧– "تعرّف على المناطق المتنازع عليها في العراق"

www.aljazeera.net/encyclopedia.../2017

المحكمة الخاصة بلبنان: تعريفها، اختصاصها، قواعد الإجراءات والمحاكمة أمامها

العميد سامي خوري*

المقدّمة

إنّه لتحدٍّ شخصي كبير نشر بحث عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، بمعزل عن الخوف من الوقوع في فخ سوء الفهم أو التصنيف ضمن فئة سياسية مؤيدة أو مناوئة لقيام هذه المحكمة.

*ضابط في الجيش اللبناني

اتفق اللبنانيون على ضرورة اكتشاف المتورطين في تفجير ١٤ شباط ٢٠٠٥ وما سبقه وتبعه من تفجيرات واغتيالات ومحاولات اغتيال. غير أنّ المحكمة وظروف إنشائها جاءت في ظلّ خلاف سياسي حادّ بين مؤيد ورافض لها، بخاصة وأنّ قيامها استلزم انتزاع صلاحيات قضائية مؤقتة من السيادة اللبنانية. وقد شهد الشعب اللبناني بعض العثرات في بدايات ممارسة عمل المحكمة، كتوقيف مدنيين وعسكريين زهاء أربع سنوات من دون تحديد التّهم الموجّهة إليهم، إلى حين صدور

قرار قاضي الإجراءات التمهيدية بإخلاء سبيلهم لعدم وجود أدلة كافية لاتهامهم، مما خلق جوًا من فقدان الصدقية حول عملها وجدوى الاستمرار بها.

حقًا، إنّ هذه المحكمة لم تكن لتوجد لولا الظروف الاستثنائية التي سبقت وتلت تفجير ١٤ شباط ٢٠٠٥ في محلة عين المريسة. ألم يغضب الشعب حينها؟ ألم ينزل إلى الساحات ويملأ الشوارع بالاعتصامات والاستنكارات؟ ألم يستذكر أحداث الحرب الأهلية الأليمة التي سلبته خيرة أبنائه واستنزفت خيرات بلده؟

رغم الهواجس التي رافقت هذه المحكمة، لا يمكننا تجاهل واقع قيامها فعلًا، وإنّ عدم الاهتمام وتتبع سير أعمالها لا يلغي حقيقة وجودها ونشاطها. كما أنّ نسبة الـ٤٩ بالمئة من تكاليفها السنوية تدفع بالكامل من قبل الدولة اللبنانية من دون إمكانية إلغائها، كونها أنشئت بقرار ملزم من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن إلغاء هذا القرار إلّا بقرار مماثل قادر على إقناع الأسرة الدولية بعدم جدوى السير فيها.

فهل يمكننا تجاهل حقيقة أنّ المحكمة الخاصة بلبنان أصبحت واقعًا، وعلينا التعامل معها على هذا الأساس؟ هل من الطبيعي أن نغضّ طرفنا كي لا نرى أو نسمع بقرارات المحكمة التي أصبحت على وشك أن تلفظ أولى أحكامها؟ أليس من الممكن أن تؤثّر هذه الأحكام على الشعب اللبناني أو على المجتمع الدولي سلبًا أو إيجابًا؟

نرى في ما يلي دراسة مختصرة حول "المحكمة الدولية الخاصة بلبنان"، سبب إنشائها، تعريفها، اختصاصها، قواعد الإجراءات والمحاكمة أمامها، وطبيعة نظامها الأساسي، وحقوق الأفرقاء الممثلين فيها. ونشير هنا إلى أنّ هذه الدراسة هي تقنية بحتة بعيدة كل البعد عن السياسة، وإن كانت

"المحكمة" بحدّ ذاتها مادة خصبة للتجاذبات السياسية والانقسام في الآراء حول مؤيّد أو ممانع، مؤمن أو مشكّك بجدوى إنشائها أو بأسلوب عملها، أو حتى بحياديّتها وعدالة أحكامها.

لمحة تاريخية

المحكمة الخاصة بلبنان هي أوّل محكمة جنائية دولية تختص بالنظر في جريمة الإرهاب في زمن السلم، وهي محكمة مختلطة تتمتّع بصفات دولية ومحلية، أنشأتها الدولة اللبنانية نتيجة اتفاق مع الأمم المتحدة. وهي من المحاكم المنشأة بظروفها الخاصة AD HOC أي أنّ ولايتها وإجراءاتها خاصة بها ولا تنطبق على أي محكمة أخرى مماثلة.

نعود بالذاكرة إلى تاريخ ١٤ شباط ٢٠٠٥، إنّه نهار الاثنين وقد قاربت الساعة الواحدة ظهرًا. يوم عادي في مدينة بيروت الصاخبة بالحياة، المنشغلة بهموم السياسة والأمن والاقتصاد، في بلد عانى الكثير ويلات الحرب الأهلية على مدى أعوام خلت. فجأة يُدوّي انفجار ضخم ويكسر رتابة ضجيج الشارع أمام فندق السان جورج في محلّة عين المريسة – بيروت، يعلو الصراخ والبكاء، ترتفع ألسنة اللهب وتتطاير السيارات ويتحطّم الزجاج وتتهاوى واجهات الأبنية المحيطة بالانفجار، غيمة سوداء حجبت سماء المنطقة منذرةً بالأيام السوداء القادمة على هذا البلد. اهتزت بيروت كلّها، اهتز لبنان، واهتز المجتمع الدولي.

فور انقشاع الغبار والدخان، ظهرت النتائج الفورية لهذا التفجير الهائل "اغتيال الرئيس السابق للحكومة اللبنانية السيد رفيق الحريري واستشهاد ٢٢ شخصًا كانوا متواجدين في المحلّة، بالإضافة إلى جرح عدد كبير من الأشخاص، ونشر الذعر في صفوف الناس، والتسبّب بأضرار هائلة في الممتلكات".

انتفض الشعب اللبناني وتحرّك مجلس الأمن الدولي. فأرسل الأمين العام للأمم المتحدة بعثة تقصّي حقائق إلى بيروت بموجب القرار الرقم ١٥٩٥ تاريخ ٧ نيسان ٢٠٠٥، بهدف معاينة مكان الاعتداء والظروف والأسباب المحيطة به. نتيجة توصية البعثة، جرى تكليف لجنة تحقيق دولية مستقلة[١] بهدف جمع المعلومات والأدلة ومساعدة الدولة اللبنانية في مسار التحقيقات المتعلقة بالجريمة. في تاريخ ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ (أي بعد حوالى ثمانية أشهر) طلبت الحكومة اللبنانية من الأمم المتحدة إنشاء محكمة دولية لمحاكمة منفّذي اعتداء ١٤ شباط، بالإضافة إلى اعتداءات أخرى ذات صلة حصلت في لبنان.

نتيجة المفاوضات، توصّلت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية إلى إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان، لكن هذا الاتفاق لم تتم المصادقة عليه في البرلمان اللبناني لأسباب سياسية، ما حدا مجلس الأمن على إصدار القرار رقم ١٧٥٧ بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٧ القاضي بإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد حدّدت المادة الأولى من النظام الأساسي للمحكمة[٢] صلاحياتها كالآتي:

محاكمة الأفراد المتّهمين بتنفيذ اعتداء ١٤ شباط ٢٠٠٥ الذي أدّى إلى استشهاد رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وأشخاص آخرين وإصابة عدد آخر، بالإضافة إلى اختصاصها بالنظر في الجرائم التي يتبيّن أنّها متلازمة وذات طبيعة وخطورة مماثلة لاعتداء ١٤ شباط والتي وقعت خلال الفترتين الآتيتين:

١- لجنة التحقيق الدولية هي جهاز مستقل عن المحكمة الخاصة بلبنان وليس لديها صلاحية الملاحقة أو المحاكمة. اقتصر دورها على تقصّي الحقائق وجمع المعلومات والأدلة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة والمشورة للسلطات اللبنانية خلال تحقيقاتها بالجريمة. أنهت اللجنة أعمالها في ٢٨ شباط ٢٠٠٩ وسلّمت كافة المعلومات التي جمعتها إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة بلبنان.

٢- النظام الأساسي للمحكمة الخاصة مؤلف من ٣٠ مادة قانونية تتناول اختصاص المحكمة وتأليفها وكيفية تحديد المسؤوليات والعقوبات الممكن إنزالها وحقوق الفرقاء المشتركين فيها.

• التفجيرات التي وقعت في لبنان في الفترة الممتدة بين ١ تشرين الأوّل ٢٠٠٤، و١٢ كانون الأوّل ٢٠٠٥.

• التفجيرات التي وقعت في لبنان بعد ١٢ كانون الأوّل ٢٠٠٥، إذا اتفقت الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة على توسيع نطاق اختصاص المحكمة، ووافق مجلس الأمن على ذلك.

تدرّج الخطوات القانونية الدولية في إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان

استلزمت عملية إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان حوالى السنتين لإنجازها، وشملت أولى الخطوات البيان الصادر عن الأمين العام لمجلس الأمن الدولي في اليوم التالي للتفجير، والذي استنكر فيه الاعتداء الإرهابي، وقد استتبع ذلك الخطوات الآتية:

١- بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٥ حثّ فيه جميع الدول على إبداء التعاون التام في مكافحة الإرهاب وفق قراري مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ و١٥٦٦، وطلب من الأمين العام متابعة الوضع القائم في لبنان عن كثب وتقديم تقرير عن الملابسات والأسباب المحيطة بالتفجير.

٢- إرسال بعثة تقصي حقائق وصلت إلى بيروت بعد ١٠ أيام على التفجير ورفعت تقريرها بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٤، وقد رأت "أنّ عملية التحقيق التي أجرتها الأجهزة اللبنانية يعتريها خلل خطير، وهي تفتقر للقدرة على التوصل إلى نتائج مرضية وموثوق بها. وأوصت أن يعهد بالتحقيق إلى لجنة دولية مستقلة.

٣- إبداء الحكومة اللبنانية موافقتها بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩، على القرار الذي سيتّخذه مجلس الأمن بشأن إنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق

واستعدادها للتعاون التام معها في إطار سيادة لبنان ونظامه القانوني.

٤- إصدار مجلس الأمن الدولي القرار الرقم ١٥٩٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٧، حول إنشاء لجنة دولية للتحقيق والطلب من جميع الدول والأطراف التعاون معها[٣]، وتوقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٣ حول أطر التعاون والتنسيق بين القضاء اللبناني ولجنة التحقيق.

٥- صدور قرار عن مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٢، يطالب فيه مجلس الأمن بتشكيل محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين في عملية اغتيال الرئيس الحريري.

٦- صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٦٤٤ بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥، بإنشاء محكمة ذات طابع دولي تحت الفصل السابع استنادًا للطلب المقدم من الحكومة اللبنانية، وتكليف الأمين العام التنسيق معها حول تحديد طبيعة المساعدة الدولية المطلوبة ونطاقها.

٧- نتيجة للاجتماعات واللقاءات والمحادثات التي جرت في كل من بيروت ونيويورك بين وكيل الأمين العام للشؤون القانونية السيد نيكولا ميشال والجانب اللبناني، جرى بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٠ وضع مسودة نظام محكمة مختلطة ذات طابع دولي، تضم قضاة لبنانيين ودوليين، وتنعقد خارج لبنان لاعتباراتٍ أمنية.

٨- إقرار مشروع المحكمة من قبل مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١ وإرساله إلى الدولة اللبنانية، فأقرّه مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥، إنّما لم يتمكّن مجلس النواب من تصديقه لأسباب سياسية.

٣- أوّل قاضٍ دولي ترأس لجنة التحقيق كان القاضي ديتليف ميليس، تبعه القاضي سيرج برامير تس ثم القاضي دانيال بلمار.

٩- بعد مرور أكثر من ٦ أشهر على عدم تصديق مشروع المحكمة من قبل المجلس النيابي اللبناني، أصدر مجلس الأمن القرار الرقم ١٧٥٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٣٠، بإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان تحت الفصل السابع، فأصبحت مؤسسة قضائية دولية قائمة بحكم الواقع والقانون.

١٠- نشر قواعد الإجراءات والإثبات بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٥ على موقع المحكمة الرسمي.

١١- تنازل السلطة اللبنانية رسميًّا إلى المحكمة عن اختصاصها بالتحقيق في الاعتداء على رفيق الحريري وآخرين بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٨، بناءً لطلبٍ من المدعي العام للمحكمة. نتيجةً لهذا التنازل، أصبح للمحكمة الخاصة الأسبقية على المحاكم اللبنانية في التحقيق في هذه القضية[٤].

١٢- استنادًا لاستدعاء المدعي العام المعلّل، أصدر قاضي الإجراءات التمهيدية في ٢٠٠٩/٤/٢٩ قرارًا بإخلاء سبيل المحتجزين رهن التحقيق في القضية[٥].

مقر المحكمة الخاصة بلبنان

يقع مركز المحكمة الخاصة بلبنان في لاهاي – هولندا، التي سبق لها استضافة عددٍ من المحاكمات الدولية الأخرى (رواندا- يوغسلافيا...) حرصًا على تحقيق أقصى درجات العدالة والإنصاف والأمن.

للمحكمة أيضًا مكتب دائم في لبنان يدعم أعمالها، ويضم ممثلين عنها يعملون بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية. كما يوجد لديها مكتب للتواصل في المقر العام للأمم المتحدة في نيويورك.

٤- مجموعة اجتهادات المحكمة الخاصة بلبنان ٢٠٠٩-٢٠١٠ صفحة ١٢-١٨.

٥- مجموعة اجتهادات المحكمة الخاصة بلبنان ٢٠٠٩-٢٠١٠ صفحة ٣٥-٤٩.

أنواع الجرائم التي تُشكّل اختصاص المحكمة الخاصة بلبنان

استنادًا للمادة الثانية من النظام الأساسي للمحكمة، تختص المحكمة بالنظر في الجرائم المحدّدة في قانون العقوبات اللبناني (القانون الرقم ٣٤٠ الصادر عام ١٩٤٣ وتعديلاته) بالإضافة إلى قانون الإرهاب (الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١/١١) وهي الآتية:

- الأعمال الإرهابية (المواد ٣١٤ – ٣١٦)
- الجنايات والجنح الواقعة على حياة الإنسان وسلامته (المواد ٥٤٧ – ٥٦٨)
- الجمعيات غير المشروعة وجمعيات الأشرار والمؤامرة (المواد ٣٣٥ – ٣٣٩)
- عدم الإبلاغ عن الجرائم (٣٩٨ – ٤٠٠)
- العصيان والحرب الأهلية والتقاتل بين الأديان (المادتين ٦ و٧ من قانون الإرهاب)

هيكلية المحكمة الخاصة بلبنان

هي مؤسسة قضائية دولية مستقلة عن الأمم المتحدة، إنّما تربطها بالأخيرة علاقة وثيقة. فالأمين العام للأمم المتحدة هو عضو في لجنة الإدارة للمحكمة[٦]، وبواسطته يتم تعيين كبار المسؤولين والقضاة فيها، كما أنّ رئيس القلم هو موظف في الأمم المتحدة.

تتكوّن المحكمة حسب المادة السابعة من نظامها الأساسي من أربعة

٦- لجنة الإدارة هي هيئة دائمة مهمتها الإشراف على جميع الجوانب المالية غير القضائية لعمل المحكمة. أنشئت بموجب المادة ٦ من ملحق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٧ الخاص بإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان.

أجهزة مستقلة هي:

١. الجهاز القضائي (الغرف أو الدوائر)

٢. مكتب المدعي العام

٣. قلم المحكمة

٤. مكتب الدفاع

أوّلًا: الجهاز القضائي (الغرف)

تتألّف الغرف بصفتها الجهاز القضائي للمحكمة الخاصة بلبنان، من قضاة وموظفين قانونيين وإداريين. وهي مسؤولة عن الفصل في القضايا المعروضة على اختصاص المحكمة. كما لديها وظائف تنظيمية وإدارية أيضًا تتمثّل باعتماد القواعد والإجراءات الخاصة بها وتعديلها والتي تعتبر بمثابة "قانون أصول المحاكمات الجزائية" لديها. تتكوّن الغرف[٧] من ١١ قاضيًا موزّعين على أقسام ثلاثة:

– قاضٍ دولي مكلّف بالإجراءات التمهيدية.

– غرفة الدرجة الأولى، وهي مؤلفة من ٣ قضاة، أحدهم لبناني (القاضية ميشلين بريدي) وقاضيان رديفان أحدهما لبناني (القاضي وليد عاكوم).

– غرفة استئناف تضم خمسة قضاة، بينهم قاضيان لبنانيان (القاضيان رالف رياشي وعفيف شمس الدين).

قضاة المحكمة الخاصة بلبنان

التعيين:

تنصّ المادة ٩ بأن يتمتّع القضاة بالخبرة القضائية الواسعة، بالإضافة

٧- تتناول المواد ٨-٩-١٠ من نظام المحكمة تفصيل تأليف الغرف فيها.

إلى التحلّي بصفات الأخلاق والنزاهة والحياد. وبموجب النظام المذكور، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين القضاة اللبنانيين من لائحة رفعتها الحكومة اللبنانية تتضمّن ١٢ اسمًا بناءً على اقتراح مجلس القضاء الأعلى. أمّا القضاة الدوليّون، فقد جرت تسميتهم من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وشخصيات دولية مختصة، بناءً على توصية فريق اختياري يتكوّن من قاضيين من المحاكم الدولية ومن ممثّل للأمين العام للأمم المتحدة.

تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة اللبنانية لا تستطيع إنهاء عمل القضاة والموظفين اللبنانيين في المحكمة، إذ إنّهم يعينون كما أسلفنا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، أمّا الموظفون اللبنانيون، فإنّ تعيينهم يتم على أساس إجراءات تنافسية اختيارية وهم يعتبرون موظفين لدى المحكمة.

مهمات قضاة المحكمة

رئيس المحكمة

يكون الرئيس مسؤولًا عن حسن سير العمل وتطبيق العدالة في جميع أجهزة المحكمة. وتشمل مسؤولياته الإشراف على أعمال قلم المحكمة ومراقبة ظروف الاحتجاز والتوقيف، وتمثيل المحكمة في المحافل الدولية، وتعزيز اتفاقات التعاون مع الدول والتفاوض عليها، كما يترأّس اجتماعات الهيئة العامة للمحكمة ويقدّم التقارير الطارئة والسنوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الحكومة اللبنانية. كما يشغل منصب رئيس غرفة الاستئناف في المحكمة.

يُنتخب رئيس المحكمة بأغلبية أصوات القضاة الذين يشكّلون غرفة الاستئناف لمدة سنة ونصف، أو لفترة أقصر إذا كانت متزامنة مع انتهاء فترة ولايته كقاض، ويجوز إعادة انتخابه بالطريقة نفسها.

قاضي الإجراءات التمهيدية

يتمتّع قاضي الإجراءات التمهيدية بدور منفصل ومستقل عن سائر قضاة المحكمة، ودوره بالغ الأهمية في مرحلة تأسيس الدعوى وإعداد القضايا للمحاكمة. وتشمل واجباته وسلطاته ما يأتي:

– إحالة أي مسألة أوّلية تتعلّق بالقانون الواجب التطبيق للبتّ في قرارات الاتهام.

– تسهيل الاتصال بين فريقي الدفاع والادعاء في الدعوى.

– إصدار دعوات الحضور ومذكرات التوقيف وأي أوامر أخرى ضرورية.

– احتجاز المشتبه بهم أو المتهمين وإخلاء سبيلهم.

– التنسيق والتواصل بين فريقي الادعاء والدفاع خلال المرحلة التمهيدية.

– استجواب الشهود والسماح للمتضررين بالمشاركة في الإجراءات.

– اتخاذ التدابير اللازمة للتحضير لمحاكمة عادلة وسريعة.

كما يقوم قاضي الإجراءات التمهيدية بإعداد ملف متكامل لصالح غرفة الدرجة الأولى، يعدد فيه أوجه الاختلاف الرئيسة بين فريقي الدفاع والادعاء بشأن المسائل القانونية والواقعية، ويبيّن فيه تقويمه الشخصي القانوني لما قد يترتّب عليه من نتائج، كما يمكنه الفصل في المزاعم المتعلّقة بشهادات الزور أو أي شكل من أشكال تحقير المحكمة أو عرقلة سير العدالة.

على الرغم من أوجه التشابه بين دور قاضي الإجراءات التمهيدية ودور قاضي التحقيق اللبناني، إلّا أنّ الأوّل يتمتّع بصلاحيات إضافية تتمثّل بتقويم التهم الموجّهة في القرار الاتهامي المرفوع من قبل المدعي العام، وتصديق القرار أو رده كليًا أو جزئيًا. كما يجوز له جمع الأدلة في حالتين فقط: بطلب من الفريق المتضرّر في حال أثبت عدم قدرته على جمع الأدلة

بنفسه، أو من تلقاء نفسه إذا تعذر على أحد الفرقاء المشاركين في الإجراءات جمع عنصر مهم من عناصر الإثبات ورأى ذلك ضروريًا لمصلحة العدالة ولضمان مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع ولإظهار الحقيقة.

قضاة غرفة الدرجة الأولى

يُعتبر هؤلاء مسؤولين عن ضمان سير إجراءات المحاكمة بكفاءة وإنصاف وفق قواعد الإجراءات والإثبات والنظام الأساسي للمحكمة. وتشمل مهامهم الاستماع إلى فريقي الدعوى (الإدعاء العام والدفاع) وتقييم ما يقدمانه من أدلة. كما يستمعون إلى المتضررين المشاركين في الإجراءات أمام المحكمة ويقوّمون أدلّتهم، بالإضافة إلى استدعاء الشهود واستجوابهم، وتحديد مدّة الاستجوابات الأساسية والمضادة.

في نهاية الإجراءات، يحدّد قضاة الدرجة الأولى مسؤولية المتّهم ويحدّدون العقوبة الواجب إنزالها به، أو يعلنون براءته.

قضاة غرفة الاستئناف

توازي غرفة الاستئناف محكمة الدرجة الثانية بالنسبة لغرفة الدرجة الأولى، والاستئناف حق مكرّس لكلا الفريقين (الادعاء والدفاع) إن لجهة الحكم الصادر عن محكمة الدرجة الأولى، أو لجهة العقوبة المفروضة بحق المتهم.

يفصل قضاة غرفة الاستئناف في الأخطاء المرتكبة من قبل غرفة الدرجة الأولى التي يحتج بها الفريق المستأنف، إن في المسائل القانونية التي تُبطل الحكم، أو في الأخطاء في الوقائع التي قد تتسبّب في الامتناع عن إحقاق الحق. ويجوز لغرفة الاستئناف أيضًا تصديق أو فسخ الحكم الابتدائي و/ أو العقوبة، أو إعادة النظر فيهما مجددًا. كما يمكنها اتخاذ القرار بإعادة محاكمة المتهم إذا كان ذلك يصبّ في مصلحة العدالة.

ثانيًا: مكتب المدعي العام

يعمل المدعي العام باستقلال عن أي هيئة في المحكمة، ولا يجوز له طلب أو تلقّي تعليمات من أي مصدر آخر. يعيّن المدعي العام من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لمدة ٣ سنوات ويجوز إعادة تعيينه لمدة إضافية يحدّدها الأمين العام مع الحكومة اللبنانية[٨].

يساعد المدعي العام نائب مدعٍ عام لبناني (القاضية جويس تابت حاليًا)، بالإضافة إلى موظفين لبنانيين ودوليين حسب ما تقتضي الحاجة لأداء المهمات الموكلة إلى مكتب المدعي العام.

مهمات مكتب المدعي العام

هو مسؤول عن التحقيق مع الأشخاص المتهمين بتورّطهم في ارتكاب الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة وملاحقتهم، كلّ بحسب مسؤوليته.

يضطلع المدعي العام بمسؤولية القيام بمهام التحقيق والادعاء، ويستند بذلك إلى صلاحياته الواسعة المحددة في المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، بالإضافة إلى صلاحياته المحددة في قواعد الإجراءات[٩] والإثبات، وفق المعايير القانونية المعترف بها دوليًا. ويؤدي المدعي العام مهماته بصفته فريق الادعاء بالإضافة إلى كونه جهازًا قضائيًا ضامنًا للحق العام الذي يمثّله. لذلك فهو يعمل باستقلال تام ولا يتلقّى تعليمات أو توجيهات من أحد.

٨- تحدّد المادة ١١ من النظام العام للمحكمة الخاصة بلبنان شروط وكيفية تعيين المدعي العام.

٩- تعتبر قواعد الإجراءات بمثابة "قانون أصول المحاكمات الجزائية" لدى المحكمة الخاصة بلبنان. وهي مؤلفة من ١٩٦ مادة قانونية وقد اعتمدت بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٠ استناداً للمادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة وخضعت لخمسة تعديلات كان آخرها بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٠. أمضت المحكمة فترة السنوات الثلاث الأولى منذ أن بدأت عملها في كانون الثاني ٢٠٠٦ في إنجاز قواعد الإجراءات والتحقيقات وللتحضير للمحاكمة. وقد افتتحت جلسة المحاكمة الأولى في ٢٠٠٩/٣/١ وهي حاليًا في إطار الاستماع إلى الإفادات الأخيرة للمتضررين.

يشمل مكتب المدعي العام محامين وضباطًا قضائيين وخبراء في الطب الشرعي ومحلّلين وتقنيين من أكثر من٣٥ بلدًا. والمكتب مؤلّف من فرق متعدّدة الاختصاصات وتمارس نشاطها في لاهاي وبيروت.

من أولى واجبات المدعي العام إطلاق التحقيقات الضرورية وجمع الأدلة الجرمية والتحفّظ عليها، ثم تحضير ملفاته والادعاء على كل مشتبه به أمام قاضي الإجراءات التمهيدية لتصديق قرار الاتهام. ونشير هنا إلى أنّ تحقيقات المدعي العام لا تنتهي مع تصديق القرار الاتهامي، إنّما تستمر حتى نهاية المحاكمة وتقدّم جميع الأدلة الجديدة إلى الغرفة التي تتولى المحاكمة في حينه[١٠].

ثالثًا: قلم المحكمة

يسهر القلم على حسن إدارة المحكمة، ويوفّر لها ما تحتاجه من خدمات تحت إشراف رئيس المحكمة[١١]. يعيّن الأمين العام للأمم المتحدة رئيس القلم من موظفي الأمم المتحدة. يُعدّ رئيس القلم موازنة المحكمة ويؤدي دورًا أساسيًا في تأمين الأموال اللازمة. ويضطلع أيضًا بمهمات الاتصالات الخارجية والعلاقات الدبلوماسية مع لبنان ومع الدول المانحة ولجنة الإدارة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهولندا (بصفتها البلد المضياف) بالإضافة إلى الإتصالات والعلاقات مع محاكم دولية أخرى ومنظمات غير حكومية.

مهمات قلم المحكمة

يقوم القلم بوظيفة التواصل مع الرأي العام من خلال قسم العلاقات العامة

١٠- من أهم العناصر التي استُحدثت في تشرين الأوّل ٢٠٠٩، أحد الأحكام الجديدة في المادة ٨٨ من القواعد، الذي يمكّن المدعي العام، حتى قبل تصديق قرار الاتهام، من أن يحيل إلى قاضي الإجراءات التمهيدية أي مواد يعتبرها ضرورية لممارسة مهام قاضي الإجراءات التمهيدية.

١١- المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة

وقسم التواصل الخارجي. وفيما يركّز قسم العلاقات العامة على التواصل مع وسائل الإعلام الدولية واللبنانية ويسهر على نشر المعلومات المتعلّقة بعمل المحكمة في الوقت المناسب، يتمثّل دور قسم التواصل الخارجي في نشر الوعي حول عمل المحكمة وأهميته من خلال التفاعل مع الموظفين القانونيين وممثلي المنظّمات غير الحكومية، والأكاديميين والطلاب وغيرهم.

يشرف رئيس القلم على "وحدة المتضررين والشهود" التي تقدّم الدعم لجميع الأشخاص الذين يشهدون أمام المحكمة، بالإضافة إلى إشرافه على "وحدة مشاركة المتضررين المشاركين في الإجراءات " التي تدعم مشاركة المتضررين في الإجراءات، "وقسم الخدمات الإدارية" للمحكمة المكلّف بحفظ سجلات المحكمة وأرشيفها، و"قسم اللغات" الذي يوفّر خدمات الترجمة الفورية والتحريرية بلغات المحكمة الثلاث: الفرنسية والإنكليزية والعربية.

تقع على القلم أيضًا مسؤولية إدارة المحكمة بشكل عام بما في ذلك إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية والمشتريات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الأخرى.

ويشرف رئيس القلم على قسم السلامة والأمن في المحكمة في كل من لاهاي وبيروت، إلى جانب مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة في هولندا والذي سيأوي الموقوفين المنقولين إلى لاهاي.

وبشكل عام، تقع على القلم مسؤولية ضمان السير السهل والفعال للإجراءات من خلال تقديم الدعم الدائم للغرف القضائية في المحكمة ولمختلف الأفرقاء المشاركين في الإجراءات.

رابعًا: مكتب الدفاع

المحكمة الخاصة بلبنان هي أوّل محكمة دولية لديها مكتب دفاع يعمل كجهاز مستقل يتمتع بالصلاحيات القانونية والتنظيمية اللازمة لحماية حقوق المشتبه بهم والمتهمين، ما يؤمّن ضمان أعلى معايير الإنصاف. ويمارس مكتب الدفاع صلاحيات واسعة النطاق[١٢] إلّا أنّه لا يمكنه تمثيل أشخاص مشتبه بهم أو متهمين أو تلقي تعليمات منهم حفاظًا على استقلالية المكتب وحياده وتجنباً لأي تضارب في المصالح.

مهمات مكتب الدفاع

تشمل مهمات مكتب الدفاع الأعمال الآتية:

– توظيف محامين مع مساعدين قانونيين وتعيينهم لتمثيل المشتبه بهم أو المتهمين العاجزين عن تعيين محام.

– الموافقة على تعيين فريق الدفاع أو المحامين الذين يتكفّل المتهمون بدفع أجورهم مباشرة.

– تقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي والمشورة القانونية للمحامين.

– إعداد وإبرام اتفاقات التعاون مع دول ومنظّمات دولية للمساعدة في الدفاع عن المشتبه بهم والمتهمين.

– رصد مدى كفاءة التمثيل الذي يوفّره محامي الدفاع.

– إيداع المذكرات بشأن مسائل مرتبطة بضمان الإنصاف في الإجراءات وحماية حقوق المتهمين.

مهمات فريق الدفاع

يختلف عمل فريق الدفاع عن عمل مكتب الدفاع بأنّه الفريق العامل

١٢- المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة.

مباشرة على إعداد قضية الدفاع وتقديمها في ما يتعلق بمتهم بمشتبه به معيّن. يمكن أن يتألف الفريق من محامٍ رئيسي ومحامين مع أو معاونين، وواحد أو أكثر من المحققين أو المساعدين القانونيين والمسؤولين عن إدارة القضايا، بحسب كل قضية ومرحلة الإجراءات التي وصلت إليها. يكون المحامي الرئيسي مسؤولًا عن اختيار أي من أعضاء الفريق، كما يمكن أن يسأل عن أفعالهم.

من أولى واجبات فريق الدفاع، البدء بتحقيقاته الخاصة للتحضير للمحاكمة. وتحقيقات الدفاع ضرورية لأن النظام الاجرائي للمحكمة لا يشمل وجود قاضي تحقيق (بغية تكليفه بجمع أدلة الإثبات وأدلة النفي). فبحسب نظام المحكمة يقوم المدعي العام بتقديم أدلة الإدانة ضد المشتبه بهم، إنّما من واجبات الدفاع تقديم أدلة معاكسة تنفي ادعاءات المدعي العام. وتحقيقًا لهذه الغاية، على الدفاع أن يقوم أوّلًا بتحليل أي أدلة واردة من المدعي العام وتدقيقها والتأكد منها، ثم يعمد إلى جمع أدلة النفي المضادة.

كيفية اختيار محامي الدفاع أمام المحكمة الخاصة بلبنان

تضع لجنة خاصة في المحكمة قائمة بمحامي الدفاع، يتمّ قبول من يتقدمون إليها بالاختيار بعد استيفائهم لشروط الأهلية المحددة في المادة ٥٨ فقرة "أ" من قواعد الإجراءات والإثبات. وتشمل تلك الشروط خبرة أدناها عشر سنوات في ممارسة القانون والاضطلاع بقضايا جنائية معقّدة إمّا في إطار نظام محلي أو أمام المحاكم الدولية.

يحقّ للمشتبه بهم والمتهمين الذين يتحمّلون أتعاب الدفاع توكيل محامٍ من اختيارهم لتمثيلهم قانونيًا والدفاع عنهم. ويُعيّن رئيس مكتب الدفاع رسميًا المحامي المختار لتمثيل موكّله ويتأكد فقط من وجود "الوكالة

القانونية" ومن استيفاء المحامي لشروط ممارسة المهنة الوطنية، والإلمام بإحدى اللغتين الانكليزية أو الفرنسية. غير أنّه يجوز للمشتبه به أو المتهم أن يطلب معونة قضائية من المحكمة، فتتأكد الأخيرة من صحة الطلب، وفي حال الإيجاب، يجوز للمشتبه به أو المتهم اختيار محامٍ من قائمة محامي الدفاع، وتتكفّل المحكمة بأتعاب المحامي وفريق الدفاع العامل معه.

وعندما يمثّل المتهم للمرة الأولى أمام المحكمة الخاصة، يتم تعيين محام بصورة مؤقتة لغرض المثول الأوّل، إلّا إذا أعرب المتهم صراحة عن رغبته في الدفاع عن نفسه.

إذا جرت المحاكمة غيابيًا، يعيّن رئيس مكتب الدفاع المحامي من قائمة محامي الدفاع.

إذًا، تعني عبارة "توكيل محام" أنّ المتهم قد وكّل محاميًا من اختياره ووافق على ذلك رئيس مكتب الدفاع بعد التأكد من استيفائه الشروط المهنية، بينما تعني عبارة "تعيين محام" أنّ المتهم يفتقر إلى سبل دفع أتعاب المحامي وأنّه طلب المساعدة القانونية، فيختار بنفسه محاميًا من قائمة المحامين ويوافق رئيس مكتب الدفاع على تعيينه ويعين له فريقًا لمعاونته على نفقة المحكمة.

لجنة الإدارة وتمويل المحكمة

هي هيئة دائمة[١٣] مهمتها الإشراف على جميع الجوانب المالية غير القضائية لعمل المحكمة. فهي تضع السياسات المالية وترصد شؤون إدارتها، كمراجعة الميزانية السنوية للمحكمة وإقرارها، وجمع الأموال وتشجيع الدول على التعاون مع المحكمة.

تتكوّن لجنة الإدارة من ممثّلين عن كبار المساهمين في المحكمة وهم:

١٣- أنشئت بموجب المادة ٦ من ملحق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٧ الخاص بإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان.

ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة (الرئيس)، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان ولبنان. ويكون الأمين العام للأمم المتحدة أو من يمثّله عضوًا في اللجنة بحكم منصبه.

بلغت الميزانية السنوية الأولى للمحكمة بالدولار الأميركي ٥١،٤ مليون في العام ٢٠٠٩ – و٥٥،٤ مليون في العام ٢٠١٠ – و٦٥،٧ مليون في العام ٢٠١١ – و٥٥،٣ مليون في العام ٢٠١٢ – وخلال الأعوام التالية أصبحت الميزانية تحتسب باليورو، فبلغت ٥٩،٩ مليون يورو للعام ٢٠١٣– و٥٩،٨٩١ مليون يورو للعام ٢٠١٤ – و٥٩،٨٧٤ مليون يورو للعام ٢٠١٥ – و٥٨،٧٧٤ مليون يورو للعام ٢٠١٦ – و٥٩ مليون يورو للعام ٢٠١٧.

لا تُموّل المحكمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة إنّما من تبرّعات الدول الأعضاء. فيغطّي لبنان قيمة ٤٩ بالمئةمنها، فيما تشكّل مساهمات الدول قيمة الـ٥١ بالمئة المتبقية. وفي حال أصبحت التبرعات غير كافية، يجوز للأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن البحث عن وسائل تمويل بديلة. وقد نجحت المحكمة حتى تاريخه، من أن تجمع ٢٨ دولة تبرعات تكفي لتمويل سنواتها التشغيلية المرتقبة.[١٤]

مراحل إقامة الإجراءات أمام المحكمة الخاصة بلبنان

تتألف الإجراءات أمام المحكمة الخاصة بلبنان من مراحل أربع متتابعة كالآتي:

١– مرحلة تحقيقات المدعي العام.

٢– المرحلة التمهيدية.

٣– مرحلة المحاكمة.

١٤- التقارير السنوية لرئيس المحكمة الخاصة بلبنان على الموقع الالكتروني www.stl-tsl.org.

٤- مرحلة الاستئناف.

ونشير إلى أنّ المرحلتين الأطول مدّة هما: المرحلة التمهيدية ومرحلة المحاكمة.

١- مرحلة تحقيقات المدعي العام

يتولّى المدعي العام التحقيق مع الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة، وإذا اقتنع بوجود أدلة كافية ضدهم لتجريمهم، يودع قرار الاتهام لدى قاضي الإجراءات التمهيدية مشفوعًا بأسماءالمشتبه بهم والتفاصيل المتعلّقة بكل منهم، وبيانًا موجزًا عن وقائع القضية والجريمة أو الجرائم التي يتهم كل منهم بارتكابها، بالإضافة إلى الأدلة ذات الصلة المؤيدة لقرار الاتهام.

٢- المرحلة التمهيدية

يدرس قاضي الإجراءات التمهيدية قرار الاتهام والأدلة المؤيدة لها المرفوعة من قبل المدعي العام، ويقرر إذا كانت الأدلة كافية بصورة أولية لإعلان الشخص مشتبهًا به وإحالته أمام غرفة الدرجة الأولى. وهذا القرار يتخذ بنتيجة عملية مدروسة وشاملة كالآتي:

فور وصول الملف إليه، يتولى قاضي الإجراءات التمهيدية استعراض قرار الاتهام والمواد المؤيدة له بكل عناية لتحديد وجود أدلة كافية لكل مشتبه به، وما إذا كانت الجرائم المدّعى بها تندرج ضمن اختصاص المحكمة حسب المادة الأولى من نظامها الأساسي. ليس من مهمات قاضي الإجراءات التمهيدية تقويم الأدلة المرفوعة من قبل المدعي العام أو الحكم على صدقيتها أو مقبوليتها (كونها من صلاحية عمل محكمة الأساس أي غرفة الدرجة الأولى) لكنه يستطيع الطلب من المدعي العام تزويده بمواد أو

أدلة إضافية مؤيدة إذا رأى ذلك ضروريًا لاتخاذ قراره. وبمجرد أن ينتهي قاضي الإجراءات التمهيدية من النظر في قرار الاتهام يمكنه اتخاذ أي من الإجراءات التالية:

– الطلب من المدعي العام أو السماح له بتقديم أدلة إضافية دعمًا للتهمة أو التهم المدّعى بها.

– تصديق تهمة أو أكثر من القرار.

– رد تهمة أو أكثر أو رد قرار الإتهام بكامله أو جزء منه.

في حال رد قرار الاتهام أو جزء منه، يجوز للمدعي العام إيداع قرار جديد أو القرار القديم نفسه معدّلًا يتضمن أدلة جديدة. وتتيح قواعد الإجراءات والإثبات لقاضي الإجراءات التمهيدية إمكانية إحالة المسائل المتعلقة بتفسير القانون الواجب تطبيقه إلى غرفة الاستئناف لدى المحكمة. في هذه الحالة تفصل غرفة الاستئناف في المسائل المعروضة أمامها بعد الاستماع إلى المدعي العام والدفاع في جلسة علنية.

في حال تصديق قاضي الإجراءات التمهيدية قرار الاتهام عليه أن يعلّل قراره وإحالة كامل الملف أمام غرفة الدرجة الأولى لبدء المحاكمة، وفي هذه الحال يجري تبليغ "المشتبه بهم" بصورة رسمية بأنهم أصبحوا "متهمين" بالقضية أو القضايا المحالين لأجلها، كما يمكن إصدار مذكرات توقيف بحقهم أو استدعاؤهم للحضور أمام المحكمة. ويمكن محاكمة المتهمين بالصورة الغيابية في حال عدم العثور عليهم أو إذا اختاروا التواري وعدم المشاركة في الإجراءات. مع الإشارة إلى أنّ قرار التصديق الصادر عن قاضي الإجراءات التمهيدية لا يشير إلى نهاية التحقيقات الجارية من قبل المدعي العام بل يمكن لهذه التحقيقات الاستمرار حتى نهاية المحاكمة.

إنّ جميع إيداعات المدعي العام ودراسة قاضي الإجراءات التمهيدية لقرار الاتهام تتصف بالسرّية ولا يُعتبر قرار الاتهام مستندًا علنيًا إلّا بعد تصديقه.

وفي الواقع فقد أعلنت المحكمة في ٢٠١١/٦/٢٨ عن تصديق قاضي الإجراءات التمهيدية لقرار الاتهام الأوّل، لكن القرار نفسه بقي سريًا حتى ٢٠١١/٧/٢٩ حين رفع قاضي الإجراءات التمهيدية السرية عن مواد محددة من قرار الاتهام للإعلان عن الأسماء الكاملة للأفراد الواردة أسماؤهم في قرار الاتهام والمواد الموجهة إلى كل منهم، بالإضافة إلى المعلومات المتعلّقة بسيرهم الذاتية وصورهم الشخصية.

بعض الملاحظات الهامة حول قرار الاتهام:

– إنّ تصديق قرار الاتهام ليس حكمًا بالإدانة ضد المتهم، بل هو استنتاج من قاضي الإجراءات التمهيدية مفاده أنّ ثمّة ما يكفي من الأدلة لاعتبار المشتبه به متهماً لبدء محاكمته. فلا يمكن إجراء محاكمة من دون قرار اتهام مصدّق.

– لا يوجد في قواعد الإجراءات والإثبات إشارة إلى أي مهلة محددة لقاضي الإجراءات التمهيدية لتصديق قرار الاتهام. وقد يختلف الوقت المطلوب للنظر في قرار الاتهام حسب عدد التهم المدعى بها، حجم المواد والأدلة المؤيدة، مدى تعقيد الدعوى والخطوات الاجرائية المتعلقة بها.

– يُمكن للمدعي العام تعديل قرار الاتهام في أي وقت قبل تصديقه من قبل قاضي الإجراءات التمهيدية، إنّما بعد تصديق القرار لا يُمكن إجراء أي تعديل إلّا بإذن من قاضي الإجراءات التمهيدية وذلك قبل احالة القضية إلى غرفة الدرجة الأولى. وفي الحالة الأخيرة تستمع الغرفة إلى المدعي العام والدفاع قبل أن تقرّر ما إذا كانت ستسمح للمدعي العام بتعديل قرار الاتهام أم لا.

– فور تصديق قرار الاتهام يصبح المشتبه به متهمًا، فيُسلّم رئيس قلم المحكمة بصورة رسمية نسخة مصدقة من قرار الاتهام إلى السلطات التي يقيم على أراضيها، وعلى السلطات المحلية في لبنان أو في أي دولة وافقت على التعاون مع المحكمة أن تحاول تبليغ المتهم للقرار، إلى جانب دعوة الحضور أو مذكرة التوقيف.

– على المتهم بعد تسلّمه قرار الاتهام ودعوة الحضور أو مذكرة التوقيف أن يمثل أمام قضاة المحكمة، ويسمّى ذلك "المثول الأوّل" حيث يُسأل خلال سبعة أيام تلي مثوله[١٥] عمّا إذا كان يقرّ بمسؤوليته أو ينفيها. وعلى المدعي العام تسليم الدفاع أدلة ومستندات لكي يتسنّى للأخير تحضير دفاعه.

٣- مرحلة المحاكمة

بدء المحاكمة فعليًا

على أثر تصديق قرار الاتهام يحدد قاضي الإجراءات التمهيدية، بالتشاور مع الفريقين (الدفاع والادعاء) ورئيس القلم والقاضي الذي يترأس غرفة الدرجة الأولى، موعدًا مبدئيًا لبدء المحاكمة، على ألاّ تقل الفترة الفاصلة بين تصديق قرار الاتهام ومباشرة المحاكمة عن أربعة أشهر.

قبل المباشرة بالمحاكمة تعقد غرفة الدرجة الأولى جلسة تمهيدية أو أكثر لتزويد الفريقين بالتعليمات الضرورية لضمان المحاكمة العادلة والمجرّدة والسريعة. فيجوز لرئيس الغرفة مثلًا الطلب من المدعي العام اختصار المدة المخصصة للاستجواب الرئيسي للشهود، وتحديد عدد هؤلاء، كما تحديد الوقت المتاح لتقديم الأدلة.

تتميّز الفترة الممتدة بين تصديق قرار الاتهام ومباشرة المحاكمة بأهمية

١٥- المادة ٩٨ من قواعد الإجراءات والإثبات.

بالغة بالنسبة إلى الدفاع، إذ يجب أن يُمنح الوقت والموارد الكافية لتحضير دفاعه.

تجري المحاكمة أمام غرفة الدرجة الأولى المكوّنة من ثلاثة قضاة، أحدهم لبناني (القاضية ميشلين بريدي) واثنان دوليان، وتبدأ بالتصريح التمهيدي للادعاء. وفي كل قضية يُسمح بإجراء استجواب رئيسي واستجواب مضاد وإعادة استجواب.

عندما ينتهي كل من المدعي العام والدفاع من تقديم أدلتهما ومرافعاتهما، يُعلن رئيس الغرفة اختتام المحاكمة، وتجري الغرفة المذاكرة سراً حيث يعاين القضاة جميع الأدلة والشهادات للتمكن من أخذ القرار بالإدانة أو بالتبرئة. ويمكن لهذه المداولات أن تستغرق أشهرًا قبل أن تكتمل صياغة الحكم.

يصدر الحكم بقرار خطي معلّل بأغلبية القضاة الثلاثة في غرفة الدرجة الأولى وتكون الإجراءات المتعلّقة بتحديد العقوبة منفصلة عن تلك المتصلة بإثبات المسؤولية الجنائية، ما يتيح للدفاع التركيز خلال المحاكمة على نفي مسؤولية المتهم من دون الخوض في مناقشة العقوبة المناسبة.

تبدأ إجراءات تحديد العقوبة بعد اقرار المتهم الطوعي بمسؤوليته أو بعد إدانته في نهاية المحاكمة. وقد تصل العقوبات حتى السجن مدى الحياة[١٦] بحسب مسؤولية المتهم والجرم المدان به. وعلى عكس المحاكم الجزائية اللبنانية، لا تُصدر المحكمة الخاصة بلبنان أحكامًا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة. يتم تنفيذ مدة السجن في دولة يعيّنها رئيس المحكمة من قائمة الدول التي أعربت عن استعدادها لذلك.

١٦- المادة ٢٤ من النظام الأساسي للمحكمة.

وعلى عكس المحاكم اللبنانية أيضًا، فإنّ الحكم بالبراءة الصادر عن غرفة الدرجة الأولى لا يُطلق سراح المتهم في حال استئناف الحكم من قبل المدعي العام، ويمكن أن يستمر احتجازه حتى صدور القرار عن محكمة الاستئناف.

الفارق بين الإقرار بالمسؤولية والاتفاق حول المسؤولية

الإقرار بالمسؤولية[١٧] هو عندما يقر المتهم صراحة وطوعًا بارتكاب الجريمة المنسوبة إليه، وفي حال تعدّد التهم يمكنه الاقرار ببعضها ونفي البعض الآخر. إنّما لقبول المسؤولية شروط يجب توافرها لكي يقتنع القضاة بها ويقبلونها هي:

- أن يكون الاقرار طوعًا وصريحًا.
- أن يكون قرارًا مستنيرًا لا لبس فيه.
- وجود وقائع كافية وثابتة حول ارتكاب المتهم للجريمة.

أمّا الاتفاق حول المسؤولية[١٨] فهو إجراء قضائي موجود أساسًا لدى المحاكم الدولية والمحاكم التي تتبع النظام الأنغلوساكسوني، وهو يقضي في المحكمة الخاصة بلبنان بأن يقر المتهم بمسؤوليته في ما خص تهمة أو أكثر من التهم الواردة بحقه في قرار الاتهام، مقابل واحد أو أكثر من الشروط الآتية:

- تعديل قرار الاتهام بناء على الاقرار.
- و/أو إنزال عقوبة محددة أو نوع محدد من العقوبات.
- و/أو امتناع الادعاء العام عن الاعتراض على اقتراح المتهم حول مدّة العقوبة أو نوعها.

١٧- تحدّد المادة ١٠٠ من قواعد الإجراءات والإثبات شروط الإقرار بالمسؤولية ومفاعيلها على الدعوى القضائية.

١٨- تحدد المادة ٩٩ من قواعد الإجراءات والإثبات تفاصيل كيفية الاتفاق حول المسؤولية وشروطه.

في حال توصّل الفريقان إلى اتفاق حول المسؤولية، يُعرض الاتفاق على القضاة الذين يصدرون قرار الإدانة بعد التأكد من أنّ المتهم يفهم مضمون قرار الاتهام، وأنّه ناقش شروط اتفاق الاقرار بالمسؤولية مع محاميه عن وعي وإرادة، وأنّه لم يتعرّض لأي نوع من الإكراه أو التهديد.

إنّ احتمال قبول القضاة بهذا الاتفاق لا يعني بالضرورة أنّهم ملزمون به، إذ يمكنهم إنزال عقوبة أشدّ أو أخف من تلك المقترحة في اتفاق الاقرار بالمسؤولية.

المحاكمة الغيابية

تجيز المادة ٢٢ من النظام الأساسي للمحكمة إجراء المحاكمة غيابيًا في إحدى الحالات الثلاث:

- تنازل المتهم صراحة وخطيًا عن حقه في الحضور.
- عدم قيام السلطات المعنية بتسليم المتهم إلى المحكمة.
- تواري المتهم عن الأنظار أو تعذّر العثور عليه.

إذا لم يخضع المتهم لسلطة المحكمة في غضون ٣٠ يوم عمل اعتبارًا من تاريخ إعلان قرار الاتهام علنًا، يطلب قاضي الإجراءات التمهيدية من غرفة الدرجة الأولى المباشرة بالنظر في إجراءات المحاكمة الغيابية، فيعيّن رئيس مكتب الدفاع محامياً للدفاع عن المتهم.

في حال ظهور المتهم أثناء المحاكمة أو بعد صدور الحكم، يحق له طلب محاكمته وجاهيًا مجددًا.

٤- مرحلة الاستئناف

يجوز لكل من المدعي العام والمتهم طلب استئناف الحكم الصادر عن

غرفة الدرجة الأولى، ويمكن لأي من الفريقين الطعن في أخطاء مزعومة في الوقائع (في حال رأى المستأنف استنتاجًا خاطئًا أو تشويهاً لوقائع القضية) أو في القانون[١٩] (في حال رأى المستأنف خطأً في تطبيق القضاة للقانون).

تتكوّن غرفة الاستئناف من خمسة قضاة، ثلاثة قضاة دوليين وقاضيين لبنانيين.

تبدأ إجراءات الاستئناف بتبادل المذكرات الخطية بين الفريقين، ويعقب ذلك جلسة أمام غرفة الاستئناف التي تدرس شروط قبول الأدلة وفق المعايير الآتية:

– إذا كانت الأدلة جديدة ولم تكن متاحة خلال المحاكمة أمام غرفة الدرجة الأولى.

– إذا كانت ذات صلة وثيقة بالموضوع وموثوقة.

– إذا كانت تشكّل عاملًا حاسمًا في التوصل إلى قرار.

تتّبع غرفة الاستئناف الإجراءات نفسها كغرفة الدرجة الأولى في المحاكمة والمذاكرة وتصدر قرارها في جلسة علنية. ويمكن للقضاة تصديق قرار غرفة الدرجة الأولى أو العقوبة المقرّرة، كما يمكنهم فسخ القرار أو العقوبة وإعادة النظر فيهما. كما يجوز لهم إذا قضت مصلحة العدالة، ذلك اتخاذ القرار بإعادة محاكمة المتهم أمام غرفة الدرجة الأولى مجددًا.

يكون قرار غرفة الاستئناف نهائيًا غير قابل لأي طريق من طرق الطعن، باستثناء إعادة المحاكمة، في حال جرى اكتشاف أدلة جديدة حاسمة لم

١٩- لمادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة.

تكن معروفة وقت المحاكمة، حيث يجوز للفريقين طلب إعادة النظر في قرار الإدانة أو التبرئة أو فرض العقوبة[٢٠].

حقوق المتهم

يتمتّع المتهم بالحقوق المحددة في المادة ١٦ من النظام الأساسي وفي قواعد الإجراءات والاثبات العائد للمحكمة. المبدأ العام أن المتهم هو شخص بريء حتى تثبت إدانته، ويقع على الادعاء العام عبء الإثبات وليس للمتهم واجب الرد على الاتهامات إن اعتقد أنّ الادعاء لم يثبت التّهم الواردة في قرار الاتهام.

لإدانة المتهم، يجب أن يقتنع القضاة بمسؤوليته عن الأفعال المنسوبة إليه على نحو لا يرقى إليه أي شك.

تمنح لكل متهم الحقوق والضمانات التي تتفق مع معايير العدالة الدولية وهي كحدّ أدنى ما يأتي:

– أن يُبلّغ في أقرب وقت وبالتفصيل وبلغة يفهمها بطبيعة التهمة أو التهم الموجّهة إليه.

– أن يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه.

– أن يُحاكم من دون تأخير غير مبرر، باستثناء حالات المحاكمات الغيابية.

– أن تتم محاكمته بحضوره وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو من خلال مساعدة قانونية يختارها بنفسه.

– أن يتم اطلاعه على حقه في المساعدة القانونية، وأن تُكفل له هذه المساعدة من دون أن يتحمّل أي تكاليف في حال لم يكن يملك الموارد

٢٠- المادة ٢٧ من النظام الأساسي للمحكمة.

الكافية لدفعها، أو إذا اقتضت ذلك مصلحة العدالة.

– تمكينه من استجواب شهود الاثبات وإجابة طلبه حول مثول شهود النفي واستجوابهم.

– تمكينه من درس جميع الأدلة المستخدمة ضدّه وفق قواعد الإجراءات والإثبات.

– أن يتوافر له مترجم فوري مجانًا إذا كان لا يفهم أو يتكلّم اللغة المستخدمة في المحكمة.

– ألا يُجبر على الشهادة ضد نفسه أو اجباره على الإقرار بالذنب.

يمكن للمتهم أن يُدلي بإفاداته في أي مرحلة من مراحل المحاكمة، شرط أن تكون ذات صلة بالقضية قيد النظر، على أن تقرّر الغرفة القيمة الثبوتية لهذه الإفادات.

الشهود

الشاهد هو أي شخص يمكن أن يقدّم وصفًا مباشرًا أو تقريرًا واقعيًا عن المسائل المتّصلة بالتحقيقات والمحاكمات التي تدخل في اختصاص المحكمة. لكل فريق في الدعوى طلب دعوة الشهود لاستجوابهم أمام المحكمة، ويمكن للمحكمة دعوة أي شخص للإدلاء بشهادته إذا اعتبرت أنّ إفادته مهمة لإثبات الحقيقة خلال التحقيقات وإجراءات المحاكمة. ويمكن للشهود تقديم أدلّتهم أمام المحكمة مباشرة أو عن طريق إفادة خطية.

بصورة استثنائية ونظرًا لخصوصية القضايا الإرهابية، تتيح المادّة ١٥٩ من قواعد الإجراءات والإثبات لشاهد معيّن الإدلاء بشهادته من دون الكشف عن هويته للفريقين أو حتى لغرفة الدرجة الأولى. ويصنّف هذا الإجراء كملاذ أخير لحماية الشاهد أو عائلته من خطر الاعتداء بسبب تلك الشهادة.

يستجوب قاضي الإجراءات التمهيدية الشهود الذين لم تُكشف هويتهم،

ويحيل نص الاستجواب إلى الفريقين والممثلين القانونيين للمتضررين المشاركين في الإجراءات، مع رأيه في مدى صدقية الشاهد.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز لقضاة غرفة الدرجة الأولى إدانة متهم بالاستناد فقط إلى إفادة شاهد لم تُكشف هويته، فالإدانة تقتضي توافر قرائن وأدلة مؤيدة وثابتة على نحو لا يرقى لأي شك.

شهود الزور

نصّت المادّة ١٥٢ من قواعد الإجراءات والإثبات على أنّ "الشهادة تصنّف شهادة زور إذا ما أُدليَ بها أمام قضاة المحكمة، ويمكن ملاحقة شاهد الزور على هذا الأساس".

على كل شاهد قبل الادلاء بشهادته أن يؤدّي اليمين. وإذا اعتبر قاضي الإجراءات التمهيدية أو الغرفة المستمعة أنّ هناك أسبابًا جدّية للظن بأنّ الشاهد أدلى بشهادة كاذبة عن علم وقصد، يمكنهما تكليف المدعي العام التحقيق في المسألة ومباشرة الملاحقة بجرم شهادة الزور. أمّا في حال شك قاضي الإجراءات أو الغرفة في قبول الشهادة من قبل المدعي العام، فيمكنهما تكليف رئيس القلم تعيين "صديقًا للمحكمة"[٢١] للتحقيق في مسألة شهادة الزور بصورة موضوعية ولضمان الحيادية، ويقوم الأخير عندها بمهمات الملاحقة بشهادة الزور.

تجري محاكمة أي شخص متّهم بالإدلاء بشهادة زور أمام قاضي الإجراءات التمهيدية، الذي إن قرّر الإدانة، يحدّد العقوبة التي قد تصل إلى غرامة مالية قدرها مئة ألف يورو أو السجن مدّة سبع سنوات أو الإثنتين معًا.

٢١- المادة ٦٠ من قواعد الإجراءات والإثبات.

المتضررون

يجوز للمتضرر[٢٢] التقدّم بطلب للحصول على صفة "متضرّر مشارك في الإجراءات" ويأخذ قاضي الإجراءات التمهيدية في الحسبان عدّة عوامل لاتخاذ القرار بإشراكه في الدعوى منها: التحقق من كفاية الأدلة بوقوع ضرر أكيد بصاحب العلاقة، وما إذا كانت المشاركة تشكّل مسًا بحقوق المتهم أو بمقتضيات المحاكمة العادلة.

لا يُمنح المتضررون صفة المشاركين إلّا بعد تصديق قرار الاتهام وعندما تشرف مرحلة التحقيق على الانتهاء.

فور منحه صفة "متضرّر مشارك في الإجراءات" يمكن للمتضرر التعبير عن "آرائه وهواجسه" على النحو وفي الوقت اللذين يحدّدهما قاضي الإجراءات التمهيدية أو الغرفة الناظرة بالدعوى. كما يمكنه عرض أدلته والاستعانة بشهود وتقديم طلبات ومذكرات أمام المحكمة. إلّا أنّه لا يمكنه اكتساب صفة المدعي الشخصي وفق المفهوم المتعارف عليه في القانون اللبناني، إنّما بإمكانه الاستناد إلى الحكم النهائي الصادر عن المحكمة للمطالبة بالتعويض المحق أمام المحكمة الوطنية المختصة.

للمحكمة الخاصة وحدتان تابعتان للقلم تعنيان بالمتضررين المشاركين في الإجراءات:

– وحدة المتضررين المشاركين في الإجراءات (لعرض أضرارهم وآرائهم والمطالبة بالتعويضات).

– وحدة المتضررين والشهود (المسؤولة عن حماية الشهود والمتضررين ودعمهم وإمدادهم بأي مساعدة قد تلزمهم).

٢٢- وفق المادة ٢٣ من قواعد الإجراءات والاثبات، المتضرّر هو كل شخص طبيعي عانى أضرارًا جسدية أو مادية أو معنوية كنتيجة مباشرة لاعتداء يدخل في صلب اختصاص المحكمة.

العناصر الجديدة في مفهوم القانون الدولي حول المحكمة الخاصة بلبنان:

– تمارس المحكمة اختصاصها بشأن ارتكاب "جريمة الإرهاب في زمن السلم" التي لم تدخل سابقًا ضمن اختصاص أي محكمة دولية كجريمةٍ بحدّ ذاتها.

– تتمتّع المحكمة باختصاص بشأن الجرائم كما حدّدها القانون اللبناني المحلي، فبينما تضطلع المحاكم المختلطة الأخرى، كالمحكمة الخاصة لسيراليون والدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، بمهمة النظر في الجرائم الدولية والجرائم الجنائية المحلية، تبقى المحكمة الخاصة بلبنان المحكمة المختلطة الوحيدة التي تتمتّع باختصاص بشأن جريمة الإرهاب، كما حدّدها القانون المحلي.

– هي أوّل محكمة دولية لديها مكتب دفاع يعمل كجهاز مستقل يتساوى مع الأجهزة الأخرى، ما من شأنه إعطاء ضمانات إضافية للمتهمين.

– هي أول محكمة دولية تتيح إجراءاتها المحاكمة بصورة غيابية للمتهمين المتوارين.

– قاضي الإجراءات التمهيدية يمارس صلاحيات واسعة لم تكن قائمة سابقًا في المحاكم الدولية، وهو قاضٍ منفصل ومستقل لا يمكنه المشاركة في أي من هيئات الغرف إذ أنّه ليس عضوًا فيها.

– عدم وجود عقوبات تقضي بالأشغال الشاقة أو بالإعدام في المحكمة.

– السماح بمشاركة واسعة للمتضررين في الإجراءات.

خاتمة

واجهت المحكمة الخاصة بلبنان صعوبات وتحديات جمّة لقيامها، وستواجه مستقبلًا صعوبات أكبر عند اقتراب صدور الحكم النهائي. فبالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها المحاكم الجنائية الدولية عادة، تعترض المحكمة الخاصة بلبنان (وهي محكمة جنائية دولية تتعامل مع قضايا إرهابية) مشاكل من حيث التحقيق وجمع الأدلة في بيئة سياسية متناقضة ومليئة بالتعقيدات. لذا فالمثابرة على تخطّي التعقيدات والتحديات تشكّل جزءًا من التحقيق في الجرائم الإرهابية وملاحقتها، في ظل انقسام الرأي العام اللبناني حول ظروف نشأتها وقانونيتها وجدوى استمرارها وحياديتها وعدالة أحكامها.

فضلًا عن ذلك، على المحكمة مواجهة تحدٍّ كبير آخر، إذ إنّها أوّل هيئة قضائية دولية تنظر في جريمة إرهابية بحدّ ذاتها، علمًا أنّ الإرهاب الدولي يشكّل مفهومًا متقلبًا يصعب التعاطي معه بسبب افتقار الأدلة والاجتهادات التي يمكن الاستناد إليها. وإنّ تطبيق المحكمة اليوم لمفهوم سليم ومقبول للإرهاب، جاء متوازنًا بالارتكاز على القانون اللبناني وعلى المعايير الدولية ذات الصلة.

إنّ دور المحكمة الخاصة بلبنان مشابه لدور جميع المحاكم الوطنية، وهو تحقيق العدالة وإظهار الحقيقة. ولحين تحقيق هذا الأمل، هل بإمكاننا الادعاء بعدم حدوث جريمة تفجير ١٤ شباط وما سبقها وتبعها من تفجيرات أدّت إلى زعزعة ثقة اللبنانيين ببلادهم ودفعت بشبابهم للهجرة من جديد؟

لهذه الأسباب مجتمعة أرى أنّه من الضروري أن نتعامل مع المحكمة كواقع قائم، وأن نتعرّف فعلًا إلى أسلوب عملها وقواعد إجراءاتها ونترقب القرارات التي سوف تصدر عنها. فهذه المحكمة كلّفت لبنان الكثير، وتكلّفه اليوم أموالًا طائلة وصلت إلى حدود ٦٠ مليون يورو سنويًا لإنجاز عملها. ومن حق اللبنانيين أن يتعرّفوا إليها ويتابعوا نتائج أعمالها.

قائمة المراجع

– قانون العقوبات اللبناني (القانون رقم ٣٤٠ الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٣/١ وتعديلاته)

– قانون أصول المحاكمات الجزائية (القانون رقم ٣٢٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٨/٧ وتعديلاته)

– قانون الإرهاب (الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١/١١)

– مجموعة اجتهادات المحكمة الخاصة بلبنان– STL (السنوات ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥)

– القاضي أنطونيو كاسيزي، القانون الجنائي الدولي، الطبعة الثالثة، ترجمة مكتبة صادر ناشرون، صادر ٢٠١٥

سلاح الفوسفور الأبيض بين الحظر والاستخدام

د. تمارا برّو*

المقدّمة

يموت الآلاف من البشر في كل يوم لأسباب مختلفة. فمنهم من يموت بسبب الجوع ونتائجه، وعدد كبير آخر يموت بسبب الحروب والنزاعات في مناطق الصراعات كلها. فسوء استخدام ما توصل إليه العلم يفتك بهم، حيث أضحت أجسادهم حقل تجارب للأسلحة الحديثة المحرّمة.

*محاضرة في الجامعة اللبنانية

ولقد كثر في الآونة الأخيرة استخدام سلاح الفوسفور الأبيض في الحروب والنزاعات المسلحة، ولا سيّما تلك الدائرة في منطقة الشرق الأوسط. وفي كل نزاع يُستعمل فيه هذا السلاح تبدأ الأبحاث والدراسات التي تتمحور حول الآثار الصحية والبيئية له. وغالبًا ما يتذرّع مستعملو هذا السلاح ومصنّعوه بشرعيته بسبب غياب اتفاقية دولية تحظّره صراحة. وفي المقابل تنادي الدول المستخدم ضدها بعدم شرعيته ومخالفته لأحكام القانون الدولي.

وإزاء الرأيين المتقدمين، بين مؤيد لاستخدام سلاح الفوسفور الأبيض ومعارض له، تبرز مشكلة قانونية، مفادها هل أن عدم وجود اتفاقية دولية تحظر سلاح الفوسفور الأبيض يشكل مبرراً لاستخدامه في الحروب والنزاعات وتجعله مشروعاً؟ يُعدُّ محظورًا طبقًا لقواعد العرف الدولي ولا سيّما قواعد القانون أم أنّه الدولي الإنساني؟ وهل يعتبر سلاح الفوسفور الأبيض سلاحًا كيميائيًا محظرًا استخدامه بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣؟ أم هو من الأسلحة المحرقة المحظورة بموجب بروتوكول الأسلحة الحارقة للعام ١٩٨٠؟

أوّلًا: سلاح الفوسفور الأبيض تعريفه وآثاره

لا يّعد سلاح الفوسفور الأبيض من الأسلحة الحديثة، فقد استخدم منذ مئات السنين، إلّا أنّ تغيّر أهداف الحرب من هزيمة العدو إلى ارتكاب المجازر الجماعية بحق المدنيين، سبّب هذا الاستعمال المتزايد لهذا السلاح، نظرًا لما يتمتّع به من خصائص تميّزه عن باقي أنواع الأسلحة. وللوقوف على خطورة سلاح الفوسفور الأبيض، سنتطرق إلى تعريفه لنرى كيف يؤثر على صحة الإنسان وبيئته.

١- تعريف سلاح الفوسفور الأبيض

إنّ سلاح الفوسفور الأبيض هو عبارة عن سلاح يعمل عبر امتزاج الفوسفور الأبيض فيه مع الأوكسجين. والفوسفور الأبيض هو أحد الأشكال المتآصلة للعنصر الكيميائي الفوسفور. والفوسفور هو عنصر كيميائي في الجدول الدوري، رمزه الكيميائي **P** وعدده الذري ١٥ [(١)]. ويعتبر الفوسفور من العناصر الرئيسة في المواد الغذائية، يعمل على بناء العظام وتكوينها. وللفوسفور ثلاثة أشكال تآصيلية هي[(٢)]: الفوسفور

١- Tyler Huelsman, What is Phosphorus, and How is it Measured, Fondriest Environmental ,Inc.,p.4.

٢- Jaime Wisniak, Phosphorus- from Discover to commodity, Indian Journal of chemical Technology, Vol. 12, January 2005, p. 113

الأبيض والفوسفور الأحمر والفوسفور الأسود.

اكتشف الفوسفور العام ١٦٦٩، بواسطة العالم الألماني هينغ براند Hening Brand في أثناء بحثه عن حجر الفلاسفة، وحُضر حينها من البول وأسماه براند (فوسفورس) نسبة إلى الكلمة اليونانية التي تعني حامل الضوء، فكلمة Phos تعني الضوء وPhorus تعني حامل[٣].

والفوسفور الأبيض هو عبارة عن مادة سامة وخطيرة له رائحة تشبه رائحة الثوم، ويكون لونه أبيض إذا كان بالشكل النقي، وذا لون أصفر إذا كان منتجًا مصنعًا بسبب امتزاجه مع المركبات الكيميائية، ولذلك فهو يسمّى بالفوسفور الأصفر، ويكون شديد الاشتعال يحترق بمجرد تعرضه للأوكسجين منتجًا نارًا أبيض كثيفًا[٤].

عندما يتعرّض الفوسفور الأبيض للهواء، يتحوّل بسرعة كبيرة إلى خامس أكسيد الفوسفور، ويولد هذا التفاعل الكيميائي حرارة كبيرة مع دخان أبيض كثيف. وبسبب هذا الدخان واللهب المضيء، غالبًا ما تتذرّع الدول بأنّها تستعمل سلاح الفوسفور الأبيض في حروبها، بهدف إخفاء حركات الجنود أو للإضاءة أو كساتر دخاني.

٢- آثار استخدام سلاح الفوسفور الأبيض

عند استخدام سلاح الفوسفور الأبيض ينتج دخان أبيض كثيف، ومن الطبيعي أن يستنشق الجنود والمدنيّون معًا هذا الدخان، ولكن هل يُلحق هذا السلاح ضررًا بصحة الإنسان وبالبيئة؟

أ - آثار استخدام سلاح الفوسفور الأبيض على الصحة

يدخل الفوسفور الأبيض إلى جسم الإنسان إمّا من خلال جزيئات الفوسفور،

٣- Vincenzo Savica, Domenico Santoro…., Phosphorus: The Philosopher's Stone Discovered in 1669, JNEPHOL, 2009(s14),p.60

٤- Agency for Toxic Substances and Disease Registry (ATSDR), Public Health Statement for White Phosphorus, Sept. 1997,p. 2,vailable at http://www.atsdr.cdc.gov/toxprofiles/phs103.html

أو عبر استنشاق الدخان الذي ينتج عند احتكاك الفوسفور بالهواء[٥]. فالفوسفور الأبيض عندما يتعرّض للهواء، يشتعل ويتأكسد بشكل سريع ويتحول إلى خامس أكسيد الفوسفور. ويولّد هذا التفاعل الكيميائي حرارة كبيرة على شكل لهب مضيء مع دخان أبيض كثيف[٦]. ويبقى الفوسفور الأبيض يشتعل ويحترق حتى درجة ١٥٠٠ فهرنهايت (٨١٦ درجة مئوية) حيث لا يبقى منه أي شيء، أو حتى ينتهي ما حوله من الأوكسجين[٧]. يُعدّ سلاح الفوسفور الأبيض سلاحًا حارقًا وكيميائيًا، يسبّب عندما يلامس الجلد، أو لدى استنشاقه أو ابتلاعه، جروحاً خطيرة للأشخاص ويؤدي إلى الوفاة أحيانًا.

فعندما يلامس الفوسفور الأبيض الجلد، يؤدي إلى حروق كثيفة ومؤلمة، من الدرجتين الثانية والثالثة، وأحيانًا ما تصل الحروق إلى العظام[٨]. ويمكن للماء أن يوقف الحروق مؤقتًا، ولكن مخاطر إعادة اشتعال الفوسفور الأبيض كثيرة، لأن جسيمات الفوسفور الأبيض المتبقية، ستشتعل مجددًا عندما تتعرض للأوكسجين[٩].

ويمكن أن يعاني ضحايا الحروق التي يسبّبها الفوسفور الأبيض أضرارًا في الكلى والكبد والقلب[١٠]. وهذا ما توصّل إليه التقرير الذي أصدرته "وزارة الصحة لدى العدو الإسرائيلي" في أثناء الحرب على غزة في العام ٢٠٠٩، إذ ورد فيه "إنّ الدراسات أظهرت أنّ الحروق التي تغطي نسبة قليلة من الجسد نحو ١٢ إلى ١٥ في المئة من الجسم في حيوانات التجارب، وأقل من ١٠ في المئة في البشر يمكن أن تكون قاتلة بسبب آثارها على الكبد

٥- Roman Reyhani, The Legality of the Use of White Phosphorus by the United, University of Pennsylvania Journal of Law and Social Change, Vol. 10, Iss. 1 [2007], p.8 http://scholarship.law.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1065&context=jlasc

٦- Roman Reyhani, Ibid., p. 8(2).

٧- منظمة هيومن رايتس ووتش، أمطار النار، استخدام إسرائيل غير القانوني للفوسفور الأبيض في غزة، آذار ٢٠٠٩، ص ١٠.

٨- Roman Reyhani, Op.Cit., p. 8.

٩- Roman Reyhani, Ibid., p. 8.

١٠- Al Barqouni et al., Case Report: White Phosphorus Burn, The Lancet, Vol. 376, No. 9734, 2010, p.68.

والقلب والكليتين. وبالإضافة إلى وجود آثار أخرى منها النقص الحاد في الكالسيوم والتأخر في التئام الجروح والحروق[١١] .

ما يميّز سلاح الفوسفور الأبيض عن غيره من الأسلحة الدخان الأبيض الكثيف الذي ينتج عند اشتعاله في الهواء. هذا الدخان يتكوّن من جزيئات خامس أوكسيد الفوسفور الذي بدوره يتفاعل مع الرطوبة في الهواء أو الجسم ليكوّن حامض الفوسفوريك. أمّا الآثار التي يتركها حامض الفوسفوريك، فهي تتوقّف على مدّة التعرّض له، والمقدار الذي يدخل إلى الجسم[١٢].

يؤدي استنشاق الدخان الصادر عن الفوسفور الأبيض، أو التعرض المزمن للهواء الملوث بالفوسفور ، إلى السعال وظهور اصابات وتشوهات في عظام الفك، والتي تعرف بحالة Phassy Jaw [١٣]، ويترافق ذلك مع صعوبة في التئام الجروح وتكسّر في عظام الفك. وتنشأ أكياس صديدية (تحوي القيح) في تلك المنطقة بسبب تفاعل الفوسفور مع البكتيريا الموجودة في الفم[١٤]، الأمر الذي قد ينتهي بالموت في بعض الحالات بسبب نفاذ الالتهاب إلى مجرى الدم، كما وقد يؤدي استنشاق الفوسفور الأبيض إلى تلف الأوعية الدموية في الفم، وأضرار خطيرة في الرئة والحنجرة[١٥].

وتعتبر العينان أكثر مناطق جسم الإنسان تأثرًا بهذه المادة، حيث يؤدي استنشاق الدخان إلى تهيّج العينين، وتهيّج الأغشية المخاطية، والتدميع المتواصل، ويمكن أن يؤدي إلى فقدان البصر نتيجة تمزّق القرنية[١٦].

١١- منظمة هيومن رايتس ووتش، أمطار النار، مرجع سابق، ص ١٠.

١٢- Roman Reyhani , Op.Cit., p. 8.

١٣- Agency for Toxic Substances and Disease Registry (ATSDR),Op.Cit.,pp.5,25.

١٤- Ibid.,p.5.

١٥- Roman Reyhani, Op.Cit., p. 8.

١٦- http://www.cdc.gov/niosh/ershdb/emergencyresponsecard_29750025.html

أمّا ابتلاع الفوسفور الأبيض بشكل منتظم، فيؤدي إلى تدهّن الكبد مع علامات وعوارض فشل الكبد الحاد[١٧].

وفي ما يتعلّق بتأثير سلاح الفوسفور الأبيض على ظهور الأورام السرطانية والتشوّهات الخلقية والإصابة بالعقم، فقد قرّرت وكالة حماية البيئة الأميركية أن الفوسفور الأبيض غير قابل للتصنيف باعتباره عنصرًا يسبّب السرطان للكائنات البشرية[١٨]. ولكن إذا تتبعنا الأبحاث والدراسات التي أجريت لهذا الغرض، بعد انتهاء الحروب التي شنّت على فلسطين والعراق، نرى أنّ جميعها أكّدت وجود علاقة بين استخدام سلاح الفوسفور الأبيض وظهور الأورام السرطانية والتشوهات الخلقية والعقم[١٩].

ب – آثار استخدام سلاح الفوسفور الأبيض على البيئة

لا تقتصر مخاطر سلاح الفوسفور الأبيض على الحرق والقتل اللذين يطالان ضحاياه، بل يمتد تأثيرها إلى البيئة المحيطة، فتسبب تلوث الماء والتربة بعد أن تكون قد لوّثت الهواء بالدخان الذي ينتج عن اشتعال الفوسفور الأبيض فور اتصاله بالهواء، وما ينتج عن ذلك من نوبات سعال شديدة بين الأفراد تكون مصحوبة بتهيج في الجلد والفم والحلق والعيون.

يلوّث الفوسفور الأبيض البيئة عند تصنيعه، أو عند استخدامه لصنع المواد الكيميائية الأخرى، أو عندما يستخدم كسلاح عسكري، أو عند تسرّبه في أثناء التخزين والنقل[٢٠]. فعند تسرب الفوسفور الأبيض في الهواء، يتفاعل بسرعة مع الأوكسجين وينتج عن هذه العملية مواد كيميائية سامة.

١٧- Gary R. Krieger, Clinical Environmental Health and Toxic Exposures, second edition ,John Burke Sullivan، LippincoTT Williams& wilkins, 2001, p. 202

١٨- Agency for Toxic Substances and Disease Registry (ATSDR),Op.Cit.,p. 32.

١٩- حول العلاقة بين استخدام سلاح الفوسفور الأبيض والاصابة بالسرطان والعقم وظهور التشوهات الخلقية في غزة بعد انتهاء عدوان ٢٠٠٩ راجع Awny Naim, Hadaya Al Dalies,Mohamad El Balawes…, Birth Defects in Gaza, Prevalence Types,Familiarity .and Correlation with Environmental Factors, Int J Environ Res Public Health, 2012 May; 9(5),pp.1732-1747

٢٠- Agency for Toxic Substances and Disease Registry (ATSDR),Op.Cit.,p. 2.

وبحسب وكالة حماية البيئة الأميركية فإن الفوسفور الأبيض يتفاعل بشكل رئيسي، في البيئة المائية، مع جزيئات الأوكسجين الموجودة فيها، أو قد يبقى على حاله فترة زمنية تصل إلى عدّة أيام من دون تفاعل[٢١]، ليزيد ذلك من فرصة وصوله إلى أجسام الأسماك التي تعيش في تلك المياه، ممّا قد يتسبّب بموتها. كما ويهدّد ذلك صحة الأفراد الذين يعتمدون على تلك المياه لأغراض الشرب، أو أكل الأسماك الملوثة. أمّا في ما يختص بالمياه التي تنخفض فيها مستويات الأوكسجين كالمياه الجوفية وقيعان الأنهار، فإنّ مركب الفوسفور الأبيض يبقى فيها من دون أن يتفاعل مع الجزيئات الأخرى، وذلك لفترة قد تمتد لآلاف السنين، أو قد يتحلّل إلى غاز شديد السمية يعرف بالفوسفين[٢٢].

وتشير التقارير إلى أنّ بعض جزيئات الفوسفور الأبيض لا تتفاعل مع الأوكسجين، بل تصبح محاطة بغطاء يحول دون تفاعلها مع الهواء، ولفترة زمنية طويلة، فتستقر في المياه الجوفية أو الطبقات العميقة من التربة بضع سنوات.

كما يُلحق الفوسفور الأبيض أضرارًا بالأشجار بفعل الحرارة العالية التي تتولّد عند تعرّض هذه المادة للهواء، ممّا يؤدي إلى إحراق الأشجار والغابات التي تعتبر أهم وسيلة لامتصاص ثاني أوكسيد الكربون وتخزينه، وانبعاث غازات أول وثاني أكسيد الكربون وغيرها من الغازات المسبّبة لظاهرة الاحتباس الحراري في الجو نتيجة الحرق. كما يؤدي استخدام سلاح الفوسفور الأبيض إلى تدمير النظام البيئي الطبيعي من حيوانات

٢١- Ibid.,p.3(3).

٢٢- Ibid.,p.3.

ونباتات، وتلويث المنتوجات الزراعية التي يتم فيما بعد تناولها عن طريق السلسلة الغذائية[٢٣].

ثانيًا: النظام القانوني لاستخدام سلاح الفوسفور الأبيض في القانون الدولي العام

يُعد استخدام سلاح الفوسفور الأبيض محظوراً في القانون الدولي عبر طريقتين: الأولى إذا وجدت اتفاقية تحظر استخدامه صراحة، والثانية إذا كان الاستخدام ينتهك مبادئ الحرب وقوانينها وأعرافها، والتي تشمل جميع المعاهدات التي تحكم سير العمليات العسكرية والأسلحة وحماية ضحايا النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى القواعد العرفية التي لها علاقة بهذه المواضيع.

١- سلاح الفوسفور الأبيض في ضوء الاتفاقيات الدولية

يخلو القانون الدولي من اتفاقية تحظر صراحة استخدام سلاح الفوسفور الأبيض. إلّا أنّه مع ذلك هناك اتفاقيات معينة يمكن تطبيقها على هذا السلاح. ويتم ذلك من خلال تشابه الآثار التي يحدثها هذا السلاح مع تلك الخاصة بالأسلحة المحظورة بموجب الاتفاقيات الدولية. كما ويكون ذلك من خلال استعمال أسلوب الاستقراء واتباع القياس المنطقي[٢٤].

وبما أنّ سلاح الفوسفور الأبيض عبارة عن مادة كيميائية سامة، يسبّب عندما يلامسها الجلد حروقًا كثيفة ومؤلمة، فهو بذلك أقرب إلى الأسلحة الكيميائية والأسلحة الحارقة. وقد حظر القانون الدولي استخدام الأسلحة

٢٣- بعد انتهاء حرب تموز عام ٢٠٠٩، قام أحد الأطباء بإطعام مجموعة من الأرانب أعشاب ملوثة بالفوسفور الأبيض، فكانت نتيجة التجربة بأن ماتت جميع الأرانب. وبعد تشريح الأرانب ومشاهدة الوضع التشخيصي لكل من أجزاء الجسم المختلفة، لوحظ حدوث حالات نزيف شديد في الرئتين والكبد والقلب والكليتين، وكذلك حدوث نزيف داخل الجسم، ووجود قطاعات كبيرة من الكبد بصورة تشبه الاحتراق، بالإضافة إلى وجود تمزقات على النسيج الخارجي للكبد، كما لوحظ وجود تغير شديد في شكل الأمعاء الدقيقة والغليظة وامتلائها بسوائل كريهة، وكان لون الأمعاء الغليظة يميل إلى الاسوداد الشديد، وانبعاث رائحة كريهة من جسم الأرنب عند تشريحه.
http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue16/Alrased/index.htm

٢٤- سما سلطان الشاوي، استخدام سلاح اليورانيوم المنضّب والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٨٨.

الكيميائية من خلال إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية للعام ١٩٩٣، كما نظّم استخدام الأسلحة الحارقة من خلال البروتوكول الخاص بالأسلحة الحارقة الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية للعام ١٩٨٠.

ولتفاصيل علاقة سلاح الفوسفور الأبيض بالأسلحة الكيميائية والحارقة، سنبحث هذا السلاح في ضوء اتفاقية الأسلحة الكيميائية للعام ١٩٩٣، وبروتوكول الأسلحة الحارقة للعام ١٩٨٠.

أ – سلاح الفوسفور الأبيض واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣

حظّرت المادة الأولى من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية استخدام السلاح الكيميائي تحت أي ظرف من الظروف، حتى لو استدعت الضرورة العسكرية ذلك. ولا يقتصر الحظر على استخدام السلاح، بل أيضًا على استحداثه وإنتاجه وتخزينه.

فما هو تعريف السلاح الكيميائي المحظر بموجب هذه الاتفاقية؟ وهل أنّ سلاح الفوسفور الأبيض يعتبر سلاحًا كيميائيًا؟

عرّفت المادة (٢ فقرة ١) من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية السلاح الكيميائي بأنّه

(أ) المواد الكيميائية السامة وسلائفها، باستثناء المواد المعدّة منها لأغراض غير محظورة بموجب هذه الاتفاقية ما دامت الأنواع والكميات متفقة مع هذه الأغراض.

(ب) الذخائر والنبائط المصممة خصيصًا لإحداث الوفاة أو غيرها من الأضرار عن طريق ما ينبعث نتيجة استخدام مثل هذه الذخائر والنبائط من الخواص السامة للمواد الكيميائية السامة المحددة في الفقرة الفرعية (أ).

(ج) أي معدات مصمّمة خصيصًا لاستعمال يتعلق مباشرة باستخدام مثل

هذه الذخائر والنبائط المحددة في الفقرة الفرعية (ب).

وبناءً لهذا التعريف أدرجت الاتفاقية ثلاث جداول بالمواد الكيميائية السامة وسلائفها، ولكنها لم تشر إلى الفوسفور الأبيض كمادة كيميائية سامة، فهل يعني ذلك أنّها لا تعتبر سلاحًا كيميائيًا؟

يرى البعض أنّ سلاح الفوسفور الأبيض لا ينطبق عليه وصف السلاح الكيميائي الوارد في الاتفاقية[٢٥]. غير أنّ نظرة فاحصة على هذا التعريف تشير إلى أنّ سلاح الفوسفور الأبيض يلبّي الشرط الذي يتطلّبه البند (أ) من المادة (٢ فقرة ١) من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويستبعد البندين (ب) و(ج) لأنّ سلاح الفوسفور الأبيض لم يصمّم خصيصًا لإحداث الوفاة أو غيرها من الأضرار، بل يستخدم لإخفاء تحركات الجنود أو كباعث وساتر دخاني أو لإضاءة الأهداف.

وعلى الرغم من أنّ الفوسفور الأبيض لا يتوافق والشروط التي يتطلبها البندان (ب) و(ج)، إلّا أنّه يعتبر سلاحًا كيميائيًا كون المادة الثانية من الاتفاقية نصّت صراحة على أن "يقصد بمصطلح الأسلحة الكيميائية ما يلي مجتمعًا أو منفردًا..."، ممّا يعني أنّه يكفي أن يلبّي السلاح أي ظرف من الظروف التي حددها التعريف، والفوسفور الأبيض يستوفي – كما ذكرنا – الشروط التي يتطلّبها البند (أ).

ويثير البند (أ) من المادة (٢ فقرة ١) النقاش حول نقطتين:

أولاً: ماهي المواد التي تصنّف على أنّها كيميائية سامة؟

أعطت المادة (٢ فقرة ٢) من الاتفاقية تعريفًا للمادة الكيميائية السامة بنصّها" أي مادة كيميائية يمكن من خلال مفعولها الكيميائي في العمليات

٢٥- David P. Fidler, https://www.asil.org/insights/volume/9/issue/37/use-white-phosphorus-munitions-us-military-forces-iraq

الحيوية أن تحدث وفاة أو عجزًا مؤقتًا أو أضرارًا دائمة للإنسان أو الحيوان...".
وبناءً لهذا التعريف، ليس ضروريًا أن تكون درجة السمية للمادة الكيميائية قاتلة، بل يكفي أن تؤدي إلى العجز المؤقت.
وهل أنّ سلاح الفوسفور الأبيض يعتبر مادة كيميائية سامة بحسب التعريف الوارد أعلاه؟

لقد اختلفت الآراء حول اعتبار سلاح الفوسفور الأبيض مادة كيميائية سامة. فالكاتب رومان ريهاني Roman Reyhani لم يعتبره سامًا كون الأضرار التي يحدثها عند اتصاله بالجلد أقرب إلى تلك التي تسبّبها الأسلحة الحارقة. فبحسب رأيه، يحرق الفوسفور الأبيض الجلد من خلال توليد مستويات عالية من الحرارة، وليس كجزء من التفاعل الكيميائي. ولدعم رأيه هذا، أعطى ريهاني Reyhani مثالًا عن ضحايا الهجوم على الفلوجة، الذين كانوا يشتكون من حروق غريبة لم تكن تنطفئ بالماء[٢٦].
بينما رأى الكاتب تيسيير Tessier أنّ الفوسفور الأبيض يسبب حروقًا كيميائية يمكن أن تؤدي إلى تسمّم الجسم البشري، أو الوفاة في حال عدم المعالجة[٢٧]. أمّا الكاتبان روجرز وماكليد Rogers and Macleod، فقد اعتبرا أنّه يمكن تصنيف الفوسفور الأبيض على أنّه مادة كيميائية سامة، وبالتالي يدخل ضمن التعريف الوارد في الفقرة (٢ من المادة ٢)، لأنّ التفاعل الكيميائي الذي ينتج عند استخدام الفوسفور الأبيض يؤدي إلى آثار سلبية على الإنسان والحيوان[٢٨]. واستند الكاتبان في رأيهما إلى الأبحاث التي أجريت على الأفراد الذين تعرّضوا للفوسفور الأبيض، والتي أظهرت أنّ

٢٦- Roman Reyhani, Op.Cit., pp.14,15.

٢٧- Joseph D. Tessier, Shake & Bake: Dual-Use Chemicals, Contexts, and the Illegality of American White Phosphorus Attacks in Iraq, University of New Hampshire Law Review, Volume 6 ,Number 2 ,2007,p.348

٢٨- I.J. MacLeod and A.P.V. Rogers, THE USE OF WHITE PHOSPHORUS AND THE LAW OF WAR, Yearbook of International Humanitarian Law, Volume 10 , 2007,p.90

التعرّض لهذا السلاح عن طريق الجلد، يمكن أن يؤدي إلى أضرار في الكلى والكبد[٢٩]. وهذا ما ذهب إليه أيضًا الكاتب سوليSolis ، فعلى الرغم من أنّه لم يعتبر سلاح الفوسفور الأبيض سلاحًا كيميائيًا، إلّا أنّه خلص إلى امتلاك هذا السلاح لخصائص سامة[٣٠].

لقد أثبتت الدراسات التي أجريت على الفوسفور الأبيض أنّ استنشاقه لمدة قصيرة، يمكن أن يؤدي إلى السعال وتهيج القصبة الهوائية والرئة. أمّا استنشاقه لفترة طويلة، فيسبب جروحًا في الفم وكسر عظمة الفك، ودخوله إلى جسم الإنسان عن طريق الأكل والشرب يمكن أن يحدث أضرارًا بالكلى والكبد، وفي حال ملامسته الجلد يحدث حروقًا خطيرة[٣١].

ولما كانت المادة الكيميائية السامة تسبّب العجز أو الوفاة فليس هناك من شك أنّ الفوسفور الأبيض، نظرًا لما يسبّبه من أضرار، يصنّف على أنّه مادة كيميائية سامة.

ثانيًا: وإذا كان الفوسفور الأبيض مادة كيميائية سامة فهل يمكن تصنيفه سلاحًا كيميائيًا؟

لقد اعتبرت المادة (١) من اتفاقية الأسلحة الكيميائية عند تعريفها للسلاح الكيميائي، أنّ الأسلحة الكيميائية هي المواد الكيميائية السامة وسلائفها، باستثناء المواد المعدّة منها لأغراض غير محظورة بموجب هذه الاتفاقية، فما هي الأغراض التي يسمح فيها باستخدام السلاح الكيميائي؟

لقد أشارت المادة (٢ فقرة ٩) من الاتفاقية إلى المقصود بهذه الأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية وهي :"(ج) الأغراض العسكرية التي لا تتّصل

٢٩- I.J. MacLeod and A.P.V. Rogers,Ibid., p. 90.

٣٠- Gary D. Salis, The Law of Armed Conflict: International Humanitarian Law in War, Cambridge Univesity Press, 2010, p. 595

٣١- U.S. Environmental Protection Agency, Phosphorus, January 2000 https://www3.epa.gov/ttn/atw/hlthef/whitepho.html

باستعمال الأسلحة الكيميائية ولا تعتمد على استخدام الخصائص السامة للمواد الكيميائية كوسيلة للحرب".

والسؤال الذي يطرح هنا: هل أنّ الاستخدامات العسكرية لسلاح الفوسفور الأبيض تعتمد على استخدام الخصائص السامة للمواد الكيميائية كوسيلة للحرب؟

رأى كلٌ من ماكليود وروجرز Macleod and Rogers أنّه على الرغم من أنّ الفوسفور الأبيض يعتبر سلاحًا كيميائيًا كما عرفته اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إلّا أنّه ليس محظورًا في أغلب استخداماته كتوفير الإضاءة وإنشاء ساتر دخاني، حتى إنّ استخدامه بهدف إخراج المقاتلين من مخابئهم ليس محظورًا بموجب الاتفاقية، كون هذا الإجراء لا يعتمد على الخصائص السامة للفوسفور الأبيض[٣٢]. وأخذ بهذا الرأي الكاتب سوليز Solis، الذي اعتبر أن المادة ٢ (٩) (د) من اتفاقية الأسلحة الكيميائية تعني أنّ الاستخدامات الأساسية للفوسفور الأبيض ليست غير قانونية، وتتضمّن إنشاء ساتر دخاني وتوفير الإضاءة واستخدامها لأغراض حارقة[٣٣]. وجادل سوليز Solis بأنّ استخدام الفوسفور الأبيض في الفلوجة هو جائز بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لأنّ الفوسفور الأبيض استخدم لأغراض حارقة، وليس لأغراض كيميائية أو سمية[٣٤].

وهذا ما ذهب إليه أيضًا الكاتب فيدلر Fidler، الذي رأى أنّها إذا كانت ذخائر الفوسفور الأبيض تحتوي على مواد كيميائية، فليس من الضروري اعتبارها أسلحة كيميائية، لأنّ هذه الذخائر تستعمل للإضاءة أو لإنشاء ساتر دخاني، بهدف تغطية المناورات العسكرية، أو تستعمل لأغراض حارقة.

٣٢- I.J. MacLeod and A.P.V. Rogers,Op.Cit.,pp.90-91

٣٣- Gary D. Salis,Op.Cit.,p 598

٣٤- Ibid.,p.598-599

وهذه الاستعمالات ليست محظورة بموجب الاتفاقية كأغراض عسكرية استنادًا إلى المادة (٢ فقرة ٩) منها. وخلص فيدلر Fidler إلى أنّ الولايات المتحدة الأميركية استخدمت سلاح الفوسفور الأبيض في الفلوجة بسبب خصائصه الحارقة، من أجل إخراج المقاتلين من مخابئهم. ولا يعكس هذا الاستعمال النية في قتل المقاتلين عبر تعرضهم للمواد الكيميائية السامة التي تنتج عند استخدام ذخائر الفوسفور الأبيض[٣٥].

وعلى النقيض من ذلك، اعتبر الكاتبان ريهاني وتسيير أنّ استخدام الفوسفور الأبيض في الفلوجة، اعتمد فعلاً على الخصائص السامة للفوسفور الأبيض[٣٦].

وعليه، هنا إجماع على أنّ الغاية من استخدام الفوسفور الأبيض هي التي تحدد قانونيته. إن استخدام سلاح الفوسفور الأبيض لإنشاء ساتر دخاني، أو للإضاءة، لا يعتمد على الخاصية السامة للفوسفور الأبيض، وبالتالي لا يعتبر محظورًا بموجب الاتفاقية، والحال كذلك إذا استخدم لإشعال النار بهدف الإشارة إلى الهدف العسكري. أمّا اذا تم الاعتماد على الخاصية السامة للفوسفور الأبيض لقتل أو جرح المحاربين عندها يعتبر غير مشروع.

ب – سلاح الفوسفور الأبيض وبروتوكول الأسلحة الحارقة لعام ١٩٨٠

حظر البروتوكول الثالث الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية للعام ١٩٨٠ استخدام الأسلحة الحارقة. وعرّف البروتوكول في مادّته الأولى السلاح الحارق بأنّه" أي سلاح أو أي ذخيرة، مصمّم أو مصمّمة في المقام الأول لإشعال النار في الأشياء، أو للتسبّب بحروق للأشخاص بفعل اللهب أو

٣٥- David P. Fidler, Op.Cit.

٣٦- Roman Reyhani, Op.Cit., p.16. Joseph D.Tessier, Op.Cit.,p.357.

الحرارة أو مزيج من اللهب والحرارة المتولدين عن تفاعل كيميائي لمادة تطلق على الهدف".

وبناءً لهذا التعريف، كي يعتبر السلاح حارقًا، لا يكفي أن يؤدي استخدامه إلى إشعال النار وإحداث حروق للأشخاص، بل يجب أن تكون هذه الآثار الهدف الأساسي من الاستخدام.

وفيما يتعلّق بسلاح الفوسفور الأبيض، فهذا يعني أنّه إذا كان قد صمّم لإنشاء ساتر دخاني أو للإضاءة، فهو بذلك يقع خارج إطار التعريف. وقد أخرج البروتوكول صراحة من نطاقه (أي عدم اعتباره سلاحًا حارقًا) الذخائر التي يمكن أن تكون لها، آثار حارقة، مثل المضيئات، أو القاذفات، أو ناشرات الدخان، أو أجهزة الإشارة.

وعليه، إذا كان الهدف الأساسي من استخدام سلاح الفوسفور الأبيض إحداث حروق للأشخاص وإشعال النار، فإنّه يعتبر سلاحًا حارقًا حسب التعريف الوارد في البروتوكول.

وعليه، إذا كان سلاح الفوسفور الأبيض مصممًا أساسًا بهدف التسبّب بحروق للمدنيين وإشعال النار بالأشياء فيعتبر سلاحًا حارقًا كما عرّفه البروتوكول الثالث. أمّا إذا كان استعماله لغايات عسكرية، فلا يدخل ضمن نطاق التعريف الوارد في البروتوكول، إلّا أنّ ذلك لا يعني شرعية استخدامه، بل تبقى القوات العسكرية ملزمة باحترام مبادئ القانون الدولي العرفي كمبدأ التناسب، ومبدأ حظر الهجمات العشوائية، ومبدأ التسبّب بآلام مفرطة أو معاناة غير ضرورية.

لم يمنع بروتوكول الأسلحة الحارقة استخدام سلاح الفوسفور الأبيض بشكل مطلق، إنّما حظر استخدامه في حالات أربعة هي:

أوّلًا: حظر جعل المدنيين والأعيان المدنية هدفًا للهجوم بالأسلحة الحارقة.

ثانيًا: حظر إطلاق الأسلحة الحارقة من الجو.

ثالثًا: حظر إطلاق الأسلحة الحارقة من الأرض ضدّ العسكريين المتواجدين في منطقة مكتظّة بالسكان، إلّا إذا كان الهدف العسكري واضح الانفصال عن تجمّع المدنيين، وأن تتّخذ الاحتياطات المستطاعة لحماية المدنيين بما يجعل الآثار الحارقة تقتصر على الهدف العسكري ويحول دون إحداث خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضرار بالأعيان المدنية، أو يقلّل في جميع الأحوال من هذه الخسائر.

رابعًا: حظر جعل الغابات والأنواع الأخرى من الغطاء النباتي هدفًا للأسلحة الحارقة، إلّا في حالة استعمال هذه العناصر الطبيعية لتغطية أو إخفاء أو تمويه مقاتلين أو أهداف عسكرية أخرى، أو كانت هي نفسها أهدافًا عسكرية.

وبناء على ما تقدّم، حظّر البروتوكول صراحة استخدام السلاح الحارق ضدّ المدنيين، أو الأعيان المدنية، ولكنّه بالمقابل سمح باستخدامها ضدّ العسكريين بشرط أن تُطلق الذخائر الحارقة من الأرض، وأن تُتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين.

إنّ استخدام سلاح الفوسفور الأبيض لغايات عسكرية كإخفاء تحرّكات الجنود أو للإضاءة ليس مطلقًا، بل مقيدًا بمراعاة مبدأ التناسب بين الميزة العسكرية المرجوة من الهجوم وبين الاعتبارات الإنسانية، فإذا رأى مستخدم السلاح أنّ سلاح الفوسفور الأبيض سوف يسبب ضررًا بالمدنيين والأعيان المدنية، تفوق الميزة العسكرية المرجوة، وجب عليه أن يمتنع عن استخدامه.

أمّا إذا كان الهدف من استخدام الفوسفور الأبيض إحداث حروق للأشخاص والتسبب بوفاتهم، عندها يعتبر سلاحًا حارقًا كما عرّفه البروتوكول، ويحظّر توجيهه ضدّ المدنيين أو إطلاقه من الجو. بينما يبقى استخدامه مشروعًا ضد العسكريين، بشرط أن يطلق من الأرض (المدفعية أو السفن)، وأن تُتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة لحماية المدنيين في حال تواجد العسكريين بمنطقة مكتظة بالسكان.

٢- القواعد العرفية المتعلقة بحظر استخدام سلاح الفوسفور الأبيض

يضم القانون الدولي الإنساني جملة من القواعد التي تحظر استخدام الأسلحة ومن بينها سلاح الفوسفور الأبيض، ومن هذه القواعد:

أ - حظر الأسلحة العشوائية الأثر

تُعرّف الأسلحة العشوائية الأثر بأنها الأسلحة التي لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري، أو التي لا يمكن حصر آثارها على النحو الذي يتطلبه القانون الدولي الإنساني[٣٧]. فهذا الأخير، يحظّر استخدام الأسلحة العشوائية الأثر، كونها تصيب المقاتلين وغير المقاتلين على حد سواء، من دون تمييز فيما بينهم، وتصيب أيضًا الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ولا يمكن السيطرة على آثارها. وقد تجسّد هذا الحظر في المادة (٤٨) من البروتوكول الإضافي الأوّل للعام ١٩٧٧ التي أوجبت على الأطراف المتعاقدة التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية من دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام السكان المدنيين والأعيان المدنية وحمايتهم. فهل يمكن تأمين "الاحترام" و"الحماية" في حال استخدام سلاح الفوسفور الأبيض؟

عندما يتعرّض الفوسفور الأبيض إلى الهواء، تحدث سلسلة من التفاعلات الكيميائية، فيتفاعل الفوسفور بداية مع الأوكسجين بسرعة كبيرة، ويتحوّل إلى خامس أوكسيد الفوسفور ويولّد هذا التفاعل الكيميائي حرارة كبيرة، مسببًا الحرائق في المنطقة التي ألقي عليها سواء أكانت مناطق مدنية، أو معدات حربية، منتجًا نارًا ودخانًا أبيض كثيفًا[٣٨]، كما ويلحق أضرارًا بالمدنيين سواء عند استنشاقهم إيّاه أو عند ملامسته الجلد. وبالنظر إلى

٣٧- جون ماري هنكرتس، لويزدوزوالد بك، القانون الدولي الإنساني العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلّد الأوّل، ٢٠٠٧، ص ٢١٧.

٣٨- Roman Reyhani , Op.Cit.,p. 8.

الخصائص الكيميائية السامة والخصائص الحارقة لهذا السلاح، فلا يمكن تأمين حماية المدنيين المشار إليها في المادة (٤٨) من البروتوكول.

وإذا كان القانون الدولي الإنساني يهدف إلى حماية المدنيين في أثناء سير العمليات القتالية، فقد حظر هذا القانون الهجمات العشوائية التي من المتوقّع منها أن تلحق أضرارًا بالمدنيين والأعيان المدنية. وأعطت المادة (٥١ فقرة ٤) من البروتوكول الإضافي الأوّل مفهومًا للهجمات العشوائية بقولها:

تحظر الهجمات العشوائية، وتعتبر هجمات عشوائية:

أ) تلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد.

ب) أو تلك التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أن توجّه إلى هدف عسكري محدد.

ج) أو تلك التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر آثارها على النحو الذي يتطلّبه هذا الحق "البروتوكول"، ومن ثم فإنّ من شأنها أن تصيب، في كل حالة كهذه، الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو الأعين المدنية دون تمييز.

كما أوردت المادة (٥١ في الفقرة ٥) من البروتوكول تعريفًا لنوعين من الهجمات. يعرّف البند الأوّل من الفقرة ٥ النوع الأول من الهجمات العشوائية بأنّه "الهجوم قصفًا بالقنابل، أيًا كانت الطرق والوسائل،والذي يعالج عددًا من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتميّز بعضها عن البعض الآخر، والواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تمركزًا من المدنيين أو الأعيان المدنية، على أنّها هدف عسكري واحد". أمّا النوع الثاني من الهجوم، فهو الذي من شأنه أن يحدث خسائر مفرطة بين السكان المدنيين، ويعرّفه البند (ب) من المادة (٥١ فقرة ٥) على الشكل الآتي "الهجوم الذي يمكن أن يتوقّع منه أن يسبّب خسارة في أرواح المدنيين أو إصابة بهم أو أضرارًا بالأعيان المدنية، أو أن يُحدث خلطًا من هذه الخسائر والأضرار، يُفرط في تجاوز

ما ينتظر أن يسفر عن هذا الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة".

فهل إنّ استخدام سلاح الفوسفور الأبيض يفضي إلى هجمات عشوائية؟

اعتبر الكاتب فيدلر fiddler أنّ ذخائر الفوسفور الأبيض ليست عشوائية بطبيعتها لأنّه يمكن توجيهها بدقّة نحو الهدف العسكري، واستخدامها بطريقة تقلّل من الخسائر العرضية في حياة المدنيين وممتلكاتهم[٣٩]

وبرأينا، إنّ هذا القول غير دقيق، فكل قذيفة فوسفور أبيض تنفجر جوًا تنشر ١١٦ شظية فوسفور أبيض محترقة وتسقط على مساحة تمتد ٢٥٠ مترًا من نقطة الانفجار. فضلًا عن أنّ الدخان الأبيض الكثيف، الذي يتكوّن نتيجة تفاعل الفوسفور الأبيض مع الأوكسجين، والذي يحتوي على خامس أكسيد الفوسفور، يؤثر في المدنيين والمقاتلين معًا.

وإذا ما عدنا إلى المادة (٥١ فقرة ٤) من البروتوكول الإضافي العام للعام ١٩٧٧ ، نلحظ أنّ البند (ج) ينطبق بصفة أساسية على سلاح الفوسفور الأبيض، نظرًا إلى صعوبة حصر آثاره، وامتداده إلى مساحات واسعة، وبقائه فاعلًا مدّة طويلة من الزمن ملحقًا أضرارًا بالمدنيين والأعيان المدنية.

وعليه، إنّ استخدام سلاح الفوسفور الأبيض لضرب أهداف عسكرية مشروعة لا يجعل منه سلاحًا مشروعًا، كونه يسبّب أضرارًا للمدنيين والأعيان المدنية تفوق الميزة العسكرية المرجوة من هذا الاستخدام.

ب- مبدأ الآلام المفرطة أو المعاناة غير الضرورية

حظّر القانون الدولي الإنساني في العديد من مواده، من استخدام الأسلحة التي تسبّب آلامًا لا مبرّر لها، ومنها المادة (٣٥ فقرة ٢) من البروتوكول الإضافي الأوّل للعام ١٩٧٧، التي حظرت استخدام الأسلحة والقذائف

٣٩- David P. Fidler,Op.Cit.

ووسائل القتال، التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرّر لها.
يقوم مبدأ الآلام التي لا مبرر لها أو المعاناة غير الضرورية، على التوازن بين الضرورة العسكرية من جهة، وبين الاعتبارات الإنسانية من جهة ثانية، بحيث لا تطغى الأولى على الثانية، وإلّا اعتبرت الآلام لا ضرورة لها. فالضرورة العسكرية تتطلّب استخدام القوّة بالقدر الكافي، لتحقيق التفوق العسكري، أمّا الاعتبارات الإنسانية، توجب أن يتم تحقيق هذه الميزة، بأقل الخسائر في الأرواح والممتلكات.

والسؤال الذي يطرح هنا، هل يؤدي استخدام سلاح الفوسفور الأبيض إلى إحداث آلام لا مبرّر لها أو معاناة غير ضرورية؟
أشار الكاتب فيدلر Fidler إلى أنّ مبدأ حظر استخدام الأسلحة التي تسبب آلامًا لا مبرّر لها أو معاناة غير ضرورية، يطبّق على سلاح الفوسفور الأبيض إذا استخدم لأهداف محدّدة كالقتل أو جرح المقاتلين الأعداء، بمعنى أن يكون الهدف الأساسي من استخدام السلاح القتل أو الجرح، وبالتالي التسبّب بمعاناة لا داعي لها[٤٠].

إلّا أنّنا لا نوافق على هذا الرأي، لأنّ المادة (٣٥ فقرة ٢) من البروتوكول الإضافي الأوّل للعام ١٩٧٧، لم تشترط أن يكون السلاح قد صُمّم أساسًا من أجل إحداث آلام أو معاناة غير ضرورية، وبالتالي حتى لو كانت هذه الآثار التي يسبّبها السلاح عرضية فاستخدامه ينتهك هذا المبدأ. ولمّا كان سلاح الفوسفور الأبيض يتسبّب بإحداث حروق بالغة وشديدة تذيب الجلد وتلحق أضرارًا بالكلى والكبد، لذلك فهو يسبب آلامًا لا مبرّر لها.
وإذا كان سلاح الفوسفور الأبيض يسبب آلامًا لا مبرّر لها، فهل تبرّر الضرورة العسكرية استخدامه؟

٤٠- David P.Fidler,Op.Cit.

إنّ استخدام سلاح الفوسفور الأبيض كضرورة عسكرية، يمثّل انتهاكًا للمبادئ التي تضمنها القانون الدولي الإنساني، ومنها إعلان سان بطرسبرغ للعام ١٨٦٨ الذي نصّ على أنّ "ضرورات الحرب يجب أن تخضع لمتطلبات الإنسانية". وينتهك كذلك المادة (٢٢) من لائحة لاهاي للعام ١٩٠٧ التي تقيّد حقّ المتحاربين في اختيار الأسلحة، والمادة (٢٣) التي تحظر استخدام السم والأسلحة السامة، بالإضافة إلى المادة (٣٥) من البروتوكول الإضافي الأوّل للعام ١٩٧٧ التي حظرت استخدام الأسلحة التي تعتبر عشوائية الأثر وتسبّب آلامًا لا مبرّر لها. ومن جهة أخرى، فإنّ استخدام سلاح الفوسفور الأبيض يؤدّي إلى إسقاط ١١٦ شظية مغلّفة بالفوسفور، وتنتشر هذه الشظايا على مساحة بعيدة متجاوزة الأهداف العسكرية المشروعة، ويؤدّي الفوسفور إلى إصابات جسيمة ومميتة حين يلامس الجلد، أو لدى استنشاقه، أو ابتلاعه بسبب خصائصه الكيميائية السامة. وإذا كانت الضرورة العسكرية تشترط لاستخدام سلاح معيّن عدم وجود سلاح آخر بديل، يحقّق الهدف نفسه المتوخى من الحرب، ولكن من دون أن يحدث أضرارًا، كالتي يسببها السلاح الأوّل، فمن غير المقبول التذرع بعدم وجود سلاح آخر بديل عن الفوسفور الأبيض، خصوصًا في ظل التطوّر الحاصل في مجال صناعة الأسلحة. فإذا كان سلاح الفوسفور الأبيض يستعمل كمادة للتمويه، فإنّه يمكن الاستعاضة عنه بمقذوفات الدخان عيار ١٠٠ ملم، التي تحدث أثرًا تمويهيًا موازيًا من دون الآثار المحرقة أو المدمّرة، التي يخلّفها الفوسفور الأبيض. كما أنّ الستار الدخاني المتولّد عن القذائف الدخانية، يمكن أن ينتشر على مساحة أكبر من مساحة انتشار الفوسفور الأبيض[٤١].

٤١- هيومن رايتس ووتش، أمطار النار، مرجع سابق، ص ٤.

ج- حظر السم أو الأسلحة السامة

حظّر القانون الدولي الإنساني استخدام السم، أو الأسلحة السامة، وذلك في المادة ٢٣(أ) من لائحة لاهاي المتعلّقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها للعام ١٩٠٧. ثم جاء بروتوكول جنيف للعام ١٩٢٥ ليعتبر الغازات السامة وكل ما شابهها من مواد سائلة أو معدّات في الحرب هو أمر محظور.

فهل يُعد تعريف السم الوارد في بروتوكول جنيف للعام ١٩٢٥ شاملًا سلاح الفوسفور الأبيض؟

يُعرف السم بأنّه مادّة تضرّ الصحة بمفعولها الذاتي، وذلك باتصالها بالجسم أو امتصاصه لها. وعرّف قاموس أكسفورد الإنجليزي السم بأنّه "أي مادة تهلك الحياة أو تضر بالصحة، إن دخلت إلى جسم حي أو امتصّها ذلك الجسم[٤٢]".

وبالنسبة إلى سلاح الفوسفور الأبيض، فإنّ غاز خامس أكسيد الفوسفور الذي ينتج عن احتكاك هذا السلاح مع الأوكسجين هو سام، يحدث أضرارًا بالحنجرة والرئتين والقلب والعينين، وخللًا في الجهاز التنفسي وحروقًا خطيرة. كما أنّ تفاعل الفوسفور الأبيض مع القلويات، يفرز غاز الفوسفين السام الذي يسبّب تهيج القصبة الهوائية، آلام الصدر، الضيق التنفسي، الكحة، القيء، الإسهال، آلام العضلات، الصداع، الدوخة، فشل الرئة، فشل قلبي، فشل الكبد والكلى ثمّ الوفاة. أمّا التعرّض المستمر له في نسب منخفضة وقليلة، فيسبّب فقر الدم، التهاب القصبة الهوائية، مشاكل الجهاز الهضمي، ومشاكل في الرؤيا[٤٣].

وبناءً لما تقدّم، يمكن القول بأنّ الغاز الذي يصدر عند استخدام سلاح الفوسفور الأبيض هو سام.

٤٢- Dissenting Opinion of Judge Weeramantry to the Advisory Opinion of the JCJ on the Legality of Nuclear Weapons 1996,p.509.http://www.icj-cij.org/icjwww/icases/iunan/iunanframe.htm

٤٣- http://www.alriyadh.com/91805

د- تحريم الضرر البيئي

حظّر القانون الدولي الإنساني في المواد(٣٥ فقرة ٣) و(٥٥) من البروتوكول الإضافي الأوّل للعام ١٩٧٧، استخدام أساليب ووسائل القتال التي تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارًا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد.

واستخدام سلاح الفوسفور الأبيض يسبّب تلوّثًا بالماء والتربة والهواء، فعند احتكاك الفوسفور الأبيض بالهواء، فإنّه يتفاعل بسرعة مع الأوكسجين وينتج مواد كيميائية سامة. وبفعل الحرارة العالية التي تتولّد عند تعرّضه للهواء، فإنّه يحرق الأشجار والغابات فتصبح الأراضي قاحلة، كما يؤدي استخدام الفوسفور الأبيض إلى تدمير النظام البيئي الطبيعي من حيوانات ونباتات.

ثالثًا: استخدام سلاح الفوسفور الأبيض في الحروب

للفوسفور الأبيض استخدامات عسكرية وغير عسكرية. فهو يُستخدم في الأسمدة والمضافات الغذائية ومركبات التنظيف، وفي المبيدات الحشرية والألعاب النارية. وقديمًا كان يستخدم في صناعة أعواد الثقاب، غير أنّه تمّ ايقاف هذا الاستخدام نظرًا للآثار الجانبية الخطيرة التي يتسبّب بها[٤٤].

أمّا على الصعيد العسكري، فهو يستخدم كعامل حارق وكباعث لساتر دخاني، وكمركب كيميائي مضاد للأفراد قادر على إحداث حروق شديدة. ويمكن استخدامه أيضًا في عمليات التمويه وإخفاء تحركات الجنود على أرض المعركة، لأنّه عند اطلاقه في الجو، يحدث سحابة كبيرة من الأبخرة البيضاء التي تحجب الرؤية، كما إنّ إلقاء هذه القنابل على الجنود مباشرة يسبّب بينهم الارباك والخوف وأضرارًا جسدية بالغة[٤٥].

٤٤- Agency for Toxic Substances and Disease Registry (ATSDR),Op.Cit.,p. 2.

٤٥- S.N. Christensen, Regulation of White Phosphorus Weapons in International Law, Dissertation submitted to the faculty of law at the university of Oslo,Norway,17/11/2011, p.6,7

هذا واستخدم سلاح الفوسفور الأبيض كوسيلة حرب خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي أثناء الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)[٤٦]. أمّا خلال حرب فيتنام (١٩٥٥-١٩٧٥) لجأت القوات الأميركية إلى استخدام هذا السلاح بشكل مكثّف[٤٧]. كما قامت القوات الروسية باستخدامه من أجل محاصرة المتمردين الشيشانيين في مدينة غروزني عام ١٩٩٤ [٤٨].

وفي أثناء حرب الخليج الأولى وردت تقارير حول استخدام النظام العراقي السابق، بواسطة قوات علي حسن المجيد (علي الكيميائي)، الفوسفور الأبيض في مدينة الناصرية في شباط من العام ١٩٩٤، وذلك بهدف إحراق منازل المدنيين[٤٩]. وفي الحرب البوسنية (١٩٩٢-١٩٩٥) اتُهمت القوات الصربية بإلقاء الفوسفور الأبيض على المدنيين في مدينة سراييفو[٥٠].

غير أنّ القرن الحادي والعشرين شهد استخدامًا مكثفًا لهذا السلاح في الحروب والنزاعات. ففي العام ٢٠٠٧ اتّهم مراقبو الأمم المتحدة أثيوبيا باستخدام الفوسفور الأبيض ضدّ المتمردين والمدنيين في الصومال[٥١].

وفي العام ٢٠٠٩، قامت قوات التحالف باستخدام الفوسفور الأبيض في أفغانستان. وبالمقابل اتهمت الولايات المتحدة الأميركية حركة طالبان بالاستخدام غير المشروع للفوسفور الأبيض[٥٢]. وفي العام نفسه، اتهم أنصار الله (الحوثيون) في اليمن السعودية باستخدام هذا السلاح ضدّهم. ومن جهة أخرى، ورد في بعض التقارير أنّه في العام ٢٠١١، قامت قوات

٤٦- en.wikipedia.org/wiki/white-phosphorus

٤٧- en.wikipedia.org/wiki/white-phosphorus

٤٨- Joseph D. Tessier, Op.Cit.,p.349

٤٩- Charles Richard, Iraq using Napalm in Marsh Offensive ,11 March 1994,The Independent http://www.independent.co.uk/news/world/iraq-using-napalm-in-marsh-offensive-1428336.html

٥٠- Joseph D. Tessier,Op.Cit.,p. 341

٥١- Mark Turner, Barney Jopson, US, Ethiopia accused over Somalia, The Financial Times, July 27, 2007

٥٢- Jason Straziuso, US Military: 44 Afgan case of white Phosphorus ,AssociatedPress,11May2009, http://www.thejakartapost.com/news/2009/05/11/us-military-44-afghan-case-white-phosphorus.html

التحالف بإلقاء الفوسفور الأبيض على عدّة مدن ليبية[٥٣].

وفي العام ٢٠١٤، اتّهمت روسيا، أوكرانيا باستخدام الفوسفور الأبيض في أثناء قصفها المناطق السكنية في سلافيانسك جنوب شرق البلاد، وهو ما نفته أوكرانيا[٥٤]. وفي العام ٢٠١٧، اعترف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية باستخدام الفوسفور الأبيض ضدّ تنظيم "داعش" الإرهابي في الموصل (العراق) والرقة (سوريا)[٥٥]. ومن جانب القوات الإسرائيلية في أثناء عدوانها على لبنان عام ٢٠٠٦ [٥٦]، وعلى فلسطين أعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٢، و٢٠١٤ [٥٧].

الخاتمة

قد يتساءل أي منّا عن السبب في عدم حظر استخدام سلاح الفوسفور الأبيض حتى الآن، مع الإشارة إلى أنّ عملية الحظر، من الناحية القانونية، ليست معقّدة، إذ توجد عدّة طرق لذلك:

الطريقة الأولى: تعديل بروتوكول الأسلحة الحارقة للعام ١٩٨٠، أو إضافة بروتوكول جديد على اتفاقية الأسلحة التقليدية للعام ١٩٨٠، يحظر استخدام سلاح الفوسفور الأبيض، وذلك استنادًا إلى المادة (٨) من اتفاقية الأسلحة التقليدية للعام ١٩٨٠، التي أجازت لأي طرف أن يقترح تعديلات على هذه الاتفاقية، أو أي بروتوكول مرفق بها يكون ملزمًا به، كما سمحت باقتراح بروتوكولات إضافية تتّصل بأنواع أخرى من الأسلحة التقليدية التي لم تشملها البروتوكولات المرفقة. وفيما خصّ تعديل بروتوكول

٥٣- https://www.hrw.org/news/2012/06/08/white-phosphorous-new-napalm

٥٤- /https://www.rt.com/news/165628-ukraine-incendiary-bombs-phosphorus

٥٥- https://www.hrw.org/news/2017/06/14/iraq/syria-danger-us-white-phosphorus

٥٦- Meron Rapport, Israel Using Phosphorus Bombs During War in Lebanon, Oct, 22, 2006

٥٧- Peter Beaumant, Israel admits troops Israel admits troops may have used phosphorus shells in Gaza, The Guardian January 21,2009;http://www.presstv.ir/detail/2014/07/21/372201/israel-drops-phosphorus-bombs-on-gaza

الأسلحة الحارقة، فيكون ذلك عبر تعديل تعريف الأسلحة الحارقة الوارد فيه، بحيث يعتمد على خصائص السلاح لا على الهدف من استخدامه. إلّا أنّ المشكلة التي يمكن أن تُثار عبر آلية التعديل هذه هي أن عقد مؤتمر الدول الأطراف للنظر في اقتراح التعديل أو إضافة بروتوكول جديد يتطلب موافقة أغلبية الدول. وقد تضطلع الولايات المتحدة الأميركية بدور كبير في منع إجراء التعديل، أو إضافة بروتوكولات جديدة، وهناك عددٌ من الوقائع التي تدل على ذلك، فمثلًا في أثناء المفاوضات لإبرام اتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات الملحقة بها، انتهجت الولايات المتحدة الأميركية سياسة التباطؤ والتلكؤ فيما يخص المفاوضات التي تجريها سواء أكانت ثنائية أم متعددة الأطراف، ما عدا تلك التي تحقّق مصلحة الأمن القومي الأميركي، وبعيدًا عن التقيّد بأحكام القانون الدولي الإنساني، وهذا ما يفسّر استغراق المفاوضات لإبرام اتفاقية الأسلحة التقليدية ردحًا طويلًا من الزمن، وأيضًا ما يفسّر إخفاق إجماع الدول الأطراف في أثناء المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة التقليدية المنعقد عام ٢٠٠٦، من التوصّل لإبرام بروتوكول إضافي بشأن حظر الذخائر العنقودية.

الطريقة الثانية: إبرام اتفاقية دولية تحظر صراحة استخدام سلاح الفوسفور الأبيض، ويمكن أن يتحقق ذلك عبر اتباع مسار تفاوضي كاتفاقية أوتاوا وأوسلو التفاوضيين.

فلماذا لا تنكب الدول التي تنادي باحترام حقوق الإنسان وحماية الأجيال المقبلة من مخاطر الحروب، كما أوردت في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة" نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب..."، على اعتماد آلية قانونية لحظر سلاح الفوسفور الأبيض؟

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

١- الشاوي(سماسلطان)، استخدام سلاح اليورانيوم المنضّب والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
٢- هنكرتس (جون-ماري)، بك (لويزدوزوالد)، القانون الدولي الإنساني العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلّد الأوّل، ٢٠٠٧.
٣- هيومن رايتس ووتش، أمطار النار، استخدام إسرائيل غير القانوني للفوسفور الأبيض في غزة، آذار ٢٠٠٩.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Al Barqouni et al., Case Report: White Phosphorus Burn, The Lancet, Vol. 376, No. 2010 ,9734.

2. Beaumant (Peter), Israel admits troops Israel admits troops may have used phosphorus shells in Gaza, The Guardian , January 21,2009.

3. Buncombe (Andrew), Hughes (Solomon), The fog of war: white phosphorus, Fallujah and some burning questions ,The Independents,15 November 2005.

4. Christensen (S.N.), Regulation of White Phosphorus Weapons in International Law, Dissertation submitted to the faculty of law at the university of Oslo,Norway,2011/11/17.

5. Huelsman (Tyler), What is Phosphorus, and How is it Measured, Fondriest Environmental ,Inc.

6. MacLeod(I.J.) and Rogers (A.P.V.), THE USE OF WHITE PHOSPHORUS AND THE LAW OF WAR, Yearbook of International Humanitarian Law, Volume 2007 , 10.

7. Naim (Awny), Al Dalies (Hadaya), El Balawes (Mohamad) …, Birth Defects in Gaza, Prevalence Types,Familiarity and Correlation with Environmental Factors, Int J Environ Res Public Health, 2012 .

8. Reyhani (Roman), The Legality of the Use of White Phosphorus by the United, University of Pennsylvania Journal of Law and Social Change, Vol. 10, Iss. 2007, 1.

9. Rapport (Meron), Israel Using Phosphorus Bombs During War in Lebanon, Oct, 2006 ,22.

10. Salis (Gary D.), The Law of Armed Conflict: International Humanitarian Law in War, Cambridge Univesity Press, 2010.

11. Savica (Vincenzo), Santoro (Domenico)…., Phosphorus: The Philosopher's Stone Discovered in 1669, JNEPHOL,2009(s14).

12. Sullivan (John Burke), Krieger(Gary R.), Clinical Environmental Health and Toxic Exposures, second edition , LippincoTT Williams& wilkins, 2001.

13. Tessier (Joseph D.), Shake & Bake: Dual-Use Chemicals, Contexts, and the Illegality of American White Phosphorus Attacks in Iraq, University of New Hampshire Law Review, Volume 6, Number 2007, 2.

14. Turner (Mark), Jopson (Barney), US, Ethiopia accused over Somalia, The Financial Times, July 2007 ,27.

15. Wisniak (Jaime), Phosphorus- from Discover to commodity, Indian Journal of chemical Technology, Vol. 12, January 2005.

المواقع الالكترونية

16. Agency for Toxic Substances and Disease Registry (ATSDR), Public Health Statement for White Phosphorus, Sept. 1997,p. 2,vailable at http://www.atsdr.cdc.gov/toxprofiles/phs103.html.

17. Charles Richard, Iraq using Napalm in Marsh Offensive ,11 March 1994,The Independent.
http://www.independent.co.uk/news/world/iraq-using-napalm-in-marsh-offensive1428336-.html.

18. David P. Fidler, https://www.asil.org/insights/volume/9/issue/37/use-white-phosphorus-munitions-us-military-forces-iraq.

19. Dissenting Opinion of Judge Weeramantry to the Advisory Opinion of the JCJ on the Legality of Nuclear Weapons 1996,p.509.http://www.icj-cij.org/icjwww/icases/iunan/iunanframe.htm .

20. Jason Straziuso, US Military: 44 Afgan case of white Phosphorus, AssociatedPress,11May2009,http://www.thejakartapost.com/news/11/05/2009/us-military-44-afghan-case-white-phosphorus.html.

21. U.S. Environmental Protection Agency, Phosphorus, January 2000, https://www3.epa.gov/ttn/atw/hlthef/whitepho.html.

22. http://www.cdc.gov/niosh/ershdb/emergencyresponsecard_29750025.html.

23. https://www.hrw.org/news/14/06/2017/iraq/syria-danger-us-white-phosphorus.

24. http://www.rainews.it/ran24/inchiesta/en/video.asp.

25. http://scholarship.law.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1065&context=jlasc.

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الجيوسياسية البولندية: قوّة التغيير الإقليمية

الرائد حبيب عبدو ١١١

الإدارة العامة الرقمية: حل مستقبلي من أجل إصلاح الإدارة العامة اللبنانية

أ.د جورج لبكي ١١٢

الجيوسياسية البولندية: قوّة التغيير الإقليمية

الرائد حبيب عبدو

إنّ الجغرافيا السياسية تتعلّق بالمنظور والتفاعل بين الدول والإمبراطوريات في بيئة جغرافية معينة. إنّه تأثير الجغرافيا على السياسة. فهو محاولة التمييز، من خلال عدسة السلطة والجغرافيا، بين المعطيات الدائمة، والعابرة.

لكن الأسئلة التي تُطرح عديدة: كيف يؤثر الفضاء الجغرافي على صياغة أهداف ومصالح اللّاعبين الدوليين وما هي أسباب ازدهار وزوال الدول؟ ولمعالجة هذا الموضوع بمقاربة استراتيجية، سنناقش مسألة بولندا.

فهل ستكون بولندا قوّة عظمى إقليمية أم ستكون رهينة لجغرافيتها باعتبارها أرضًا للحرب؟

ولذلك سنأخذ العوامل التالية في الاعتبار: الموقع الجغرافي، تاريخ بولندا بين المأساة والعظمة المتجذّرة في ثقافتها واقتصادها الذي يمكن أن يكون محرّك النمو الجديد في أوروبا.

على مرّ التاريخ، كانت الجغرافيا هي المرحلة التي تصطدم بها الأمم والإمبراطوريات. فجغرافية الدولة تفتح لها آفاقًا في بعض الأحيان وتفرض عليها قيودًا في أحيانٍ أخرى كما هي الحال في بولندا.

إنّ التاريخ البولندي لم يكن دائمًا صورة لمسيرة فشل وانكسار بل كانت بولندا واحدة من أعظم القوى في أوروبا. ففي القرن السابع عشر شُكل الكومنولث البولندي – اللتواني قبل ظهور الإمبراطورية الروسية. هذا التحالف شمل المنطقة بأكملها من بحر البلطيق إلى البحر الأسود تقريبًا، من غربي أوكرانيا إلى مناطق في عمق الدولة الألمانية اليوم.

وبحلول العام ١٧٩٥، توقّفت عن الوجود كبلد مستقل، وأضحت مقسّمة بين ثلاث قوى ناشئة هي بروسيا وروسيا والنمسا.

ولم تستعد استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الأولى، فأمضت بضع سنوات كديمقراطية قبل أن تثبت أنّها غير قابلة للحكم وتستسلم للدكتاتورية. وفي بداية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩، تعرّضت بولندا للغزو مرة أخرى وقسمت على ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي وعلى مدى السنوات الست القادمة، وجدت بولندا نفسها في وسط ساحات القتال الأوروبية.

وقد شهدت هذه الأمة تغيّرًا في حظها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٨٩. فقد شهدت إصلاحًا اقتصاديًا ونتيجة لذلك، نما الاقتصاد البولندي بسرعة على مدى العقدين الماضيين ليكون من الأسرع في أوروبا.

تعدّ بولندا في الوقت الحاضر سادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي وعليها بذلك أن تتابع سياسة الانفتاح الاقتصادي وضمان أمنها بتقوية قدرتها العسكرية عبر التحالفات الاستراتيجية لكي تسنح لها الفرصة أن تكون قوة إقليمية صاعدة في أوروبا.

الإدارة العامة الرقمية: حل مستقبلي من أجل إصلاح الإدارة العامة اللبنانية

أ.د جورج لبكي

يسهم اعتماد التكنولوجيا المتطورة في إصلاح الإدارة العامة وجعلها تتماشى مع متطلّبات الحياة العصرية، لذلك تسعى الحكومات إلى الانضمام إلى العالم الرقمي الواسع.

قد ترتبط الحكومة مباشرة بالجمهور عبر تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، فتزوّد القطاع العام بالخدمات والمعلومات، عندئذٍ تسمى حكومة رقمية، وهي تستند بشكل أساسي إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات ونقلها عبر الإنترنت من أجل تحسين الإنتاجية لا بل مضاعفتها وتحقيق اندماج وسائل التواصل في القطاع العام.

تختلف الحكومة الرقمية عن الحكومة الإلكترونية، فالأولى تضطلع بالخدمات العامة والتواصل الاجتماعي على مدى ضيّق. أمّا السؤال الذي يُطرح فهو: إلى أي مدى يمكن تطبيق هذا النوع من الحكومات في لبنان؟

لتطوير الحكومة وجعلها رقمية، تواجه الدولة تحديات كثيرة، منها التقنية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

على المستوى التقني، تظهر مسألة تنفيذ البرامج المختلفة على عدّة منصّات.

على المستوى السياسي، لا بد من: اعتماد سياسة عامة ووضعها قيد التنفيذ، صياغة الأسئلة الخاصة بالأمن، تقديم الخدمات، مسار التمشّط، صياغة دستور السلطة المعنيّة ومسؤولياتها، وحماية حقوق المستخدم.

على المستوى الثقافي، قد يرفض مواطنو بعض الثقافات فكرة الإدارة الرقمية لعدّة أسباب، منها الخوف من ممارسة الطابع الجديد للثورة الرقمية، كذلك الخوف من الجريمة السيبرانية.

على المستوى الاقتصادي، تسهم الحكومة الرقمية، بالإضافة إلى كسب الوقت، في تحقيق ميزانيات اقتصادية مهمة وتقلّص النفقات التي يعود بعضها إلى خدمات إيصال المعلومات إلى المواطنين.

ومن المهم تقديم وسيلة أسرع وأكثر فعاليّة لمعالجة المعلومات داخل الإدارات العامة، والأهم من ذلك هو أنّ الحكومة الرقمية تشجّع على محاربة الفساد من خلال الشفافيّة التي تتميّز بها والمسؤولية التي ترتّبها على الإدارة.

والدولة اللبنانية تبذل ما أمكنها لسلوك هذا المسار الرقمي، فالحكومة المكلّفة بالإصلاح الإداري قد بذلت جهدًا كبيرًا في عملية تحديث القطاع العام، وبخاصة على مستوى تزويد مختلف مكاتب الإدارة العامة بالحواسيب، وإنشاء بوّابة وحيدة للقطاع العام، والمساعدة على إقامة شبكة إلكترونية خاصة به.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N° 103 - January 2018

From ancestors to successors

Whenever solutions loom in the surrounding region, even if this fact is not completely proven, the burdens laid on the shoulders of the military institution increase and determinations are revamped, even though if peace has set in it is essential to preserve it and embolden its pillars. And even if it is possible that regional crises may still return to our land in one way or another, we should always remain vigilant and cautious by presuming flaws and proposing answers.

And when crises overcloud the skies of the region and the political and security turmoil continues, while we do not wish this reality nor do we desire it, vigilance and preparedness as well as offering sacrifices will surely double and turns into an absolute necessity. Had it not been for these measures nothing would have enabled us to avoid the spread of the regional fires into our land up until now, even when its flames reached the sky from different directions with perpetrators, being know or unknown trying to add oil to the fire.

In both cases, our hands will remain steady on the trigger, our ears paying attention to every detail. This is the message of the soldier, starting with the sentinel standing guard at the entrance of its barrack, the watchman at the checkpoint leading to the fighter in the field and at the mountain tops where snow and cold weather reigns.

Through all that, a soldier does not wonder about the time of dangers or the progress of enemies. He does not tire from waiting and expecting and does not allow boredom, laziness and absent mindedness to infiltrate into his soul. Comfort is that of the country and not his own and vigilance is his own and not that of the country. Hence, the trust in the army that was expressed by the state's institutions and citizens with its residents and expatriates during the celebrations on the Independence Day, particularly after successfully chasing away terrorism in the "Dawn of the Outskirts" operation. This accomplishment has led to stability and belief within all the Lebanese as to the importance of the journey of Honor, Sacrifice and Loyalty. This journey, which banner was held high by our ancestors with the aim of achieving independence, has been bequeathed upon the army as a sacred valued possession to its generations who sacrifice their blood and sweat for the sake of preserving it in the fields of honor and duty.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.T.D) Nizar ABDEL KADER
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editor Director: Jihane Jabbour

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*

7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

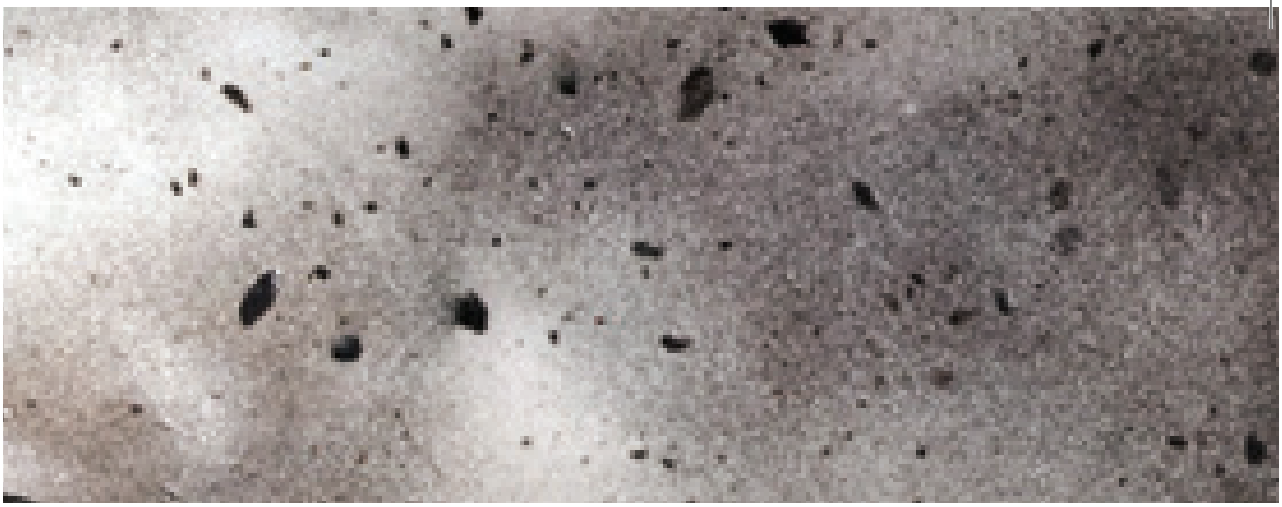

Contents

N° 103 - January 2018

The geopolitics of Poland: A regional power in the making

MAJ. Habib Abdo ***5***

L'administration publique digitale: solution d'avenir pour la reforme de l'administration publique libanaise

Prof. Georges Labaki ***29***

Abstracts ***52***

Résumés ***58***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

The geopolitics of Poland: A regional power in the making

MAJ. Habib Abdo*

Introduction

Geopolitics is about perspective and interaction among states and empires in a particular geographical setting. It is the influence of geography upon politics.

It is about trying to distinguish, through the lens of power and geography, things that are perpetual, ephemeral and of a long duration.

Nicholas Spykman, the politician and founder of the classical realist school, said: "ministers come and go, even dictators die, but mountain ranges stand unperturbed".

In a nutshell, geopolitics is a field that studies the relationship between space and force along the lines of history. This field examines the origins, development, and causes of the rise and collapse of powers in time and space.

But the questions that come into play are numerous: How does geographic space influence

* *Officer in the lebanese army*

the formulation of goals and interests of international players - states and unions - and what are the causes for the rise and fall of states?

To address this subject with a strategic approach, let's take Poland as an example.

For Poland, geopolitics is an existential threat. Losing on its fronts can lead to an all-out invasion and triggers a national catastrophe. For other countries, geopolitics is not as existential as an issue. Sometimes, it doesn't really matter whether you win or lose.

When you get to hear Chopin's Polonaise and Revolutionary Etude, you can feel a clear expression of rage, hope and despair. These feelings were a clear condemnation for Russians and French, who helped to crush the uprising that took place in Warsaw in November 1831. As a result, the lack of trust and the reluctance to ask for foreign aids stayed in Poland's conscience to this day.

Taking a closer look into Polish history, you will always get the sense that disaster is lurking just around the corner. Therefore, Poland's national strategy is always designed with an underlying sense of fear and desperation. But as a beacon of hope, massive political and economic transformations are sweeping Poland. The Polish economy performed painful reforms to emerge from decades of state control to morph into more privatized industries and market competition.

Poland will try to benefit from all the opportunities while trying to mitigate the threats along the way. It has a significant potential to grow into a wealthy and stable nation.

Will Poland be a regional superpower, or will it be condemned to geography as a land of war?

Different factors come into consideration: 1) Geographical location; 2) Poland's history of tragedy and greatness rooted

in its culture and 3) Its economy, which can become Europe's new growth engine.

We will try to approach these three factors in order to have a clearer view of the past, an understanding of the present and a glimpse of the future.

1- Geography's curse

Throughout history, geography has been the stage on which nations and empires have collided. The geography of a state - its position in a geographical region and in the world as a whole, presents opportunities to, and imposes limitations on, the state.

It is established that understanding geography is essential for geopolitical analysis where it is the most crucial factor in international politics because of its permanent factor.

For this reason, geography imposes on states' leaders or rulers well-defined political perspectives and thereby, affects their decision-making in matters of foreign policy(1).

Poland in perspective:

It's rarely an article on geopolitics had been written without the direct mention of the MacKinder's(2) theory who suggested in 1904 that the control of Eastern Europe was vital to control the world. He postulated the following which became known as the MacKinder Heartland Theory:

Who rules East Europe commands the Heartland?

Who rules the Heartland commands the World-Island?

Who rules the World-Island commands the world?

According to MacKinder, the "heartland" is also referred to as the "pivot area" and it is designated as the core of Eurasia, and he considered all of Europe and Asia as the World-Island. He argued that the Eurasian landmass should never be dominated by a single power or a coalition of powers.

Outside of the Pivot area is the marginal or inner crescent,

1- Francis Sempa, Geopolitics: From the Cold War to the 21st Century, Transaction Publishers, 2002, p.5.

2- Sir Halford John MacKinder PC was an English geographer and one of the founding fathers of geopolitics.

which Spykman later labeled as "The Rimland", which is part continental and part oceanic and beyond that is the outer crescent, which is entirely oceanic. To the south, east, and west of the heartland lie what Mackinder called the “marginal regions” of the inner crescent.

It is relatively easy to spot Poland’s position as the center of the Eurasian landmass (Figure 1). This position was the root cause of Poland’s tragedy for centuries.

The national strategy of Poland revolves around the preservation

Fig. 1: Poland at the heart of Eurasia

of its national identity and independence: It is situated on the flat, open plains of northern Europe, with no natural boundaries separating it from Germany to the west and Russia to the east, Poland was often torn between the two (Figure 2).

Throughout the years, Poland's existence was heavily susceptible to the moves of major Eurasian powers: To the east, Russia (a massive empire by 1830), to the west, the Prussians (Germany after 1871) and to the south, the Hapsburg Empire (until 1918). This has led Poland to be the major theater of the bulk of European conflicts.

To note, Poland became the subject of various attempts by its adjacent neighbors, such as the Third Reich from the West, Russia and the Soviet Union from the East, Sweden (in the 17th

and 18th centuries) from the North, and finally Turkey (in the 16th and 17th centuries) from the South.

Being besieged with these powerful neighbors, no amount of courage or wisdom could survive forces as massive as this.

Therefore, Poland has known a chaotic history with fluctuation between independence and regional dominance, surviving only in language and memory before emerging as an independent country once again [3].

Fig. 2: The Northern European Plain

Evidently, the statement that Poland has a terrible geographical position is a truism. To this day, the ultimate fear for Poland has always been to be simultaneously attacked by both Russia and Germany.

Politics in perspective:

The delicate position of Poland forced it to deal with two assertive neighbors. On one hand, the Russians were increasingly afraid of European and American help to Europe in general and to Eastern Europe in particular. This aid is perceived (to this day) as undermining Russia's economic viability and saw NATO's expansion as a strategy to strangle Russia[4] .

On the other hand, the Germans saw their expansion west as

3- Antonia Colibasanu, Poland Takes on Russia, Geopolitical Futures, February 2017.

4- George Friedman, NATO the Middle East and Eastern Europe, Geopolitical Futures, February, 2017.

a vital move to ensure their “Lebensraum”, or the vital space in which Germany can prosper.

This is the heart of Poland's strategic problem. As an independent country in the 20th century, Poland sought multilateral alliances to protect itself from Russia and Germany - among these alliances was the Intermarium.

The idea of the Intermarium dates back to the post World War I period. After the Soviet capitulation to the Germans in 1917 and the signing of the Brest-Litovsk treaty, a large deal of territory was ceded to Germany including Ukraine. After Germany lost the war, the Soviets tried to regain what they have given in the Brest-Litovsk treaty[5]. In 1920, a climactic battle took place in Warsaw, when an army led by Polish Gen. Jozef Pilsudski blocked a Soviet invasion.

Pilsudski was a Polish nationalist with a geopolitical vision who understood that Russia's defeat by Germany was the first step to an independent Poland. He believed that Polish domination of Ukraine would guarantee Poland's freedom and independence after the defeat of Germany. His attempt to ally with Ukraine failed as Russians defeated the Ukrainians and turned on Poland but Pilsudski defeated them[6].

With his ingenuity, Pilsudski tried to take advantage of the weakness of Germany and Russia who were both in shambles. This situation did not last for long. Pilsudski thought to take advantage of the moment and created an alliance to save the region. His vision was something called the Intermarium, which was an alliance of the nations between the seas built around Poland and including Czechoslovakia, Hungary, Romania, Finland and the Baltic states. This never came to materialize; otherwise, we

5- The Treaty of Brest-Litovsk was a peace treaty signed on 3 March 1918 between the new Bolshevik government of Soviet Union and the Central Powers (Germany, Austria-Hungary, Bulgaria, and the Ottoman Empire), that ended Russia's participation in World War I.

6- George Friedman, Geopolitical Journey: Borderlands, Stratfor, 2010.

would have seen history written in a very different way: World War II might have prevented or played out in a very different way.

For achieving his goal, he needed two preconditions: 1) complete military defeat of Russia and 2) deep co-operation of the nations involved in the project .

Neither option became a reality.

Pilsudski's Intermarium makes a kind of logical sense: the concept promoted calling for an alignment comprising Central European countries from the Baltic Sea to the Black Sea to resist Germany and Russia.

Needless to say, the Intermarium was censored by the Soviet Union and then Russia in the post-Cold War era. It existed only as a mere slogan, especially for the right-wing Poles.

Then, in 2015, a new idea emerged. The so-called Three Seas Initiative appeared and was followed by two summits (one in Dubrovnik in 2016 and the other in Warsaw in 2017). With the creation of the Three Seas strategy, the world would have witnessed a shift from a passive stance of the Eastern European countries awaiting Russian interferences to a more active one trying to integrate the Balkans into their alliance.

It was a revival of the Intermarium Strategy and by it the old Polish strategies began to re-emerge. We saw the old existential questions concerning Poland reformulated: Does Poland still aspire to play the role of regional leader? Or it just wants to protect itself while being at a distance from other powers?

The rationale behind the creation of the Intermarium (or the Three Seas Strategy) is the assumption that Europe will not protect its eastern borders against a Russian threat. Therefore, Eastern European countries are left to their own capabilities and a distant alliance with the United States. Otherwise, if they acted separately, Russia has the ability to crush them. If this alliance has

the chance to be brought to life, it must include Turkey, Georgia, and Azerbaijan in order to contain most of European Russia.

Strategic solution

Poland's first strategic solution should be establishing close ties with NATO and the European Union to counter these challenges. But a question emerges from this predicament: to what extent can Poland rely on the viability of NATO as a military force? The answer is less than clear and the future of the European Union is clouded, as Frans Timmermans, the deputy leader of the European Commission once said: "there are two kinds of countries in Europe, small ones, and those who don't know yet that they are small".

The problem with NATO alliances is one of a habit and convenience. NATO has become nowadays, selective in its engagements. Pre 1991, NATO had a clear purpose of deterring Russia from invading Europe. Today this clear purpose does not exist anymore and participation in wars is becoming elective. To be more precise, participation can be broad but militarily insignificant and participation in conflict is not automatic but optional. Therefore, NATO is no longer an alliance, as an alliance requires mutual interests and support.

Before laying out the clear Polish strategy capable of shifting Poland's curse of geography from a liability to an asset, we will take a close look at the country callousness of history.

2- Ruthlessness of history

Poland has been an independent kingdom for the past 800 years before the nineteenth century.

But in 1795, Poland was wiped off the map of Europe. It was absorbed by three great neighboring powers: the Prussian, Russian, and Austro-Hungarian empires. This situation lasted until 1918.

It must be highlighted that Polish history was not always about the nobility of failure. Poland was one of Europe's greatest powers

- Polish-Lithuanian Commonwealth - prior the emergence of the Russian empire, or the Hapsburgs organization of southeastern Europe and the rise of Prussia. This alliance forged in the 17th century encompassed the entire region from the Baltic Sea to approximately the Black Sea, from western Ukraine into deep Germanic regions.

This part of history has been considered as Poland's greatest time. It is not clear that they fully appreciate why they were once great, why the greatness was taken away from them or their resurrection is not unthinkable. The Poles know that they once dominated the North European Plain and they are convinced that it will never happen again.

By 1795, it had ceased to exist as an independent country, divided among three emerging powers: Prussia, Russia, and Austria.

It did not regain independence until after World War I when the Treaty of Versailles created it in 1919. It spent few short years as a democracy before proving ungovernable and succumbing to dictatorship.

At the beginning of World War II in 1939, Poland was once again conquered and divided by Nazi Germany and the Soviet Union. Over the next six years, Poland found itself at the center of the European battlefields. Its statehood was formalized in 1945, but it was dominated by the Soviets until 1989.

This country has endured the atrocities of World War II with

Fig. 3: Routes of invasion

more than five million Poles dead and much more injured. The Nazis and the Soviets wiped out the majority of Poland's intelligentsia and clergy. Unfortunately, Warsaw was reduced to ruins and destined to live four decades under the communist rule (Figure 3).

It must not skip the reader's mind that this history of betrayal is deeply rooted in the Polish conscience. History was a cruel teacher. This sense of betrayal culminated at the beginning of World War II when France and the United Kingdom failed to honor their commitment to Poland, which collapsed in less than a week with no nation capable of helping the doomed state. Poland collapsed too quickly, too often throughout its modern history.

Georges Friedman, the leading expert on geopolitical intelligence, once said: "Poland is neither the master of its fate nor the captain of its soul"[7]. Poland succumbed to the wishes of other countries in the matter of its own survival, especially when Germans and Russians joined forces.

As throughout history, it has always been in the core interest of Poland to see the Germans divided, the Austrians worrying about the Ottomans and the Russians weak.

While some historians wrote on how the Poles would not be able to succeed in aiding themselves and others took pride in the certainty of catastrophe, Poland has been helpless for the most part of its history and a victim of occupation and partitioning for centuries.

It is common knowledge for Poles to avoid foreign occupation by all means and retain their independence. This issue primes all others psychologically and practically (whether economically, institutionally and culturally).

In his lengthy description of Poland's strategy and prerogatives,

7- George Friedman, Geopolitical Journey: Poland, Stratfor, 2010.

George Friedman wrote: "Wars take time to wage, and the Poles preferred the romantic gesture to waging war. The Poles used horse cavalry against German armor, an event of great symbolism if not a major military feat. As an act of human greatness, there was magnificence in their resistance. They waged war - even after defeat - as if it were a work of art. It was also an exercise in futility. Listen carefully to Chopin: Courage, art, and futility are intimately related for Poland. The Poles expect to be betrayed, to lose, and to be beaten. Their pride was in their ability to retain their humanity in the face of catastrophe".

As we wrote repeatedly in these pages, Russia and Germany have long been the major issues for Poles. Even though they are less worrisome about the Germans, they're still suspicious, especially, as history has revealed, that the Germans view the western part of Poland as a part of Germany inhabited by the Poles. They see the potential for a Russian move against the Baltic states and are deeply concerned about NATO's military weakness.

In their view, should the Russians decide to move decisively, only the Americans would be in a position to bring significant force to counter the attack, and that force would take months to arrive. It is not that they are expecting an attack. But if an attack happens, it will most likely take place in the Baltic, and the Poles will bear the major burden of resistance. The Poles have made substantial efforts in building a military, but they will be unable to hold back the Russians alone. Given the Europeans' weakness and United States' distance from the region, they feel isolated[8] .

The Russians have no intention (openly at least) to recreate the Russian empire. Although its president Vladimir Putin said that the collapse of the Soviet Union was a great catastrophe.

Kremlin's Russia wanted to have a control over Ukraine and Belarus – but much less than imagined – so they can create a

8- George Friedman, Journey's End: Warsaw and Budapest, Geopolitical Futures, 2017.

buffer and bring them under Russian satellites. The Germans relinquished their expansionist strategy and replaced it with an economic model that ensures their wealthy livelihood. As for the old Austro-Hungarian threat, that has dissolved in a blend of weak nations, none of which can threaten Poland.

Accordingly, the Polish population, in general, agrees that the dangers of life on the North European Plain have been eliminated.

Russians may be weak militarily compared to the United States but not compared to Europe. They want to limit Ukraine and Belarus options in foreign policy because strategically, they are Russia's first buffer against any attack. The Russians will permit all sorts of internal upheaval to secure that the governments in their orbit will retain their allegiance to Moscow. The Ukraine crisis in 2015 - and the standoff it caused between Russia and the West - is a powerful indicator about the seriousness of Russians when they are threatened by their sphere of influence.

This crisis caused NATO to increase its military buildup in the region through what came to be considered the largest NATO deployment since the Cold War.

This problem has urged the United States to show a more significant commitment to the region. In fact, with the help of the United States and, optionally, the rest of Europe, the Eastern European countries are capable of protecting themselves both militarily and politically against Russian influence. This help could be enhanced if the rest of eastern European countries decide to cooperate with the United States and Europe. But the Poles and Hungarians have little trust in NATO, and they are under constant attack from the EU because of the political elected governments, which the EU disapproves of.

It is essential to note that the United States, after its latest experience in the Islamic world, is moving toward a more distant, balance-of-power approach to the world. This does not mean that the United States is indifferent to what happens in

northern Europe. The growth of Russian power and potential Russian expansionism would upset the European balance of power, which is not to Washington's interest. It is useful to quote Thucydides who wrote of the Peloponnesian War: "What made war inevitable was the growth of Athenian power and the fear which this caused in Sparta".

As the United States matures as a global power, it will allow the regional balance of power to stabilize naturally rather than intervene if the threat appears manageable[9] .

A major issue has to be addressed here: the question of German and Russian cooperation as there is a sort of synergy created between the two: on one side we have the German dependence on Russian energy and on the other, the Russian requirement for technology. This relationship is seen with great deal of wariness among the Poles.

According to George Friedman: "the German questions about the future of the European Union have taken them on a more independent and exploratory course. For their part, the Russians have achieved the essentials of a geopolitical recovery. Compared to 10 years ago, Putin has taken Russia on an extraordinary recovery. Russia is now interested in splitting Europe from the United States, and particularly from Germany. As Germany is looking for a new foundation for its foreign policy, the Russians are looking to partner with Europe".

It is hard to believe that this sort of a German-Russian understanding does not concern the Poles. George Friedman goes on to say: "For Poland, the specter of a German-Russian entente is a historical nightmare. The last time this happened, in 1939, Poland was torn apart and lost its sovereignty for 50 years. There is hardly a family in Poland who can't name their dead from that time. Of course, it is said that this time it would be different, that the Germans are no longer what they were and

9- George Friedman, Poland's Strategy, Stratfor, 2012

neither are the Russians. But geopolitics teaches that subjective inclinations do not erase historical patterns. Whatever the Poles think and say, they must be nervous although they are not admitting it. Admitting fear of Germany and Russia would be to admit distrust, and distrust is not permitted in modern Europe. Still, the Poles know history, and it will be good to see what they have to say, or at least how they say it. And it is of the greatest importance to hear what they say, and don't say, about the United States under these circumstances".

The Poles today want to escape their history. They want to move beyond history's tragic sense, and they want to avoid fantastic dreams of greatness. The former did nothing to protect their families from the Nazis and Communists. The latter is simply irrelevant. In the line of history, Poland, as a nation, was powerful for a while when there was no Germany or Russia.

It can adopt a strategy of an alignment with Germany keeping in mind Russia's weakness and lack of a clear intention of aggression. The rationale explaining it is fairly simple: It is well known to the Poles that both Russians and Germans can change the polish political regime in a heartbeat. In politics, gambling walks hand in hand with total elimination and history is full of examples of forgotten states and civilizations.

For that, a more reliable strategy can be built on a bilateral relationship with the United States. This strategy will lay out a clear understanding that the United States is relying on the balance of power in the region and does not have any intention in direct intervention except when there is no better alternative. This implies that it is up to the Poles to maintain this delicate balance of power in order to gain crucial time to allow the United States to intervene.

But the United States can only secure the western front of Poland. To secure its eastern one, the Poles will be inclined to build their own power, which will cost them a great deal

of money- money hard to spend when the threat might never materialize.

However, it is already known in the region that the EU is becoming weaker and Russia's economy (and to a certain degree its military) power is in decline, despite its last showdown in Ukraine. Eastern Europe countries have lost confidence that Western Europe countries will take risks on their behalf. They worry about Russia, but not quite as much as before.

It is worthy to note that the United States won't permit to have Europe be dominated by one power (the American fear should not be China or North Korea or ISIS but the amalgamation of the European Peninsula's technology with Russia's natural resources as this would create a power that could challenge American primacy in an arena of great geopolitical and ethnic significance to the U.S.)

Having dealt with the past – history – and settled with the constant – geography – it's time to approach the future and the potential of Poland's metamorphosis into a well defined (maybe assertive) state.

3- The hope of the future

It is important to recognize the phenomenal emergence of Poland from the ashes of its traumatic past.

Over the last 25 years, Poland - after centuries of war and defeat has enjoyed peace, stable and vibrant economy, and integration with the rest of Europe.

This nation has seen its luck changing since the collapse of the Soviet Union in 1989. It has witnessed aggressive market economic reform and as a result, the Polish economy grew rapidly for the past two decades (at a rate of more than 4% per year – one of the fastest economic growths in Europe).

Poland nowadays is the sixth-largest economy in the EU garnering massive investment in its infrastructure and companies and the standards of living more than doubled between 1989 and

2012, reaching 62% of the level of the prosperous countries at the core of Europe[10] .

Fig. 4: Poland's position in Europe

With the creation of the European Union, Poland, like the rest of central Europe, saw it as a solution to its strategic problem. As EU member, the Polish-German problem is solved having the two countries linked through a vast institutional structure (Figure 4).

So to note, Poland willingly entered the European Union for two reasons. First, after experiencing fascism and communism, one of its priorities was to develop a political culture that would render it immune from the contagion. Furthermore, Europe had freed itself from fascism and guaranteed this freedom in an institutionalized form in the EU. The bloc would protect Poland, or so it thought. And second, the entry barrier to EU markets is low, so Warsaw could enjoy the benefits without giving up its nation self-determination and remain sovereign.

Poland has taken advantage of the European Union and along that has witnessed a great deal of political stability.

This stability triggered the long path for the economic development of Poland. So, thirteen years after joining the

10- Mitchell A. Ornstein, Six Markets to Watch: Poland, Foreign Affairs, January/February 2014.

European Union, Poland is doing well economically. The Polish economy is the only one in the EU to have achieved constant growth despite the economic crisis and it is clearly the economic leader among the former Soviet satellites [11].

But the velvet wedding with the EU is starting to witness troubles. After 2008, Europe began to grasp the feeling of nationalism with several right-wing governments ascending to power.

Eastern Europe started this movement first by electing Hungarian Prime Minister Viktor Orbán and then electing a similar government in Poland a few months later represented by Bronisław Komorowski, the candidate of Civic Platform. This created a tension between these countries and the EU. Contrary to the United Kingdom, which succeeded to pull away from the European Union, Poland and other Eastern European countries were pushed away.

Poland elected its government through fair elections, mostly free of fraud and no one challenged the elections' legitimacy. However, the EU had several issues with the policies of the new elected Polish government on a range of changes concerning the judiciary and the media as Mitchell Ornstein, the professor of Political Science at Harvard University, highlighted through his writings in the Foreign Affairs publication: "The voters knew and wanted what they were voting for".

The newly elected government was of a right-wing inclination. It opposed the policies and institutional positions of the previous, left-of-center government and appointed its followers in all the state institutions, such as courts and media. The new government saw that as a direct act of hostility toward its policies and sought to change the management of the state-owned media and "reform" (in its terms) the judiciary [12].

The EU community perceived these actions as a direct attack

11- Christopher Alessi, Poland's Economic Model, Counsel on Foreign Relations, November 2012.

12- George Friedman, Poland Challenges the European Identity, Geopolitical Futures, September 2017.

on democracy for it directly affected the judiciary body and a lot of hostility voices have been heard in Brussels alleys especially from Germany, which included threats to suspend Poland from participation in some EU functions.

The Polish government's crisis vis-à-vis the European Union is not really about its reform of the judiciary or media. Rather, it is about Poland deviating from the EU's ideology. The government opposition of unlimited Muslims immigration is a clear example. Another example is the issue of secularism with Poland being a Catholic country with Catholicism deeply embedded in the Polish conscience. This religiosity contradicts the spirit upon which the EU was conceptualized.

Principally, the most important thing countries like Poland hoped to gain from joining the EU were immunization against fascism. Now, they collided with the EU's attempt to protect its general ideology. From the EU's perspective, what the Poles were doing went beyond the pale of acceptable liberal democratic behavior. From the standpoint of Poland, it had adhered to the heart of liberal democratic behavior: its government had won free elections. In challenging the right of an elected government to chart its course, it was the EU that was violating liberal democratic values[13].

The argument here is that just as the British periphery is fragmenting, the Eastern European periphery is also fragmenting. Some regimes are now pulling away from the EU; others are drawing closer. This fragmentation has critical geopolitical consequences in the short term. As the EU alienates Poland and Hungary, further fragmentation will take place as these two countries try to find a balance between Europe and Russia, rather than simply being committed to the center, particularly Germany.

Today, Russia's push of Poland to the arms of the West is seen as a strategic error. Its direct effect was moving Poland directly into Germany's sphere of influence. Since Germany accepted

13- George Friedman, Notes from Europe's Periphery, Geopolitical Futures, March 2017.

this situation by signing a peace treaty with Poland in 1990, it has sought to draw Poland closer and Warsaw has proved to be a willing partner.

The depth of Poland's relationship with Europe's leading economy – Germany – is a major reason why it is such a good place to invest today.

This bond is beneficial for both countries. Poland offers Germany a friendly business climate, plenty of skilled labor, and, above all, proximity[14]. A large part of the German export machine is now based in Poland. Poland gets German investment and markets for its goods and Germany profits from the opportunity to use Poland as a low-cost, high-quality production platform to compete with East Asia. Indeed, some German industries are able to produce goods in Poland for less than what they would cost to make in China.

Poland exports soared (46% of its GDP) for being part of the German supply chain – it's being acknowledged as a great exporting economy. And a recent Morgan Stanley report estimated that 30% to 40% of Poland's exports to Germany now end up as German exports to the rest of the world. This interdependence explains why Germany is by far Poland's largest trade partner, buying or selling 25% of Poland's exports and imports, which total about 12% of the overall Polish economy[15].

This economic booming could not have happened if the German-Polish relationship has not been embedded in the broader European Union. Since Poland joined in 2004, the EU has been so beneficial as well as for the rest of Eastern Europe like securing democratic freedoms and administrative reforms and helping the region liberalize its markets.

In the last decade, the EU has invested more than 40 billion Euros in Polish infrastructure, from building state-of-the-art highways, renovating its decrepit train stations and train lines,

14- Mitchell A. Ornstein, Six Markets to Watch: Poland, Foreign Affairs, January/February 2014.

15- ibid

cleaning up its rivers and setting up broadband infrastructure.

For Poland to attain the status as one of the world's most advanced economies, it has to grow at a significantly faster rate. Since it is regarded as a developed economy, such growth will only be achieved through a major multi-sector transformation program with a focus on four strategic elements[16] :

1) Overcoming growth barriers, focusing on mining, energy sectors, and agriculture;

2) Expanding high-potential sectors, focusing on advanced business services, process manufacturing, and food processing;

3) Achieving cost-effective acceleration in technology, focusing on advanced manufacturing and pharmaceutical industry;

4) Halting the demographic squeeze.

The exceptional growth of the Polish economy over the past three decades has brought Poland to a developmental threshold as was shown in a McKinsey Institute study called "Poland 2025".

This study stated that the country faces a choice for the next decade: to accept a business-as-usual scenario with limited growth, or adopt an aspirational scenario with enhancing its growth ratio.

Choosing one over the other would lead to vastly different outcomes. By taking the first path, the country would remain a regionally focused middle-income economy. By taking the second, Poland would become a main growth engine of Europe, competing successfully in a global market; the country would also experience major improvements in living standards, reaching levels of countries such as Spain, Slovenia, or even Italy in terms

of GDP per capita - The country's economic success so far has given the society the appetite to expend the effort needed to reach higher levels of prosperity.

16- Wojciech Bogdan, Daniel Boniecki, Eric Labaye, Tomasz Marciniak, Marcin Nowacki, Poland 2025, McKinsey and Company , January 2015.

To achieve this trajectory, according to the same study, however, important changes and investments are required:

1) Thinking seriously about producing high-tech and knowledge to intensify exports.

2) Focusing on increasing the percentage of research and development, now standing at a poor 0.7% of the GDP.

3) Not depending on foreign investments and not relying heavily on foreign trade.

4) Being wary of the presence of other low-wage countries in its neighborhood that could challenge its status.

Mitchell Orenstein said: "the greatest long-term risk to Poland is that its consumption and wages will rise too fast, crowding out domestic investment and deterring foreign business. In managing their country's rise, Polish politicians will see themselves walking a fine line between satisfying voters' concerns and maintaining the country's cheap labor costs. This dilemma of dependence also explains why Poland is unlikely to join the Eurozone, at least not anytime soon"[17].

None of the goals set in the aspirational scenario in Poland 2025 are unrealistic, but to achieve them, Poland will need a concerted nationwide improvement effort, with the joint participation of the key stakeholders: business, government, and academia. The challenges are many, but so are the country's strengths, deriving from its large and educated population, its geographic location, and its enviable macroeconomic stability. By designing a plan to grow according to these strengths, Poland is poised to become, in the next decade, one of Europe's strongest engines of growth as well as a dynamic force in the global marketplace.

The EU is attempting to consolidate prosperity and peace. The prosperity has not achieved its goal yet and if peace fails, Poland

17- Mitchell A. Orenstein, Poland: From Tragedy to Triumph, Foreign Affairs Magazine, January/February 2014 Issue

will find itself on the brink of a geopolitical reality transferring it back to its doomed history.

Conclusion

In his impressive book "The Next 100 Years", George Friedman predicted that in the next five decades, Poland would emerge as a regional superpower. Its ascendance will be due to internal factors as well as external ones. These factors have been detailed in these pages.

Warsaw is sometimes referred to as "the Phoenix city". After all the calamities of World War II, it managed to rise from the ashes like the mythical bird. Today, many observers including ordinary Poles and investors are speculating about the potential of this Phoenix.

Polish officials and the Polish public understand that they are safe for the moment but the future is unknown as Poland is a bustling European country, full of joint ventures and hedge funds[18].

This nation witnessed an amazing transformation in the past quarter of a century. In fact, most speculators think that the country's best days are ahead of it. It has a well-educated population bestowed with the gift of being entrepreneurial and more Europe-minded than many western Europeans. These factors, and the resilience of its economy, mean that Poland offers huge opportunities in agriculture, construction, and other sectors, and is a fast-growing location for shared services.

Poland's strategy should come from its understanding that it's caught up between Germany and Russia. Any entente between these two can deteriorate Poland. To prevent this scenario, Poland is advised to develop a quadri-dimensional strategy.

First, it needs to invest in a national defense strategy designed to

18- George Friedman, Geopolitical Journey: Poland, Stratfor, 2010.

make it more costly to the aggressor to attack Poland and create a deeper economic and military relationship with Germany or/and Russia to secure its interest.

Second, Poland by itself is fragile. It must be part of a greater body of alliances. The Intermarium, stretching from Finland to Turkey would be of a sufficient weight and free from the entangled politics of the NATO. NATO was the alliance of the Cold War and the Cold War is long gone. This alliance lives on like a poorly fed ghost administered by a well-fed bureaucracy.

Third, it is of a foremost importance that the Poles maintain their relationship with the global hegemon. Certainly, their reliance on France and Britain in World War II didn't bring the effect they wanted as they were left alone to their destiny. But their relationship with the United States has had its fair share during different administrations to prevent a German-Russian entente or domination of Europe by one power whether Germany, Russia or a combination of the two (wars have been fought to prevent geopolitical domination by a German-Russian entente as this would threaten the United States interests profoundly e.g. World War I, World War II and the Cold War).

And last, this country must focus on its internal economic development and implement the highlighted four strategies in harmony, as they are essential to Poland's existence.

It is well known that strategy implementation needs money so relying on others' donations cannot be guaranteed all the time.

Poland, by building-up resistance – economically and militarily (through alliances) - against Russia primarily in its neighborhood and managing its own fears, will be behaving more like a rising regional power in Central Europe.

Book References:

1- Foreign Affairs Strategy, Terry Deibel, Cambridge, 2007.

2- Geopolitiques: Manuel Pratique, Patrice Gourdin et Yves Lacoste, Choiseul, 2010.

3- Makers of Modern Strategy, Peter Paret and Gordon A. Craig, Princeton University Press, 1986.

4- Poland 2025, WojciechBogdan, Daniel Boniecki, Eric Labaye, Tomasz Marciniak, Marcin Nowacki, McKinsey and Company, January 2015.

5- Strategy and Geopolitics, Mike Rosenberg, Emerald Publishing, 2017.

6- Strategy, Lawrence Friedman, Oxford Univesity Press, 2013.

7- The Next 100 years, George Friedman, Anchor books, 2009.

8- The Next Decade, George Friedman, Doubleday Books, 2011.

9- World Order, Henry Kissinger, Penguin Books, 2015.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

L'administration publique digitale: solution d'avenir pour la reforme de l'administration publique libanaise

Prof. Georges Labaki*

Introduction

La grande évolution de la technologie n'a pas eu seulement un impact sur les attentes de citoyens mais elle s'est étendueà tous les secteurs de la vie économique et sociale. Le public est fasciné par la variété des expériences numériques, allant de son utilisation dans le domaine du luxe en passant par son utilité professionnelle. Cette intégration de la technologie haut de gamme dans tous les aspects de leur vie quotidienne à poussé les gens à attendre de leur gouvernement à faire de même et à rejoindre le vaste monde numérique. En effet, le concept de gouvernement numérique est très pratique. Il facilite la vie des usagers en leur évitant de longs déplacements et en diminuant les chances de corruption des agents publics car il sépare physiquement les usagers des fonctionnaires. Le gouvernement digital prend de l'ampleur tous les jours et commence rapidement à gagner les pays développés. En outre, face à

* *Professeur* à *l' NDU*

l'introduction massive du numérique dans tous les domaines de l'économie le secteur public ne pouvait pas demeurer étranger à cette grande évolution technologique.

Un gouvernement numérique peut être défini comme la fourniture d'informations et de services au sein du secteur public et entre le gouvernement et le public par le biais des technologies de l'information et de la communication. Cette définition englobe également la démocratie numérique qui permet aux citoyens de voter en ligne et facilite les délibérations publiques à l'aide de la technologie numérique. Ce concept novateur permet aux citoyens d'accéder aux services du gouvernement sur leurs appareils mobiles et de faire des transactions en ligne. Dans ce contexte, le gouvernement en question est une avancée dans l'adaptation à un monde moderne fascinant.

De même, le gouvernement peut être défini comme l'emploi de l'Internet et de la Toile pour le transport de l'information gouvernementale et des services aux citoyens[1]. Il est également défini comme l'utilisation de dispositifs de communication électroniques, d'ordinateurs et de l'Internet pour fournir des services publics aux personnes dans un pays ou une région. Ainsi il se réfère essentiellement à l'utilisation des technologies de l'Informations et d'autres avantages de transmission d'information en ligne pour accroître et améliorer la productivité et l'adéquation des moyens de communication dans le secteur public.

Le gouvernement numérique est un gouvernement virtuel qui se réfère également sur la gouvernance fortement affectée par l'utilisation d'Internet et d'autres technologies de l'information (TI). Il permet la production et la diffusion de l'information et des services à l'intérieur du gouvernement et entre le gouvernement et le public en utilisant un éventail des technologies de l'information et de communication.

1- Organisation des Nations Unies, 2006; AOEMA, 2005.

Le gouvernement numérique diffère du gouvernement électronique – e-government - car il permet une intégration plus large des services publics et permet une communication plus étroite et personnelle avec les usagers du service public. Toutefois, la question qui se pose est celle de savoir, à quel point, est-il applicable au Liban? En outre, représente-t-il une chance pour la réforme de l'administration publique libanaise qui souffre de problèmes endémiques?

I- Stratégies de l'introduction du gouvernement numérique

A- Adoption d'une politique publique

Au départ, les gouvernements doivent définir leurs priorités en la matière à la lumière de la capacité des ministères et des organisations publiques et les moyens technologiques les mieux adaptés pour garantir la qualité et l'efficacité des services. Il est conseillé de créer une agence en charge du programme numérique et dans la même perspective, un portail unique pour le gouvernement numérique. Dans une première étape, il s'agit de la préparation et l'exécution des initiatives numériques en contrôlant les décisions mettant en évidence les priorités définies dans le plan du numérique et de surveiller de près les progrès réalisés. La deuxième étape est la prise de conscience de l'importance du numérique. Les fonctionnaires devraient être informés des progrès technologiques et poussés à saisir les opportunités qu'ils offrent.

Il y a deux approches principales qui permettent à un gouvernement de s'adapter à l'ère numérique. La première consiste à examiner les possibilités que la technologie offre et par ce biais de se fixer des objectifs de transformation en parallèle à l'accomplissement des objectifs gouvernementaux. La deuxième approche est l'évaluation fréquente des programmes numériques et d'évaluer le degré d'accomplissement des objectifs qu'ils visaient et à effectuer les ajustements nécessaires

en se basant sur les tendances sociétales vis-à-vis du numérique.

En outre, on doit faire appel aux compétences professionnelles pour réaliser le plan numérique. Les gouvernements peuvent construire leurs capacités numériques dans la formation des compétences, ils peuvent s'efforcer d'obtenir des partenariats externes surtout en matière de cyber sécurité.

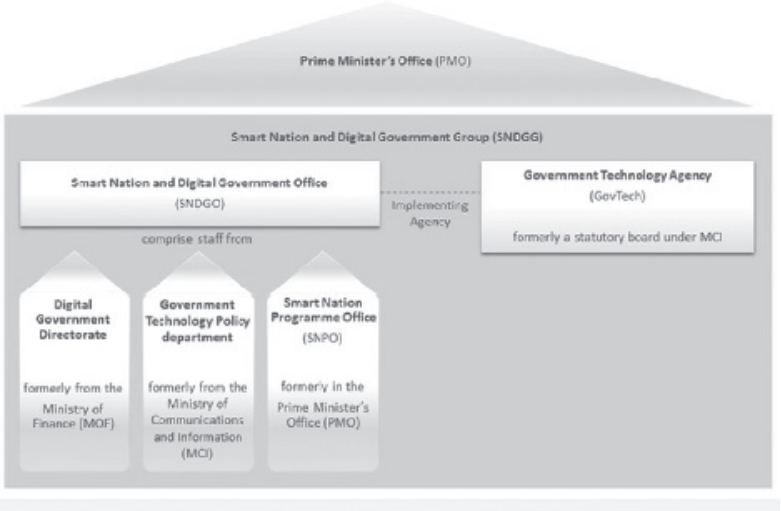

Gouvernement numérique à Singapour. Source: What is digital government? Internet, consulté le 1 decembre, 2017.

B- Gouvernance et organisation

Il existe une relation étroite entre le gouvernement numérique et la gouvernance numérique. En effet, le premier est une discipline plus étroite qui s'occupe de la gestion et de la promotion des services en ligne pour le compte de l'individu comme par exemple le transport, la santé et les impôts. Pour sa part, la gouvernance numérique est un sujet plus général qui s'occupe de l'approche globale concernant les étapes, les progrès réalisés dans la mise en œuvre du numérique à l'intérieur du secteur public puis avec le public et la société en ce qui concerne l'utilisation du numérique. Le gouvernement numérique est une idée plus vaste qui enquête sur les avancements et résultats obtenus par le numérique.

Afin d'obtenir un gouvernement numérique efficace, il

est important de veiller à l'unification des informations et la synchronisation des d'équipements des administrations publiques ce qui est un avantage de taille. C'est pourquoi l'agence en charge du numérique devra s'assurer que les opérations sont harmonisées et fonctionnelles. Il est important de former des équipes pour s'assurer que l'objectif du projet est correctement effectué de bout en bout. Parfois, au fur et à mesure de sa mise en œuvre, il arrive que des compromis peuvent se glisser dans le plan avec pour effet de s'éloigner des objectifs fixés dans le plan original. Désormais, ces équipes feront en sorte que la vision reste intacte et n'est pas orientée vers d'autres objectifs.

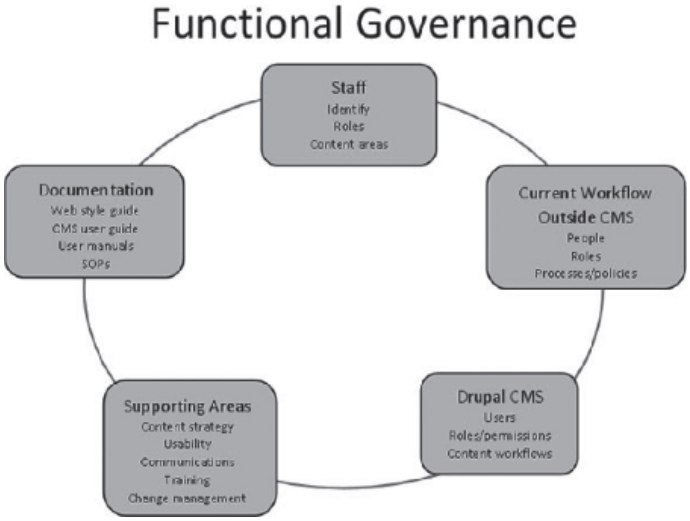

Source: What is digital government? Images on digital government, Internet, consulté le 1 decembre, 2017.

C- Modèles de prestation

Les principaux modèles de prestation du gouvernement numérique peuvent être divisés en quatre. Il s'agit de: la relation du gouvernement avec le citoyen (G/C), de la relation du gouvernement avec le monde des affaires (G/A), de la relation entre les différents services du gouvernement de gouvernement à gouvernement (G/G) et de la relation entre les fonctionnaires du gouvernement et le gouvernement (G/F). Le modèle G/C consiste à mettre en place des sites sur Web où les

citoyens peuvent télécharger formulaires et informations. Dans ce modèle on applique une stratégie managériale de relation avec le citoyen ou en anglais CRM, (Customer Relationship Management).

II- Les étapes de l'introduction du gouvernement numérique

Afin de réaliser le modèle de gouvernance numérique, l'État doit passer par un processus spécifique. Ce processus peut être divisé en quatre étapes: (1) le stade de panneaux d'affichage, (2) une prestation partielle de services (3) un portail de services intégrés et enfin (4) la partie interactive qui permet l'interaction entre l'usager et le service public. Au cours de la première étape, les sites Web sont traités comme des panneaux d'affichage, ce qui signifie qu'ils sont utilisés comme plateformes statiques pour publier des informations. Ainsi, les rapports et les publications sont publiés, les bases de données sont mises à la disposition des utilisateurs de ces sites Web. Il y a peu de possibilités d'interaction entre les citoyens ou entre ces derniers et les fonctionnaires. A ce stade, les visiteurs du site Web ne sont capables que de lire des rapports gouvernementaux, consulter les textes des législations et connaitre ceux qui travaillent dans certains bureaux. La nature statique de cette étape empêche les citoyens d'avoir accès à une plateforme interactive. En d'autres termes, les utilisateurs sont incapables d'adapter l'information à leur propre usage.

En raison de ces limitations, le gouvernement numérique passe par une deuxième phase, qui intègre des informations en ligne et permet la navigation des citoyens sur des sujets spécifiques et offre des prestations partielles sur la plateforme en ligne. Dans cette phase, les usagers peuvent accéder, classer et rechercher des bases de données pour la collecte d'information. Les sites Web gouvernementaux commencent à offrir des services en ligne, mais ces services ont tendance à se limiter

à certains secteurs. Cette phase montre une amélioration par rapport à l'étape précédente de panneau d'affichage mais il a toujours des limites à ce que les utilisateurs peuvent faire en ligne. Ces limites englobent l'impossibilité de personnaliser des sites Web ou d'engager des conversations avec des responsables gouvernementaux.

Dans la troisième phase, les citoyens peuvent obtenir des services pleinement exécutables et intégrés des services en ligne. Le public entier a une plateforme où toutes les organisations publiques sont accessibles. Cela améliore la capacité des citoyens à trouver des informations et des services à la demande. Les sites Web sont intégrés les uns aux autres et une gamme de services en ligne est mise à la disposition de tous les citoyens et des entreprises. En affichant les services en ligne, les fonctionnaires doivent être attentifs aux préoccupations de sécurité et à la vie privée des citoyens. À ce stade, les sites Web ne sont statiques, mais dynamiques et interactifs. L'incorporation de nouvelles applications permet aux visiteurs de faire usage des services et de contrôler l'information; par exemple, s'inscrire pour recevoir des mises à jour ou des bulletins d'information, ainsi que de matériel personnellement utile. Malgré sa fonction de prestation de services, cette étape manque toujours d'une vision démocratique transformationnelle. Cela conduit vers la quatrième étape, connue comme démocratie interactive avec des mesures publiques de sensibilisation et de responsabilisation. Cette dernière étape, constitue une grande révolution sur les sites officiels. L'importance de cette étape réside dans le fait qu'elle permet la personnalisation du Web. En effet, le citoyen personnalise la diffusion de l'information selon ses souhaits et peut aussi bénéficier de la communication bi-directionnelle de l'internet. L'aspect interactif de cette étape finale met à la disposition des citoyens une grande liberté de communication à deux sens, l'utilisation responsable de technologies sophistiquées.

Les étapes décrites du processus de développement du

gouvernement peuvent prendre des formes plus ou moins similaires et s'accomplir en quatre ou cinq étapes. Malgré la divergence des noms techniques de ces étapes, chacune d'elle représente les phases tel que discutées précédemment. Dans le développement d'un gouvernement numérique, les étapes peuvent être réparties comme suit: (1) Une présence initiale sur le Web (2) Le renforcement de la présence sur le Web (3) Une présence interactive sur le web (4) Une présence transactionnelle sur le Web (5) Une présence entièrement intégrée sur le web.

III- Les défis de l'introduction du gouvernement numérique

Dans le processus de passage vers un gouvernement numérique réussi, l'État rencontre plusieurs défis. Ces défis comprennent les défis techniques, culturels, juridiques et politiques. Transformer une société toute entière et l'encourager à adopter l'état d'esprit numérique n'est aucunement une tâche facile. Arriver à un gouvernement numérique opérationnel et efficace exige beaucoup d'efforts et de temps.

A- Défis techniques

Sur le plan technique, l'infrastructure informatique est la partie initiale et la plus essentielle dans l'élaboration d'un gouvernement numérique. La question de l'exécution des différents programmes sur différentes plates-formes est l'un des problèmes les plus cruciaux à aborder. Bon nombre de plates-formes pourraient être dépassées et pourraient ne pas avoir la structure nécessaire pour soutenir les mises à jour nécessaires des systèmes futurs. Les autres questions techniques peuvent également inclure l'accès non autorisé au système ce qui nécessite des mesures spéciales pour activer l'autorisation d'accès sur le système. Il est indéniable que la performance technique est un facteur déterminant de la réussite du gouvernement numérique. Le pays doit posséder des cadres et des compétences techniques sûres et hautement qualifiées pour pouvoir mettre en œuvre

un tel grand chantier. En outre, il est nécessaire d'acquérir des équipements techniques performants et qui doivent être modernisés continuellement. L'accès au monde du numérique est beaucoup plus facile dans les pays industrialisés qui possèdent les moyens et les compétences techniques nécessaires que dans les pays en voie de développement. Pour cela, les avancées dans le numérique varient entre les pays. Une fracture numérique existe entre les pays industriels et les pays pauvres ou en voie de développement. Si les premiers effectuent de grandes avancées dans le numérique d'autres pays peinent à y entrer.

Ainsi, il y a des pays où les connexions à l'internet sont limitées ou même non existants. Dans ce cas, les citoyens trouveront peu d'avantages au numérique qu'ils ne comprennent pas. Dans ce cas, les gouvernements doivent pour ne pas rater la révolution numérique développer les infrastructures de base avant d'envisager la mise en œuvre d'un gouvernement numérique. De cette façon, les citoyens peuvent bénéficier de ces avancées technologiques.

B- Défis politiques

Sur le plan politique, les questions importantes à prendre en considération sont: l'adoption d'une politique publique et sa mise en œuvre, la formulation des questions de sécurité, de la fourniture de services, le processus de normalisation, la formulation de l'autorité compétente et sa responsabilité et la protection des droits de l'utilisateur. Il faut également accepter les concepts de transparence, de l'obligation de rendre compte, du développement des droits du citoyen et de la démocratie via le Web, la revue des structures des administrations publiques et le passage des législations nécessaires pour accomplir toutes ces tâches.

C- Défis sur le plan culturel

Sur le plan culturel, les citoyens de certaines cultures pourraient rejeter la notion de gestion numérique pour de multiples raisons comme la peur en raison de la nouveauté révolutionnaire du

numérique, de la peur de la cyber criminalité, de la culture du secret qui rechigne à dévoiler ou à partager l'information. Dans ce sens, la psychologie met un rôle majeur dans ce type de défi; les gens ont tendance à rejeter un concept, qu'ils ne sont pas sûrs de pouvoir utiliser surtout s'il ne semble pas fonctionner instantanément. Certaines personnes pourraient également se sentir plus assurées si elles pouvaient être en contact direct avec la personne plutôt que de recevoir leurs services en ligne.

Ces défis s'adressent en particulier aux personnes âgées, qui n'ont pas la compétence technique de base nécessaire pour manœuvrer les systèmes informatiques. On doit leur ajouter les nouveaux analphabètes qui constituent une nouvelle classe sociale qui ne sait utiliser un ordinateur. Cela peut soulever des défis pour les gouvernements qui souhaitent mettre en œuvre ces systèmes informatiques, en particulier ceux dont le taux d'espérance de vie est élevé et qui possèdent un fort pourcentage de personnes âgées. Pour cela, il est nécessaire de suivre une politique de l'adoption d'une politique d'alphabétisation de base pour tous les âges et à enseigner aux citoyens les compétences et les valeurs qui s'attachent à l'utilisation dans l'utilisation de ces systèmes numériques et de démontrer de la sorte que la manière traditionnelle n'est pas meilleure.

D- Défis judiciaires: la sécurité

Les contestations judiciaires comprennent pour l'essentiel, le problème de la criminalité sur réseau allant des menaces sécuritaires tels que les attaques de pirates, les virus, l'utilisation de fausses identités non autorisées et surtout l'absence d'information sur le droit qui régit la technologie numérique. Néanmoins, la question primordiale est la sécurité du système et la protection des renseignements personnels et des paiements en ligne qui constituent une préoccupation majeure pour tous les citoyens.

Il existe deux types de sécurité: celui qui concerne les citoyens puis le gouvernement. Cela repose sur une série de protocoles

permettant aux données des citoyens d'être protégées. Lorsque les utilisateurs accèdent à un site Web, le navigateur envoie pratiquement une lettre vers le serveur Web afin de permettre l'accès. Des cryptages bien développés peuvent assurer la sécurité des données de l'utilisateur sinon il reste vulnérable à toutes sortes de cyber-menaces. Il est important de garder à l'esprit qu'en terme de cryptage des données, il arrive que de grandes entreprises utilisent parfois des protocoles de mauvaise qualité. Cela a pour conséquence que lorsque les informations de paiement interviennent dans les transactions en ligne, un gouvernement numérique nouvellement développé est peu susceptible d'avoir le meilleur moyen de gérer le stockage des informations de paiement correctement. Ce concept de sécurité demeure un obstacle nécessitant un suivi constant et minutieux.

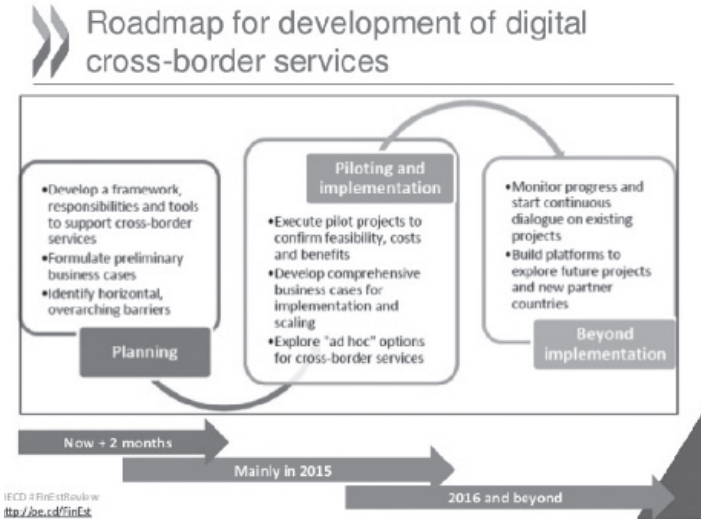

Source:images of digital government, Internet, www.wpp.com/Govtpractice/Digital-Govrnmt consulté le 3 decembre, 2017.

IV- Les avantages du gouvernement numérique

Malgré les défis, il y a des avantages majeurs à l'adoption d'un gouvernement numérique. Trois de ses principaux avantages sont: la diminution du temps passé à effectuer les transactions officielles,

le faible coût et surtout l'absence de corruption. Dans un premier temps, un accès en ligne facile est extrêmement pratique dans la correspondance entre administration publique et usagers surtout avec le rythme rapide de la vie de nos jours. Au lieu de quitter leur travail et d'être obligé de sortir parfois une journée entière afin d'effectuer une demande ou de déposer un dossier auprès d'une administration publique, les citoyens seraient en mesure de bénéficier d'un accès simple et facile à l'information nécessaire en ligne. Cela pourrait facilement se faire pendant leurs heures de travail ou partout où ils pourraient se trouver. L'efficience et l'efficacité du gouvernement numérique évitent aux citoyens la perte d'une quantité considérable de temps et d'énergie. Outre le gain de temps, le gouvernement numérique contribue à réaliser d'importantes économies budgétaires. Le Gouvernement électronique réduit drastiquement les dépenses, dont certaines sont liées aux services de livraison des documents administratifs aux citoyens. Ainsi, les remises personnelles de documents sont remplacées par les emails et d'autres services en ligne. Plutôt que d'investir de l'argent sur les annonces, ces dernières peuvent être publiées sur les plateformes officielles du gouvernement. En ce qui concerne les coûts d'extension du numérique, ils sont couverts rapidement grâce à la centralisation du gouvernement dans ce corps numérique unique. A titre d'exemple et pour être plus spécifique, cela économise les coûts publics d'acquisition de terrains, de bâtiments, de constructions sans compter que le numérique peut s'étendre à toutes les régions éloignées du pays.

A- Des procédures plus rapides

L'administration numérique offre un moyen plus rapide et plus efficace de traitement de l'information au sein des administrations publiques. Le Numérique par défaut est une stratégie qui a montré des dépenses substantielles et pourrait être sauvé par le résultat de l'utilisation des services publics. Ils sont conçus de

sorte que la majorité des transactions pourrait se faire par voie électronique et c'est très convaincant envers les citoyens en raison de la réduction des délais et les économies qu'ils occasionnent par rapport à la manière traditionnelle comme l'utilisation des formulaires papiers, de la poste et des déplacements.

Tout se fait en ligne, ce qui permet la réduction des charges administratives et des frais occasionnés par les citoyens aux cours de leurs démarches administratives.

Outre le fait de traiter rapidement les demandes des usagers, les données auparavant fournies peuvent être réutilisées pour d'autres applications, réduisant de la sorte la quantité d'effort requise de l'usager. L'inscription «une seule fois» de l'information est un facteur déterminant dans l'adoption d'un gouvernement numérique ce qui réduit la multiplication des documents et des démarches administratives sans limites.

B- Les économies

Pour commencer, comme tout autre investissement révolutionnaire, le gouvernement digital nécessite un investissement coûteux qui est principalement et essentiellement orienté vers l'infrastructure. Mais ces dépenses ne sont pas limitées aux ordinateurs, aux serveurs et au système de refroidissement. En effet, il est nécessaire de consacrer de grosses sommes à la formation des fonctionnaires, à l'initiation du public et à revoir les procédures et les structures administratives dans le cadre d'un projet de la modernisation de l'Etat.

Tout cela sans compter les coûts des autres défis à relever, y compris les défis politiques culturels et techniques. En outre, le processus d'établissement d'un gouvernement pleinement opérationnel numérique est long. Comme tout autre processus, celui-ci prendra un certain temps avant que l'objectif final est atteint. Les interactions sur les plateformes officielles exigent un certain temps pour se mettre en place et être opérationnelles.

C- La transparence

Plus important encore, le gouvernement numérique favorise l'absence de corruption par le biais de sa transparence et de la responsabilité qu'il incombe sur l'administration. Tout d'abord, l'accès à un large éventail de services d'information et aux différentes administrations et agences et portails, est assuré par un seul site officiel. Les interactions récurrentes avec le gouvernement sont soigneusement enregistrées et gardées. En outre, cette transparence est une fonction supplémentaire en matière de gouvernance numérique : politiques, lois, calendrier des réunions, données et les informations sur les personnes qu'on désire contacter sont tous affichés en ligne. De la sorte, les deux facteurs que sont la responsabilisation et la transparence, ne favorisent pas la corruption en matière de gouvernance numérique. La disponibilité de grandes quantités de données qui sont accessibles au public donne la possibilité d'analyser ces informations et permet de détecter si le gouvernement respecte la loi et met en œuvre de manière correcte les politiques publiques ce qui contribue à développer la démocratie numérique.

D- Facilitation de la prise de décisions

Un des avantages majeurs de la technologie numérique est qu'elle permet aux organisations publiques d'utiliser une quantité incroyable d'informations pour faire des projections précises et effectuer des choix plus intelligents. Par rapport aux citoyens, ces informations peuvent trouver des solutions plus rapides à ces demandes. A titre d'exemple, la création d'une plateforme pour trouver du travail aux chômeurs permet l'évaluation du profil du candidat, le conseiller et le mettre en contact avec un employeur potentiel. Ainsi, le numérique peut intégrer les informations provenant de diverses sources, les analyser et les stocker à travers l'utilisation d'algorithmes et proposer des solutions ou d'autres alternatives.

Un autre exemple, est celui qui permet de mettre en ligne les appels d'offre du secteur public qui permet aux petites entreprises de décrocher des contrats gouvernementaux. Les avantages incluent l'efficacité, l'amélioration des services, l'amélioration de l'accessibilité aux services publics et plus de transparente et de responsabilité.

V- Le numérique dans le monde

Indice de développement des Nations Unies e-gouvernement:

La Division de l'Administration Publique et de Management de l'Organisation des Nations Unies publie un e-gouvernement Index (EGDI) qui comprend 193 pays. La Division prend en considération et s'occupe de trois indicateurs essentiels: premièrement, l'indice des services en ligne qui mesure la présence en ligne du gouvernement en matière de prestation des services; deuxièmement, l'indice d'Infrastructure; et troisièmement, l'indice de Capital humain. Il est évident que les pays développés sont sur la bonne voie comme l'Allemagne, la Grande Bretagne, la France et les Etats-Unis alors que les pays en voie de développement comme le Liban cherchent à suivre cette voie.

A- L'Allemagne

En Allemagne, une stratégie d'un gouvernement numérique à haute composante technologique a été établie. Les priorités qui ont été définies pour cette stratégie comprennent: l'élargissement des infrastructures pour répondre aux défis de l'avenir, renforcer la compétitivité, améliorer la recherche, renforcer la participation des citoyens pour faire un usage régulier du numérique pour faire face à des problèmes sociaux comme la santé, la protection du climat, le développement durable, l'utilité pour les citoyens, les entreprises et les administrations publiques, rentabilité et efficacité, protection des données, transparence, participation sociale, liberté d'information, appels d'offre en ligne, identité électronique des

fonctionnaires, transparence, innovation, protection de la vie privée et des données et la signature électronique. La liberté d'information se réfère au droit général des citoyens d'accéder aux informations du gouvernement fédéral; une loi qui favorise la transparence. Quand à la protection des données et de la vie privée, elle signifie que chaque individu est protégé contre toute violation de ses droits personnels par le biais de la gestion des informations relatives à sa personne. Ainsi, le numérique gère les affaires du citoyen en matière de voyage, de travail de retraite, des formalités de séjour, de l'emploi, de l'éducation et de la famille.

B- La Grande Bretagne

La Grande Bretagne est l'un des pays les plus expérimenté dans leurs progrès au niveaux de la numérisation des processus gouvernementaux. Ce pays a élaboré un plan stratégique numérique de grande ampleur dont les objectifs sont: établissement d'un réseau informatique de qualité, des services axés sur les citoyens qui amèneront des gains de productivité et un progrès économiques. Dans ce dessein, un service numérique du gouvernement a été créé au sein du Cabinet qui est responsable du développement des services numériques offerts aux citoyens. La Grande Bretagne vise également à rendre les données numériques et les processus transactionnels plus faciles et plus pratiques grâce à une seule adresse: GOV.UK. Par le biais de cette plateforme les usagers peuvent effectuer des transactions tel que les paiements, les demandes d'aide sociale à un meilleur coût et plus rapidement.

Les objectifs de la stratégie numérique britannique comprennent: la prise en compte des besoins des utilisateurs et des fonctionnaires, le maintient d'un bon niveau de sécurité, surtout pour les données sensibles, la liberté d'information, la protection/confidentialité des données, la signature électronique, le commerce électronique, les communications électroniques.

Ce pays, grâce à ses efforts acharnés pour mettre en œuvre ses

stratégies, a réalisé un changement majeur dans la réalisation de gouvernement numérique. En plus d'une législation développée, une infrastructure numérique avancée a été bien établie faisant de ce pays selon l'ONU, l'un des premiers au monde en matière de gouvernement numérique. En raison de leur compétence dans le domaine, la plupart des services que la Grande Bretagne offre en ligne ont atteint une haute fiabilité aux niveaux communicants et transactionnel.

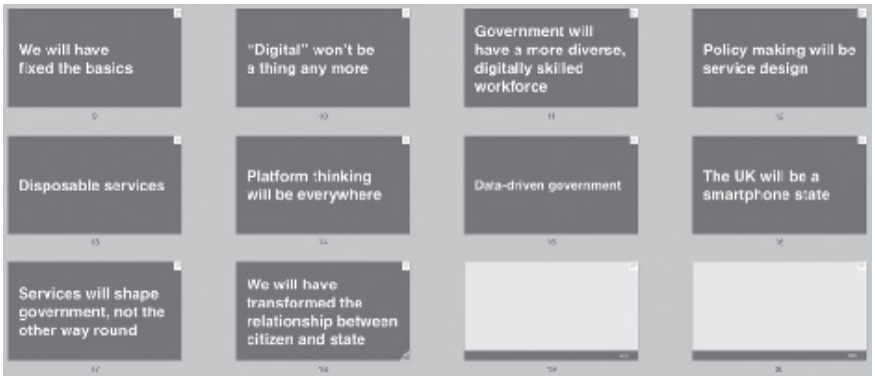

Source: Images for Digital government in Britain, Internet, www.wpp.com/Govtpractice/Digital-Govrnmt, consulté le 2 décembre 2017.

C- Les Etats-Unis

La stratégie du gouvernement américain en matière de gouvernement numérique repose sur les principes suivants: centralisation des données, plates-formes partagées, orientation de l'usager, sécurité et confidentialité. Les plateformes permettent une grande communication, la réduction des dépenses et garantissent une prestation uniforme des données. L'approche centrée sur le client lui permet de partager et d'utiliser librement les données en ligne via les sites Web ou des applications mobiles. La sécurité et la confidentialité des données sont garanties.

A l'instar de la Grande Bretagne, les États-Unis ont atteint un niveau de maturité élevé dans les domaines de prestation de services, des canaux multiples, des interactions avec les citoyens et de communication proactive et d'éducation.

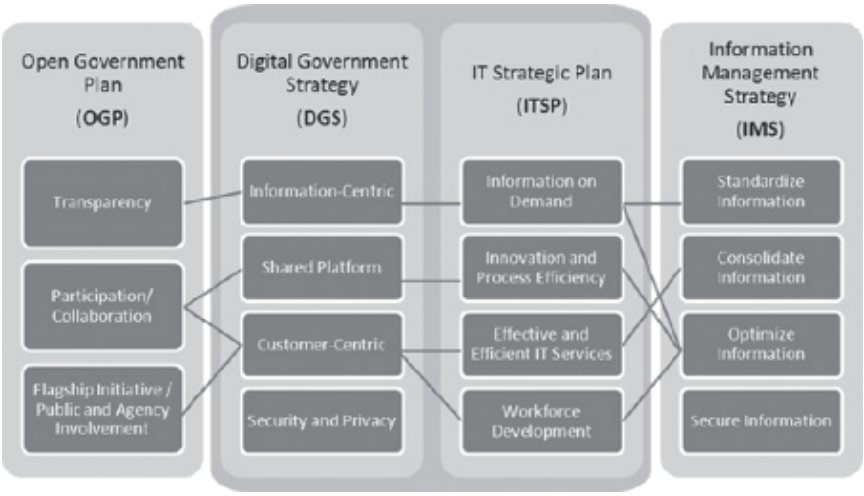

Charte : introduction du gouvernement numérique aux Etats-Unis

Source: Images for what is digital government ?Internet, www.wpp.com/Govtpractice/Digital-Govrnmtconsulté le 3 décembre 2017.

D- En France

En France, le gouvernement numérique s'est bien développé au cours des dernières années. En 2014, la France est devenue un des premiers pays européens et le quatrième dans le monde en matière d'administration numérique. Cette politique vise à simplifier les démarches des citoyens et des entreprises grâce à internet, et rendre les services publics plus efficaces et plus attentifs aux requêtes des usagers. Plusieurs lois adoptées depuis 2012 ont contribué à faire rentrer la France dans le monde du numérique. Beaucoup de mesures correspondent à la mise en place de nouveaux services par e-mail ou via smartphone, ont été adoptées par les différents ministères pour simplifier les démarches administratives des usagers.

Le projet de loi pour une République numérique a été adopté en première lecture le 26 janvier 2016 par l'Assemblée Nationale. L'enjeu du nouveau système d'information unifié de l'État est de renforcer les liens entre les administrations et les usagers, rationaliser les infrastructures et augmenter la transparence des coûts et système d'information unifié de l'État et ouverture

des données. Un autre élément essentiel de cette stratégie repose sur le réseau interministériel de l'État (RIE) et le projet dit de "l'État plateforme" qui entend décloisonner les données de l'administration pour offrir de meilleurs services publics numériques aux citoyens et créer un système d'information unique pour l'État. Ce socle, matériel et logiciel, est désormais commun à l'ensemble des ministères: il est rattaché au Premier ministre, à travers la Direction interministérielle des systèmes d'information et de communication (Disic) et le Secrétariat général pour la modernisation de l'action publique (SGMAP). Cependant, il incombe aux ministères, la responsabilité des fonctionnalités spécifiques et opérationnelles du système d'information (SI) de l'État. Enfin, le renforcement de la sécurité des systèmes d'information de l'état: le réseau interministériel de l'État (RIE) est un réseau interministériel sécurisé regroupant l'ensemble des réseaux des ministères.

D'autre part, France Connect est un élément essentiel de la nouvelle stratégie d'Etat plateforme qui repose sur l'échange de données entre administrations, dans l'optique de fournir à l'usager de nouveaux services numériques. France Connect est un système numérique d'identification et d'authentification des usagers à l'échelle nationale. France Connect, permet de réunir tous les comptes de l'usager sur un même portail via un mécanisme d'identification reconnu par tous les services publics numériques disponibles en France.

Exemple de l'utilisation du numérique en France:

-Déclaration des revenus et paiement des impôts

-Le programme "Dites-le-nous une fois" vise, à ce qu'une entreprise n'ait qu'un identifiant à fournir en remplacement des autres données d'identité demandées.

- Le projet Marché Public Simplifié (MPS) permet aux entreprises de répondre à un marché public avec leur seul numéro Siret.

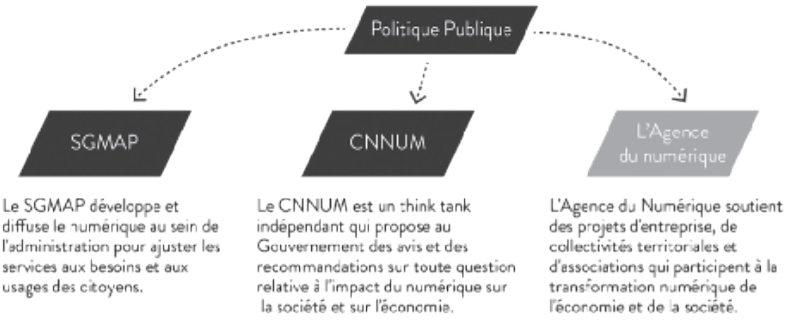

Source : Gouvernement numérique en France, Internetwww.wpp.com/Govtpractice/Digital-Govrnmt consulté le 1 décembre, 2107.

-Les victimes d'un délit peuvent, depuis avril 2013, préparer leur dépôt de plainte et son suivi en ligne.

-Le recensement des citoyens en ligne.

-Les frais d'hospitalisation pourront être réglés sur internet par carte bancaire.

-La déclaration des décès en ligne.

-Les parents d'élèves peuvent remplir et modifier les fiches administratives de leur enfant sur internet.

-La simulation des droits et calcul des aides aux citoyens.

-L'usager peut introduire et renouveler annuellement sa demande de logement social en ligne via le service demande-logement-social.gouv.fr.

-La déclaration en ligne sur TéléPAC permet d'obtenir une aide au titre de la Politique agricole commune.

E- Le Liban

Le Liban se met progressivement sur la voie du numérique. L'OMASR ministère chargé du développement administratif a déployé de grands efforts au niveau de la modernisation du secteur public surtout au niveau de la fourniture d'ordinateurs aux différentes organisations publiques, la création du portail unique pour tout le secteur public et l'aide à la création de Web pour l'ensemble du secteur public.

D'autre part, un certain nombre de ministères et d'agences publiques ont créé des sites où les citoyens peuvent retirer les formulaires administratifs. Allant vers une étape plus avancée, le Ministère des Finances permet la déclaration des taxes et des impôts en ligne. Cette mesure sera étendue dans une étape ultérieure à tous les impôts et les taxes.

Toutefois, pour rentrer dans l'ère du numérique le Liban devrait:

-Créer une agence publique qui effectuerait cette tâche en coordination avec tous les acteurs publics.

-Investir énormément dans l'infrastructure qui laisse beaucoup à désirer

-Investir dans la formation.

-Réduire le nombre de fonctionnaires.

-Enfin, cette réforme ne s'accomplira que dans le cadre de la transformation de l'Etat qui exige une refonte complète des lois et des règlements, une revue des structures administratives et des modalités de recrutement.

Conclusion

La transformation de l'Internet d'un système de recherche érudite à un système utilitaire a déclenché la grande révolution numérique qui a réduit les distances, permis l'accès libre à l'information en quantité endorme a introduit une grande révolution technologique dont les conséquences commencent à peine à être entrevues. Loin de se cantonner au secteur public, le numérique est présent dans tous les aspects de la vie moderne: économique, sociale, et technologique. Le numérique permet de rejoindre l'économie du savoir aujourd'hui véritable créatrice de richesses.

Par conséquent le secteur public ne pouvait demeurer en reste à la fois sous la pression des usagers et à vue des besoins du service

public pour s'adapter aux changements qui ont affecté le secteur privé.

La première étape vers un gouvernement numérique consiste à définir des priorités numériques conformément à des objectifs plus calculés. L'affaire doit commencer par une consultation nationale de tous les citoyens qui doivent participer à la mise en place d'une politique globale du numérique avec des objectifs bien précis dont la réalisation peut s'étendre sur des années.

Beaucoup de pays dans le monde s'efforcent de parvenir à un gouvernement numérique réussi, efficace et bénéfique. Les pays industrialisés sont sur la bonne voie, alors que les pays pauvres ou en voix de développement peinent à connecter. D'où le besoin d'une politique d'assistance technique globale pour permettre des avancées bénéfiques aux populations et aux pays engagés dans ce processus, le but final étant de connecter tout le monde sur les smartphones.

À la question philosophique de savoir si le gouvernement numérique est bon ou mauvais, il ne faut pas sous-estimer les progrès technologiques immenses et indéniables que le numérique à permis d'accomplir dans tous les domaines. Toutefois, parmi les retombées figurent la dépersonnalisation croissante du service public, l'individu étant obligé de s'adresser à des machines. En outre, l'humanité n'est elle pas en train de rentrer dans un scénario Orwellien qui menace les libertés publiques et personnelles en permettant de traquer l'individu là où il se trouve? Il ne manquait au tableau que la perspective de plus en plus croissante du développement de l'intelligence artificielle. La technologie oui mais en respectant la liberté fondamentale.

Références

- Evans, D., & Yen, D. C. (2005). E-government: An analysis for implementation: Framework for understanding cultural and social impact. Government Information Quarterly, 22(3), 354-373.

- Fang, Z. (2002). E-government in digital era: concept, practice, and development. International journal of the Computer, the Internet and management, 10(2), 1-22.

- Fountain, J. E. (2004). Digital government and public health.Preventing Chronic Disease, 1(4), A2.

- Hwang, M. S., Li, C. T., Shen, J. J., & Chu, Y. P. (2004). Challenges in e-government and security of information.Information & Security, 15(1), 9-20.

- Tolbert, C. J., &Mossberger, K. (2006). The effects of e-government on trust and confidence in government.Public administration review, 66(3), 354-369.

- Masson, B. & Al-Yahya, K. (2014) Digital Government - Pathways to Delivering Public Services for the Future Accenture Retrieved from https://www.accenture.com/us-en/~/media/Accenture/Conversion-Assets/DotCom/Documents/Global/PDF/Industries_7/

Accenture-Digital-Government-Pathways-to-Delivering-Public-Services-for-the-Future.pdf

- Davies, R. (2015) e-Government - Using technology to improve public services and democratic participation EPRS | European Parliamentary Research Service Retrieved from http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2015/565890/EPRS_IDA(2015)565890_EN.pdf.

- Corydon, B., Ganesan, V.,& Lundqvist, M. (2016). Digital by default: A guide to transforming government McKinsey & Company.

- Wee Kwang, T. (2017) eGov Conversations: Digital government trends and challenges Enterprise Innovation Retrieved from https://www.enterpriseinnovation.net/article/egov-conversations-digital-government-trends-and-challenges-1804765480

- UN E-Government Survey 2016.(n.d.).Retrieved December 05, 2017, from https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2016

E-gov official websites:

-https://www.bundesregierung.de/Webs/Breg/DE/Startseite/startseite_node.html

-https://www.gov.uk/

-http://www.dawlati.gov.lb/en/eservices

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader*

The future of Kurdistan and the fall of the "Kurdish Dream"

.....***74***

•*B.GEN Sami Khoury*

Preventing collusion in public procurement

.....***75***

•*Dr. Tamara Berro*

The phosphorus weapon: between prohibition and use

.....***76***

The future of Kurdistan and the fall of the "Kurdish Dream"

Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader

The invasion of Iraq in 2003 and the subsequent political changes led to enacting a new Iraqi constitution that the Kurds have contributed in legislating and endorsing in 2005 in a way that turned the Kurdish region into a semi-independent entity and part of a federal Iraq. In light of the new situation that witnessed the expansion of the Kurdish territory, Massoud Barzani thought that the situation is appropriate to go forward with the plan of separating the Kurdish territory from Iraq and declaring an independent State. Thus, he decided to organize a referendum over the separation on 25 September 2017. Barzani insisted on going forward with the separation process despite all the international and regional advices he received. It is important in this regard to explore the aptitude of Kurdish leaderships toward reexamining the mistakes that they have committed through their insistence on organizing the referendum on 25 September in spite of all the objections and advices given by international and regional powers.

It was natural that the Kurdish territories witness a crowded popular manifestation on the next day following the referendum with festivities throughout the Kurdish towns and cities. However, soon enough everyone realized that the results of the referendum cannot be translated into political, administrative and economic measures with the aim of transforming the structure of the current authority in the Kurdish territory and thus changing the current political and legal situation as part of the Iraqi State and into being an independent and sovereign State.

The referendum and the investment of its results came in the context of the profits gained by the Kurds as a result of the Gulf war in 1991 and the American invasion in 2003 where they managed to establish a semi-independent entity within a Federal regime as it is stipulated in the new Iraqi constitution endorsed in 2005.

The Kurdish region has lost half of its returns due to the loss of oil wells in the region of Kirkuk. The loss of returns generated by oil wells are to be added to equally important losses resulting from the federal government's control over border crossing points.

The mistakes made by Barzani in approaching the dream of independence were enormous and this incites us to wonder about what he was betting on following International and regional reactions that rejected the referendum altogether without any confusion. Political realism necessitates from Barzani in this case altering the course of the referendum from demanding independence to a process where he highlights polling the opinion of the majority of Kurds.

Through the follow up with the latest developments and stances during 2 months following the referendum, we can surely say that the Kurds are currently transiting the stage of absorbing the shock or closing the ranks to confront the results of the defeat.

In summary, the Kurdish failure in approaching the issue of independence is equal to the Arabic failure in establishing independent and democratic citizenship-driven States. Moreover, the attempts made by the Kurds to convince the west that they are distinguished from their neighbors have failed and this means that their destiny will remain hanging for decades to come, in addition to being entangled with the destinies of the peoples of the region who are submissive to a slavery imposed by autocratic leaders.

As for the issue of self-determination that is considered an internationally recognized right, the chances of acquiring this right does not differ from the chances of the Palestinian people that continues its fight for independence and for the creation of its state since decades in vain.

Special tribunal for Lebanon: definition, specialization, rules of procedures and trial before it

B.GEN Sami Khoury

The lebanese have agreed on the importance of revealing the perpetrators in the explosion of 14 february 2005 and the explosions, assassinations and attempted assassinations that took place before and after that explosion. However, the circumstances of the establishment of this tribunal came in light of a severe political conflict between supporters and antagonists, particularly that its establishment required taking away temporary judicial powers from the lebanese government.

The special tribunal for Lebanon is the first international criminal court which specializes in treating a terrorist crime during times of peace. It is a mixed court that has international and local characteristics. It was established by the lebanese state as a result of an agreement with the United Nations. It is an improvised tribunal AD HOC, meaning its term and procedures do not apply to any other similar tribunal.

The instant results of the massive explosion on 14 February 2005 have quickly emerged "the assassination of Lebanese former PM Mr. Rafik Hariri and the martyrdom of 22 other individuals who were in the location, in addition injuring a large number of individuals and spreading panic among people as well as causing massive damage in properties."

As a result of negotiations, the United Nations and the lebanese government established the special tribunal for Lebanon. However, this agreement was not approved in the Lebanese parliament for political reasons, thus leading the security council to issue resolution 1757 on 30 May 2007, consisting of the establishment of special tribunal for Lebanon in compliance with chapter 7 of the United Nations Charter.

The lebanese government agreed with the international security

council that the headquarters of the special tribunal for Lebanon will be located in The Hague – Netherlands. The tribunal is specialized in tackling crimes specified in the Lebanese Penal Law (Law number 340 issued in 1943 and its amendments) as well as the terrorism law (issued on 11/1/1958).

The annual budget for this tribunal amounts to 59 million euros for the year 2017, for the tribunal is not financed by the regular budget of the United Nations, but by the donations of member states. Therefore, Lebanon covers around 49% of it while the contribution of the states constitutes the remaining 51%. In case these donations become insufficient, the general secretary of the United Nations and the security council are allowed to look for alternative financing means. The tribunal has so far succeeded to collect donations from 28 states, enough to finance its upcoming years of work.

Furthermore, the tribunal must face another major challenge, for it's the first international judicial committee to deal with a terrorist crime, knowing that international terrorism forms a complex concept that is hard to tackle due to the few international pacts that can be based on. Nowadays, the tribunal's application of a sane and acceptable concept for terrorism was based on the lebanese law and related international standards.

The phosphorus weapon: between prohibition and use

Dr. Tamara Berro

The history of mankind has witnessed a great number of wars and armed conflicts. Regardless of their causes and disadvantages, weapons remain one of its main instruments, which have been used both Legitimately and sometimes illegitimately. Among the illegal weapons used in armed conflicts, particularly in the Middle East, is the white phosphorus weapon.

States using this weapon have often invoked legitimacy because international law has not expressly prohibited it. On the other hand, the States which are targeted by the weapons call for their illegality and their violation of the provisions of international law. Between the support of the use of white phosphorus weapons and its opposition, a legal problem arises: Is the absence of an international convention banning white phosphorus weapons a justification for its use in wars and conflicts that makes it legitimate?

Although international law does not expressly prohibit white phosphorus, its use is not legitimate because it violates the international customary principles governing the use of weapons.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Gen.B. B.E.M. retraité Nizar Abdel Kader*

Le futur du Kurdistan et l'échec du «rêve Kurde»

.....78

•*Gen.B. Sami Khoury*

Le tribunal spécial pour le Liban: sa définition, sa pécialisation, les règles de mesures

.....79

•*Dr. Tamara Berro*

L'arme du phosphore blanc entre l'interdiction et l'usage

.....80

Le futur du Kurdistan et l'échec du «rêve kurde»

Gen.B. B.E.M. retraité Nizar Abdel Kader

L'invasion de l'Iraq en 2003 et les changements politiques ultérieurs ont mené à l'élaboration d'une nouvelle constitution pour l'Iraq, à laquelle ont participé les kurdes et l'ont ratifiée en 2005. C'est ainsi que la province est devenue une entité presque indépendante dans le cadre d'un Iraq fédéral.

À l'ombre des nouvelles circonstances de l'expansion de la province, Massoud Barzani a cru qu'il existe une chance pour adopter la séparation de la province de l'Iraq et la déclarer comme étant un état indépendant. C'est ainsi qu'il a décidé d'organiser un référendum pour la séparationle 25 septembre 2017, malgré tous les conseils et les objections provenant des parties internationales et régionales.

Il est impératif de savoir la capacité ou l'aptitude des parties kurdes à effectuer une révision quant aux fautes majeures commises en insistant à organiser le référendum le 25 septembre 2017, malgré toutes les objections et les conseils adressés par les différentes parties régionales et internationales.

Au lendemain du référendum, il était normal que les régions kurdes témoignent une grande manifestation populaire, et les cérémonies envahissent toutes les villes et tous les villages kurdes. Or, tout le monde a vite réalisé qu'il est impossible de traduire les résultats du référendum en des mesures politiques, administratives et économiques pour changer la structure des autorités existantes dans la province, pour la transformer en un état indépendant et souverain.

Le référendum et ses résultats s'inscrivent dans le cadre des acquis réalisés par les kurdes suite à la guerre du Golfe en 1991 et l'invasion américaine de l'Iraq en 2003, où ils ont réussi à établir une entité presque indépendante dans le cadre d'un système fédéral selon la

constitution de la nouvelle République Irakienne qui a été ratifiée en 2005.

En perdant les puits de pétrole à Kirkuk, la province kurde a perdu la moitié de ses revenus, sans oublier d'autres pertes après que le gouvernement fédéral ait contrôlé les passages frontaliers.

Le coût des fautes commises par Barzani quant au rêve de l'indépendance, fut très cher. Dans ce contexte, il est indispensable de se demander sur quoi il misait surtout que les réactions internationales et régionales furent claires à rejeter le référendum. Dans le cas de ce rejet, le réalisme politique doit inciter Barazani à rajuster le trajet du référendum et passer de la réclamation de l'indépendance à une opération de consultation politique de l'avis de la majorité kurde.

En détectant les développements et les positions lors des deux mois suivants le référendum, on peut dire que les Kurdes passent aujourd'huipar la phase d'assimilation du choc.

À la fin, l'échec kurde quant au sujet de l'indépendance est équivalent à l'échec arabe quant à la réalisation de l'état de citoyenneté indépendant et démocrate. Les tentatives des Kurdes de convaincre l'Occident qu'ils se distinguent de leurs voisins, ont échoué. Tout cela veut dire que leur destin sera suspendu pour des décennies à venir, et sera dépendant du destin des peuples de la région. Quant au droit de décider de leur destin, et qui est un droit internationalement reconnu, leur chance de le réaliser ne diffère pas de celui du peuple palestinien qui continue à lutter, en vain, pour obtenir son indépendance et établir son état depuis de longues décennies.

Le tribunal spécial pour le Liban: sa définition, sa pécialisation, les règles de mesures

Gen.B.Sami Khoury

Les Libanais se sont mis d'accord sur la nécessité de dévoiler l'identité des personnes impliquées dans l'attentat qui a eu lieu le 14 février 2005, tout comme dans les attentats qui l'ont précédé ou succédé. Or le tribunal et les circonstances de son établissement se sont déroulés à l'ombre d'un grand différend politique entre une partie qui est avec la création de ce tribunal et une partie qui est contre, surtout que son établissement a entraîné la diminution temporaire de compétences judiciaires de la souveraineté Libanaise.

Le tribunal spécial pour le Liban est le premier tribunal pénal international dont la compétence consiste à examiner l'affaire d'un crime terroriste lors du temps de paix. C'est un tribunal mixte jouissant de qualités internationales et locales, établi par l'état libanais suite à un accord avec les Nations Unies. Il s'agit d'un tribunal qui fut créé selon ses propres circonstances Ad hoc, c'est-à-dire que sa compétence et ses mesures ne s'appliquent pas à un autre tribunal pareil.

Les conséquences instantanées de l'attentat énorme parurent le 14 février 2005: «l'assassinat de l'ancien Premier ministre M. Rafic Hariri et la mort de 22 personnes qui se trouvaient dans la location où l'attentat a eu lieu, tout comme la blessure d'un grand nombre de personnes, sans mentionner la terreur qui fut semée et les dégâts énormes au niveau des propriétés».

Suite aux négociations, les Nations Unies et le Liban parvinrent à établir le Tribunal spécial pour le Liban. Mais cet accord n'a pas été ratifié par le Parlement Libanais pour des raisons politiques, fait qui a poussé le Conseil de sécurité à promulguer le 30 mai 2007, la résolution No 1757 dictant l'établissement du Tribunal spécial pour le Liban en se basant sur le 7ème chapitre de la charte des Nations Unies.

Le gouvernement Libanais et le Conseil international de sécurité se sont mis d'accord à ce que le Tribunal spécial pour le Liban soit basé à La Haye – Pays Bas. La compétence du tribunal consiste à examiner les crimes désignés dans le code pénal Libanais (loi 340 promulgué en 1943 et ses amendements), en addition à la loi du terrorisme (promulgué le 11/1/1958).

Le budget annuel du tribunal atteint 59 millions euros pour l'année 2017. Le tribunal n'est pas financé du budget des Nations Unies, mais des dons des pays membres. Le Liban couvre 49% du budget, alors que les contributions des pays couvrent les 51% qui restent. Dans le cas où les donations deviennent insuffisantes, le secrétaire général des Nations Unies et le Conseil de sécurité pourront chercher des moyens de financement remplaçants. Le tribunal a réussi jusqu'à présent à collecter des donations de 28 pays pour fiancer ses prochaines années de travail envisagées.

D'autre part, le tribunal devrait faire face à un autre grand défi. Il est le premier comité judiciaire international à examiner un crime terroriste en soi. À noter que le concept de terrorisme international est un concept versatile difficile à être gérer vu le manque au niveau des traités internationaux et des jurisprudences auxquels il est possible de se baser pour le définir. L'adoption par le tribunal aujourd'hui, d'une définition saine et accepté du terrorisme fut en concomitance basée sur la loi Libanaise et les critères internationaux en rapport.

L'arme du phosphore blanc entre l'interdiction et l'usage

Dr. Tamara Berro

L'histoire de l'humanité a témoigné un grand nombre de guerres et de conflits armés. Indépendamment de leurs raisons et leurs effets négatifs, l'arme demeure un de leurs outils principaux qui fut utilisée, parfois, d'une manière légale, et d'autre fois illégalement.

Parmi les armes illégales qui furent largement utilisées lors des dernières guerres, notamment au Moyen-Orient, figure l'arme du phosphore blanc. Les fabricants et les usagers de cette arme prétendent sa légitimité à cause de l'absence de toute convention internationale interdisant clairement son emploi. Face à cela, les pays contre lesquels est employée l'arme du phosphore blanc, réclament son état illégitime et déclarent qu'elle déroge aux règlements de la loi internationale.

Face à ces deux avis, l'une favorisant l'emploi de l'arme du phosphore blanc et l'autre qui est contre son emploi, un problème juridique émane: est-ce que l'absence d'une convention internationale interdisant l'arme du phosphore blanc justifie son emploi dans les guerres et les conflits et le rend légal?

En d'autres termes, est-il nécessaire pour qu'une arme soit considérée illégale, qu'elle serait interdite selon une convention définie? Ou peut-on la considérer illégale quand elle viole les règles du droit coutumier international? Notamment la loi humanitaire internationale?

L'usage de l'arme du phosphore blanc est considéré illégal car celle-ci viole certaines conventions liées à des armes spécifiques et qui pourront en être applicables. Cela se fait à travers la ressemblance au niveau de ses effets avec ceux des armes

interdites selon ces conventions internationales (la convention des armes chimiques de l'année 1993, et le protocole des armes brûlantes de l'année 1980). Tout comme son emploi constitue une violation des règles de la loi internationale humanitaire. Il viole également le principe de l'interdiction de l'emploi des armes causant des douleurs exagérées ou une souffrance qui n'est pas nécessaire, le principe de l'interdiction de l'emploi des armes toxiques, ainsi que les armes nuisant à l'environnement. Ces règles sont considérées des règles coutumières appliquées dans tous les pays, et leur dérogation nécessite le fait d'assumer la responsabilité internationale.

الدفاع الوطني اللبناني - كانون الثاني - ٢٠١٨ Défense Nationale Libanaise - Janviere - 2018

الدفاع الوطني
DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

The geopolitics of Poland: A regional power in the making

L'administration publique digitale: solution d'avenir pour la reforme de l'administration publique libanaise

١٠٣